

٥٦٢ کریم زاده

لا یعرف ذا الفضل
من الناس الا ذووه

کبیکج طمقر

كتاب ضوء

مبارك باد

٥٦٢
٢١٠٩٤٦

وقيل أما اصلها ام مافادغم للجنس فصار اما وقيل اصلها ما ما فا على ... المكان ع وكت الهمزة بالفتح ... عما ايضا فصار اما وقيل اصلها ... الهاء الفا فصار ما ما ع قدم الالف على ... فصار ام ما غ ادغ الميم في الميم فصار اما
الميم سع

فان قيل ضُرِبْتُ فعل مجهول والفعل المجهول هو الذي حذف الفاعل واقيم المفعول مقامه وهو ليس كذلك قلنا اصله ضرب زيد اياي ثم حذف الفاعل واقيم مقام الفاعل وهو اياي ثم عدل من الضمير المنفصل الى الضمير المتصل اختصارا للفظ وطلبا للخفة

زيد وجارية في بطن عصفور

بر کرم بود دعا کتابکه علم نزیره اول قال النبی علیه السلام
کتب بذه اوفهم عنوانا او وثبایه
اللهم ذا السلام عنده ربهم
لا یعرف ذا التفضل من الناس الاذوه

کبیکج طقبر

کتاب ضوء

مبارک باد

المصوب عن الحق ... العاقل ...

وقیل اما اصلها ام ما فادغم للمجنس فصار اما وقیل اصلها ما ما فا على ... المكان ثم وكتب الهمزة بالفتح للخفة عما ايضا فصار اما وقيل اصلها ... الهاء الفا فصار ما ما ثم قدم الالف على ... فصار ام ما ثم ادغم الميم في الميم فصار ...

فان قیل ضُرِبْتُ فعل مجهول والفعل المجهول هو الذی حذف الفاعل واقیم المفعول مقامه وهو لیس کذلک قلنا اصله ضرب زید ای ... ثم حذف الفاعل واقیم مقام الفاعل وهو ای ... ثم حول من الضمیر المنفصل الی الضمیر المتصل اختصارا للفظ وطلبا للخفة

زید وجاویة فی بطن عصفور

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الامام ناصر الدين رحمة الله عليه

اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشرط
فلذلك كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه
قولهم اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء
فزيد منطلق وانما زحلقت الفاء الى الخبر
كراهة ان توالي بين حرفي الشرط والجزاء لفظا
ولتضمنها معنى الابتداء لم يرد وصفها فعل
فلا يليها الا الاسم وتستعمل في الكلام على
وجهين احدهما ان يستعملها المتكلم
لتفصيل ما اجمله على طريق الاستيناف كما

تقول جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما
خالد فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه
والثاني ان يستعملها آخذا في كلام مستأنف
من غير ان يتقدمها كلام ومنه ما يأتي في
اوائل الكتب وبعد من الظروف الزمانية
وكثيرا ما يحذف منه المضاف اليه ويبنى
على الضم ويسمى غاية وههنا لم يحذف
المضاف اليه فلم يبن وترك منصوبا على
الظرفية والعامل فيه اما عند سيبويه وجميع
النحويين لانها لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف
خاصة ولا يجوز ان تعمل فيما اردت على معنى
اردت بعد الفراغ من حمد الله ان المظه
ولا المظه على معنى اردت ان المظه بعد

الفراغ من حمد الله لأن الجملة تقطع ما بعدها
عن العمل فيما قبلها نص على ذلك سيبويه
فلم يجوز في اما اليوم فاني خارج ان يعمل
في الظرف خارج وجعله منصوبا باما وذلك
لانهم اذا كانوا ممن يمنعون تقديم معمول
ان عليها فهم لتقديم معمول معمولها
عليها امنع واما اذا قلت اما اليوم فانا
خارج فانت بالخيار ان شئت اعملت
اما وان شئت اعملت خارجا لعدم المانع
واما اذا قلت اما زيدا فانا ضارب لم يعمل
في زيدا الا ضارب لان اما لا تعمل في المفعول
واما اذا قلت اما زيدا فاني ضارب فالمسئلة
ممتنعة عند جميع النحويين الا عند ابي العباس

المبرد فانه اجاز نصب زيدا بضارب وجعل
لاما خاصية تصحح التقديم لما يمتنع تقديمه
وقد نقله بعض المتأخرين عن سيبويه هكذا
ولعل قول ابي الدرداء رضي الله عنه اما
بادئ بدء فاني احمد الله مما يعضد هذا
المذهب فان انتصاب بادئ على الحال
من الضمير المستكن في احمد والعامل فيه هو
يعني احمد فقد عمل مع وقوعه في حيز
ان فيما تقدمها ولا يمكن ان يجعل العامل
في الحال اما لانها لا تعمل الا في الظروف
وفاقا ولاعمال المظنة مانع آخر وهو وقوعه
في صلة ان وشيء مما في حيزها لا يتقدمها
قوله جاعل النحو في الكلام كالملح

في الطعام ووجه التشبيه بين النحو والملح
وهو الصلاح باستعمالهما والفساد
باهمالهما فان الملح اذا استعمل في الطعام
صلح وان اهمل فسد كذا النحو ان استعمل في
الكلام نحو ضرب زيد عمروا برفع الفاعل
ونصب المفعول صلح الكلام وصار
منتفعا به في تفهم المراد واذا لم يستعمل فلم
يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول فسد الكلام
وخرج عن الانتفاع به وجاعل النحو مجرور
على انه بدل من الله تعالى لكون الاضافة غير
محضة لانها اضافة اسم الفاعل الى
مفعوله على انه جعل النحو في الكلام كالملح
في الطعام ومن شرط الموصوف والصفة

ان

ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا فاختلف البدل
والمبدل منه ونظيره ما ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى شديد العقاب بعد قوله
من العزيز العليم بانه بدل من الله دون الصفة
لكونه نكرة في تقدير الانفصال معنى لا يقال
اضافة اسم الفاعل انما يكون غير محضة
اذا اريد به الحال او الاستقبال فيكون
في حكم الانفصال اما اذا اريد به معنى
الماضي نحو زيد عبيد امس او زمانا
مستمرا نحو زيد مالك العبيد كانت
الاضافة حقيقية والمعنى ههنا على المضي
لان جعله النحو في الكلام كالملح في الطعام
شيء قد وجد قديما ونظيره قوله تعالى مالك

يوم الدين حيث اوقع مالك صفة لله لونا
نقول هذا لا يستقيم فيما نحن بصدده
لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن في معنى
الحال او الاستقبال لما عمل عمل الفعل
وقد عمل فيكون بمعنى الحال او الاستقبال
فيكون اضافته في حكم الانفصال وانما
قال قد عمل لان جاعل ههنا من الجعل
بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب
المستدعية للمفعولين الممتنعة الاقتصار
على احدهما وقد عمل في الثاني وهو
اما الكاف وحده في قوله كالحجر ان جعلناه
اسما او الجار والمجرور المتعلق بالمحذوف
ان جعلناه حرف جر لشهادة نحوي الكلام

واذا عمل في الثاني عمل في الاول والا
يلزم الاقتصار على احدهما وهو ممتنع
فوجب ان يكون عاملا في الاول وان يكون
الاضافة غير محضة وهذا مثل قوله تعالى
وجاعل الليل سكنا فان قلت اجعل جاعل
ههنا من الجعل بمعنى الخلق مثله في قوله
تعالى وجعل الظلمات والنور واجعل
الكاف منصوب المحل على الحال من النحو
دون المفعول الثاني فيتأتى لك جعل
اضافته محضة معرفة قلت يمكن ان يوجه
الكلام على هذا لكن التزامه يكاد يعد
تعسفا من جهة المعنى ولا انتصاب جاعل
على الحال او على المدح ولا ارتفاعه على انه

خبر مبتداء محذوف وجه قوله مؤيد
الاسلام مجرور على الوصفية لاصحابه
واسم الفاعل ههنا قد تعرف بالاضافة
لكونه بمعنى الماضي قوله لا زال كاسمه
مسعودا هذه الجملة مع سابقتها جملة
معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل لها
من الاعراب والاوجه ان يجعل كاسمه
خبرا للازال ومسعودا بدلا منه اي لا زال
كاينا كاسمه او مثل اسمه لا زال مسعودا
قوله لما استظهر اي حفظ وقراء عن
ظهر القلب ولما هذه ظرف بمعنى حين وهي
مضافة الى الجملة بعدها والعامل فيها
اردت اي اردت تلميظه وقت استظهاره

والجملة اعنى اردت مع ما عمل فيه مرفوعة
المحل على الخبرية لان اي فان الولد الاعز
مراد مني تلميظه او مريد انا تلميظه واضافة
المختصر الى الاقناع تشبه ان تكون من قبيل
اضافة المسمى الى اسمه اي المختصر المخصوص
بهذا الاسم كما في قولهم من ذات
مرة اي سويا مدة مختصة بهذا الاسم
والضمير المجرور المتصل في يحفظه جاز
ان يرجع الى الولد فيكون من اضافة
المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك
اي يحفظه اياه ويحتمل ان يعود الى المختصر
فيكون من قبيل اضافة المصدر الى المفعول
وذكر الفاعل متروك قوله واحاط

بمفرداته حفظًا انتصاب حفظًا على انه تميز
اي احاط حفظه بمفرداته وكذا انتصاب
معنى ولفظا اي اتقن معنى ما فيه
ولفظه وهذا كقوله تعالى وفجرنا الارض
عيونا قوله واتقن ما فيه وما اسم
موصول والجملة الظرفية اعني فيه
صلته لستره سد حصل او كان ومن
النحو بيان له وانه اعني من النحو ظرف
مستقر منصوب المحل على انه حال من الاسم
الموصول او من الضمير المستكن في فيه
والعامل فيه اتقن او الظرف المستقر اعني
فيه كان المعنى اتقن الذي حصل فيه
وهو من النحو وانه اعني من النحو وان

كان حالا من الواته يغني غناء التميز
في رفع الابهام لان من فيه للبيان فان
قلت اي فرق بينه في رفع الابهام ههنا
وبين التميز بعده اعني معنى ولفظا قلت
الابهام الرافع اياه من هو الابهام
الكائن في اسم الموصول والابهام الرافع
اياه التميز هو الابهام الكائن في مضمون
الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعوله
لان اتقان الشئ قد يكون باتقان لفظه
وقد يكون باتقان معناه وقد يكون باتقانهما
جميعا الى غير ذلك من المحامل فاذا قيل
لفظا ومعنى ارتفع الابهام وتبين المراد
قوله ان المطر اي اطعمه وانيقه

والتلميظ تتبع اللسان بقية الطعام في
الفم وقد يكنى به عن الأكل لأنه من
روادفه وتواليه قوله والحبر
المدقوق الحبر في الأصل واحد الأحبار
ويقال للرجل العالم بتحبير الكلام حبر
والفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكره الجوهري
في الصحاح قوله حتى يعلق بطبعه
من لفظه الحلو من لفظه ظرف مستقر منصوب
المحل على الحال من فاعل يعلق وهو أو سم
الموصول اعني ما يتفجر ولا يجوز ههنا
ان يكون حالا من الضمير المتصل عن لأن
شيئا مما في حيز الصلة لا يتقدم على
الموصول قوله فوجدت اكثرها

تعاورا التعاور التداول يقال اعتوروا الشيء
وتعاوروه اي تداولوه فيما بينهم وانتصابا
على التمييز قوله كراهة ما فيها من
الأشياء المعادة وانتصاب كراهة على
انها مفعول لها وهو مصدر مضاف الى
المفعول وذكر الفاعل متروك اي كراهتي
ما فيها قوله ونفيت عن كل منها
ما تكرر اي عن كل واحد منها والتنوين
عوض عن المضاف اليه كما في قوله تعالى
وكلا اتيناه حكما وعلما فقوله منها راجع
الى الكتب الثلث وما فيها تكرر مصدرية
والمستكن فيه ضمير كل اي نفيت عن كل واحد
منها تكرره ولا يحسن ان يكون موصولة

لفساد المعنى
لأن المنفي هو التكرر دون المتكرر قوله
استقلالاً للمعاد انتصاب استقلالاً واستقلا لو
على انهما مفعول لهما او لانتصابهما
على الحال بمعنى مستقلا ومستقلا له
ايضا وجيد واراد بالمعاد التكرر وهو
بمعنى المصدر دون المفعول كمثل سا
تقدم والمفاد اسم المفعول والمراد به
الضبي المتقدم ذكره واللام مفيد للعهد
او كل من يستفيد منه واللام للجنس
قوله غير متخر انتصاب غير على انه
حال من ضمير المتكلم المتصل باستصفيت
وجاز مدخر بالدال والذال والدال
المدغم فيه منقلبة عن تاء الافتعال

وجاز فيه ثلثة اوجه الاول مدخر بالذال اى بادغام الذال المعجمة فى الدال المهملة بعد الانقلاب والثانى مذخر بالذال المعجمة بادغام الدال المهملة فى الذال المعجمة بعد الانقلاب والثالث مذدخر بالبيان لعدم الجنسية فى الدال والذال ادغم فيه منقلب من تاء الافتعال

ومثله اذكر واذكر وقد حكي البيان ايضا
نحو اذذكر قوله الا ما ندر محل الموصول
هنا اما منصوب على الاستثناء او على
البدل من ذكر شيء اي لم احظ الا ذكر
ما ندر بحذف المضاف واما مجرور
على البدلية من شيء او من سائلها ولا
يجوز ان يكون بدلا من المتصل بالمسائل
لفساد المعنى فكذا محل ما في قوله الا ما
كان بالزيادة حقا منصوب اما على
الاستثناء او على البدلية من شيئا
قوله ويستفيء اي يغتنم والمغانم بمعنى
الغنايم واضافته الى الاتاب اي الثمرات
من باب خاتم فضة اي مغانم من اتاب

كون المغانم هي الاثار اي الثمرات الحاصلة
منه قوله وكسوته اي طوبته وجعلته
مشتملا عليها مستعار من كسر الطاير جناحيه
اذا ضمهما اليه للوقوع وانقض الباب

الاول في الاصطلاحات النحوية

قوله كل لفظة دلت على معنى
مفرد بالوضع فهي كلمة لفظة كل ههنا
غير واقعة موقعها لما فيها من التعرض
لاحاطة الافراد والموقع موقع التعريف
والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد
ثم التعريف مشتمل على قيود احدها
كونها ملفوظا بها وقد احترز بها
عن الدوال الاربع المشابهة للكلمة

والفعل نكرة لزم تنكيره فصل فاذا اردت الحال
عن النكرة نقدمها عليها اعلم ان نصب الحال
عن النكرة بدون التقديم قبيح الا اذا كان النكرة
موصوفة او مغنية غناء المعرفة او مصدرة
بالاستفهام او مفصولا بينها وبين ذي الحال
بالا نقضا للنفي في قولك جاءني رجل من بني تميم
فارسا وقوله لا يركنن احد الى الاحجام يوما
يوم الوغى متخوفا لحمام وقولك اتاك رجل راكبا هذا
اذا اردت الاستفهام عن اتيانه مقيدا بالركوب
وقولك ما جاءني رجل الا راكبا وتقول
في غيرها جاءني راكبا رجل وقبح جاءني
رجل راكبا ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا
من القيود تسامحا وتساهلا واطلق القول
فانه حسن تنكير ذي الحال هنا لان الا يقطع ما بعدها عما قبلها
فلا يصح ان يكون راكبا صفة لرجل لانقطاعه عنه

بالتقديم في كل نكرة والاستشهاد بقوله لعزة
موحشا طلل قديم عفاه كل اسحم
مستديم انما يصح على مذهب الكوفيين
والاخفش واما على مذهب سيبويه
فلو جعلنا موحشا حالا عن طلل لاختلف
العامل في الحال وصاحبها لان العامل في الحال
هو الظرف وفي صاحبها معنى الابتداء لكونه
مبتدأ عنده والصواب ان يجعل حالا
من المستكن في الظرف من ضمير طلل و
لا يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقديم
الحال عليه في شيء اذ الحال متأخرة عن صاحبها
وهو معرفة واما عند الاخفش فلما كان
ارتفاع ذي الحال فهو طلل بفاعلية الظرف

صح جعله حالا عنه وحسن تنكيره لوجهين لتقديم
الحال عليه وكونه موصوفا بقديم والحاصل
ان تقدم الحال على صاحبها قد يكون لازما
كما ذكرنا في نحو جاءني راكبا رجل وقد يكون
جائزا كما في جاءني راكبا زيد وقد يكون
ممتنعا وذلك اذا كان صاحبها مجرورا نحو مررت
جالسا بزيد فهذا ممتنع عند جميع النحويين
الا ابن كيسان لان الحال صفة في الاصل
والصفة من التوابع واحسن التوابع ان يقع
بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف
يتقدم مما هو تابع له واجازه ابن كيسان
مستشهدا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للناس اذ الحق وما ارسلناك الا للناس كافة

وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف في ارسلناك
والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما ارسلناك الا لتكف
الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر وذكر
صاحب الكشاف رح ان انتصاب كافة
على المصدر اي وما ارسلناك الا ارسالة كافة
للناس اي عامة شاملة لهم **قوله**
اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات من فعل
اي اسم الفاعل اسم مشتق لذات من فعل لا من حيث
هي تلك الذات بل من حيث هو فاعل في الجملة
واحترز المص بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل
واحترز بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول
فانه مشتق لكن لذات من وقع موضع مضافا
الى كف اذ المقصود بالتمييز هو الموضع لا الكف

ذكر شيء اعدايم منافي دكلدر بيت بيانده شيء دن سكوت نفي افاده ايدر تم

لكن لذات من وقع عليه الفعل احترز بقوله ويجري على يفعل من
فعله عن الصفة المشبهة فانها وان كانت مشتقة لذات من
فعل الا انها لا يجري على يفعل من فعله نحو كريم لا يقال الصفة
المشبهة من افعال الطبايع فلا يقال للمتصف بها انه فعل شيئا
لانا نقول لا نعني بقولنا فعلا حدث بل المراد منه انه بحيث
يصح ان يسند اليه المشتق منه بصيغة فعل نحو كرم وانما
فسر الجريان بالموازنة ليفعل في الحركات والسكنات لا الجمع [illegible]
ما قالوا صفة جارية للواقعة بعد شيء صفة او خبرا او حالا فاحتاج
الى تفسير الجريان بها هنا ثم انما الاسم الفاعل انما يعمل عمل فعله
اذا اريد به الحال او الاستقبال دون الماضي وذلك لان
الفعل كما دخل على الاسم في الاعراب الذي هو مستحق في
الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الذي هو له في الا
صل فيقال زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا كما يقال
زيد يضرب والذي بمعنى الماضي فهو المضاف الى ما بعده كقولنا
ضارب زيد امس ولا يقول هذا ضارب عمرا امس لانه

وذلك الظاهر الذي لم يظهر فيه النفي اللازم الابتداء بالنكرة بخلاف الضارب

لانها الافعال ودخلت على الاسم في الاعراب وكذا الاسما على الافعال

في العمل فلما لم يوجد المانع عن الاعراب من الاسم لم يعط الاسم و

اذا كان بمعنى الحال وقد اجاز ذلك الكسائي مستشهدا بقوله تعالى

وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد واصحابنا ذكروا ان باسط ها

وان كانت ما فيما مضى فهو بسيط لحكاية الحال الماضية

تحكى على صورة الحاضرة نحو كان زيد يضرب عمرا امس **واعلم**

انما شرطوا عليه الاعتماد على احد الاشياء الستة التي اشترطوا

للظرف للاعتماد عليها على ما سبق في صدر الكتاب فلا يقال قائم

الزيدان خلافا للاخفش والكوفيين **قوله** اسم المفعول لما كان

اسم الفاعل اسما مشتقا لذات من وقع منه الفعل فاعمل عمل الفعل

المبني للفاعل كذلك اسم المفعول لما كان اسما مشتقا لذات من وقع

عليه الفعل اعمل عمل الفعل المبني للمفعول وهو بمنزلة اسم الفاعل

في جميع ما ذكرناه من اشتراط الزمانين والاعتماد تقول مررت برجل

مضروب غلامه فيكون غلامه مرفوعا بمضروب ومضروب في التقدير

جار على يضرب لان اصله مضروب فاشبع ضمة الراء فنشأ منها

منها الواو وانما فعل ذلك لرفعهم بنائه مفعل في ابنيتهم الا

مع التاء واما نحو مكرم ومعطى فجار على الفعل لفظا فتقول

زيد مكرم اصحابه ومعطى غلامه درهما كما تقول يكرم ويعطى

قوله الصفة المشبهة التي ما لا يجري على الفعل اعلم ان نحو كريم

ليس بجار على يكرم والحسن على يحسن وكذلك الشديد وقوي وضعيف

وما اشبه ذلك ومرتبة هذه الصفات بعد مرتبة اسما الفاعلين

وهي مشبهة بها من حيث التثنية والجمع والتذكير والتأنيث فاجريت

مجريها في العمل فقيل مررت برجل حسن وجهه وكريم اباؤه وكثير

فيه رفع هذه الاسما بالصفة كما ترفعها بالفعل وانما قال اباؤه

بالجمع دون الواحد ليكون ارتفاعه بالفاعل على سبيل القطع اذ

الواحد يحتمل مع الفاعلية الابتداء نحو زيد كريم ابوه بخلاف الجمع فانه

لا يحتمل الابتداء اذ لو كان مبتدا لقيل كريمون اباؤه واذ المبتدأ

على عدة الخبر اذا كان مشتقا فان قلت ان هذه الصفات في حكم اسم

الفاعل في التثنية والجمع لا الحال الا يرى انك اذا قلت زيد حسن

وجهه فالحسن موجود في الحال كما في اسم الفاعل في كونه بمعنى الفعل

موجود اقبل زمانك لا يقدح في كونه حالا كما لا يقدح في الفعل
الصريح نحو قولك زيد يعلم فنونا من العلم فان علمه قد وجد من قبل
و على هذا اسم الفاعل نحو زيد قائم غلامه تريد الحال والقيام قد
كان مع ذلك قبل حالك بزمان و يدل على انها ليست بمعنى
الماضي انك لو قلت زيد جالس امس قبح اليوم ولم يجز
بدخل كما ليدل على ان الحال حال حكية وليست بحاضرة
كما في الفعل واسم الفاعل نحو كان زيد يقوم امس او قائما غدا ولهذا
قالوا ان هذه اللفظة ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المستقبل فلا
تقول زيد فرس مربد ابنه غدا او امس قد انقطع لفظ
المصدر هو الاسم الذي يشتق منه الفعل انما سمي المصدر
مصدرا لان الفعل يصدر عنه و المصدر في الاصطلاح الموضع الذي يصدر عنه الابل
و الدليل على ان المصدر هو الاصل والفعل هو الفرع مشتق منه
ان المصدر اسم مستقل بنفسه ويستغني عن الفعل والفعل لا يقوم
بنفسه ويفتقر الى الاسم دليل اول ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث
وزمان والمصدر على شيء واحد وهو الحدث دليل ثاني ولا شبهة ان الواحد

اي الخامس من العوامل اللفظية القياسية المصدر

اي الفاعلية والمفعولية

الواحد قبل الاثنين واصل له ولان المصدر له مثال واحد و
الفعل له امثلة كما ان الذهب نوع واحد ويتخذ منه اشياء مختلفة دليل الثالث و
لان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على مدلوله
و الفرع لا بد ان يكون فيه الاصل والزيادة دليل رابع واما ما تمسك به
الكوفيون من اعلال المصدر باعلال الفعل وصحته بصحته نحو قام
قياما وقاوم قواما فذلك لا يدل على اصالة الفعل مطلقا و
كون المصدر مشتقا منه وان دل فانما يدل على اصالته في التصريف
ولا كلام فيه كما لا كلام في انه الاصل في العمل والمصدر فرع فيه
ولهذا قال يعمل عمل الفعل اذا كان منونا نحو عجبت من ضرب زيد
عمرا والحكم فيه له رفع ونصب كما في المصدر ذلك وانما قال كما تقول
من ان ضرب زيد عمرا لان الفعل المصدر بان تنزل منزلة المصدر
في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأ نحو اعجبني ان يخرج
زيد وارجو ان يخرج زيد وبلغني خبر ان يخرج زيد وان يخرج خير
فلما كان بمنزلته من الاعراب في هذه المعاني كان المصدر بمنزلته
في العمل و في امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه فلا يقال اعجبني زيد

عليه

له

زيدا اضربك كما لا يقال زيدا ان ضربت قوله ويجوز
يضاف الى الفاعل اعلم ان المصدر المتعدى المضاف على خمسة
اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول منصوبا
نحو عجبت من دق القصار الثوب فالفاعل هنا مجرور لفظا
ومرفوع معنى ولذا حمل المعطوف عليه او الصفة على الموضع نحو
عجبت من دق القصار الثوب وصاحبه برفع مثلا او من دق
القصار الحاذق والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول نحو
عجبت من ضرب زيد اى من ان ضرب زيد والثالث ان يبنى
المصدر للمفعول ويضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو
عجبت من ضرب زيد اى من ان ضرب زيد وعلى هذا مسألة الكتاب
نحو عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض اى من دفع الناس بعضهم
ببعض والمضاف اليه هنا مرفوع معنى لانه مفعول ما لم يسم
فاعله والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا
نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد والخامس ان يضاف الى المـ
المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله تعالى لا يسأم الانسان

الانسان من دعاء الخير اى من دعائه الخير والمضاف اليه في الوجهين
الاخيرين منصوب معنى لانه مفعول ويجوز الحمل عليه كما في الفا على
الفاعل واما المصدر اللازم المضاف فضربان واحدهما ان يضاف
الى الفاعل نحو اعجبني ذهاب عمرو فان قلت انه ايضا يجوز
ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل موضوعا او على العكس او
يترك ذكر الفاعل قلت لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد
ان يتسع فيه فيجرى مجرى المفعول به فالمصدر اذن بمنزلة
المتعدى ولا كلام فيه وقد يعمل المصدر معرفا باللام نحو
قوله كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا وهو قليل لم يجئ في
التنزيل ولم يذكره المص لقلته وندوره قوله ويترك ذكر
احدهما كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما اطعام
مصدر مضاف ويتيما منصوب به وفاعله محذوف حذف
للعلم به ولم يضمر لان المصدر اسم الجنس ولا شئ من اسم الاجناس
يتحمل الضمير ويدلك على حذفه انك لا تقول اعجبني من هذا الامر
ضربه كله كما تقول ان ضربه كله وانما جاز خلوه عن الفاعل

مع امتناع ذلك في الفعل لان الفعل ابدا خبر او على وجه
وصف جار مجرى الخبر في اقتضائه مسندا اليه فاذا قدرت
خلوه عن المسند اليه فقد احلت بخلاف المصدر فانه اسم
كلها لا يلزم ان يكون مسندا الى شيء واما قوله تعالى وهم من
بعد غلبهم سيغلبون فمن قرأ سيغلبون بالبناء للفاعل
فالمصدر مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل اي من بعد
ان غلبوا سيغلبون ومن قرأ بالبناء للمفعول فالمصدر
مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى هذا فالوجه
ان يقرأ الم غلبت الروم بالبناء للفاعل وقد قرئ به و
يجعل الضمير المضاف اليه المصدر للفارس لا للروم ومجال
الكلام في الآية فسيح غير انه يفضي الى الاطناب الممل قوله
المضاف كل اسم اضيف الى اسم آخر فان الاول يجر الثاني
اعلم ان الاسماء غير اصيل في العمل وانما العمل للافعال والحروف
وانما عمل الجر ههنا لان في الكلام معنى حرف الجر فقوي بذلك على
العمل قوله والاضافة على ضربين اعلم ان المضاف اليه اذا

اذا كان معرفة في الاضافة المعنوية يعرف المضاف
نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شائعا في
امته غير مختص بواحد فاذا اضيف تعرف وصار الواحد
بعينه ويكتسب منه تعريفه وذلك لان قدر المعنى على قدر
اللفظ فكما ينزل المضاف اليه من المضاف منزلة التنوين
الذي لا يتصور فيه الانفصال كذلك يجب ان يمتزج معنى
الثاني بالاول ليكون مرتبة اللفظ على قدر مرتبة
المعنى اما اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص نحو
راكب فرس لانك اذا قلت راكبا كان شائعا
في اجناس ما يركب فاذا قلت راكب فرس خصصته
بالاضافة وزال عنه بعض الشيوع وان لم يتعرف لان
المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسي المضاف
منه التعريف قوله وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى
من وانما قال في الغالب احترازا عن قولهم ثلث العذر
وقتل الطف وقد قيل ان هذه الاضافة بمعنى في اي

ان يثبت في الغدر وقيل في اللطف لكن الغالب ان يكون بمعنى اللام
نحو غلام زيد اي غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة
اي خاتم من فضة لان الغرض فيها تبيين النوع فانك اذا
قلت خاتم لم يعلم اي نوع هو فاذا اضفت بينت و
الفرق بينهما ان التي بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق
المضاف اليه على المضاف وفي التي بمعنى من جاز ذلك
قال الشيخ عبد القاهر رحمه الله عليه وانما يقول النحويون
في غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضاحا للمعنى الجر لان اللام
معدومة ههنا كيف والمضاف اليه ينزل منزلة التنوين
والتنوين يشبه كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين المضاف
والمضاف اليه وايضا فلو كانت اللام مقدرة ههنا يكون
الجر بها لوجب ان لا يحذف التنوين كما لا يحذف اذا اظهر
اللام واعلم ان النحويين اوردوا ههنا سوالا وهو ان
المضاف اليه قائم فيه معنى حرف الجر ولفظها محذوف فما
يخرجها عن ان يكون في حكم المذكور اذ هي عندا المضمر وان

ويعاقبه فكما لا يجوز ان يتفصل بين التنوين

اي الاضافة المعنوية

اي المضاف اليه
واذا كان كذلك فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ
كل اسم يتضمن معنى الحرف فانه مبني ثم اجابوا عنه بان
بناء الاسم لتضمنه معنى الحرف من الجائز دون الواجب
الا ترى انهم اعربوا ايا مع تضمنه معنى حرف الجزاء و
ذكر عبد القاهر في ابناء الاسم ههنا نقضا للغرض فان ذكر
المتضمن معناه الاسم حرف عامل و عمله الجر والعمل من العامل
بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم التضمن الا بان يجعل الاسم
نظيره في كونه عاملا لجدث بها هذا الحكم فلو بني
لم يتصور ذلك على ما استوفاه في مقتصده وان
اراد بهذا السوال في المضاف اولا منه والمضاف اليه
اذ التضمن بمعنى الحرف هو المضاف دون المضاف اليه
لانه الذي يعمل عمل الجر بتقويته فلولا انه يتضمن معناه
لما قوي على العمل ولان تضمن غيره للحرف لا يكون موجبا
لعمله ولان من التضمن ان يكون معنى الاسم مشتملا
على معنى ذلك الحرف كما ان اين واخواته لما كانت

نحو كيف واين واعس

لفظ ايا

اي في الاضافة

خبر

المراد من الغرض ان يجعل الاسم نظير الحرف

اي المضاف اليه

اي اخذه

فان قلت ان المضاف اليه ايضا متضمن لمعنى الحرف

معناها يشتمل على معنى حرف الجزاء بنيت ولتضمنها
اياه عملت الجزم والتضمن على هذا التقدير هنا هو
المضاف دون المضاف اليه لان العمل للمضاف فوجب ان
يكون المتضمن بمعنى الحرف اياه دون غيره ولانه لو كان
المضاف اليه متضمنا بمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا
في نفسه وذلك محال ويدل على ذلك قول الشيخ وانما
يتم لنا هذا التضمن الا بان يعطى الاسم حكمه ويجعل بمثله
في كونه علة لها ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه
في كونه علة يحدث بها هذا الحكم هو المضاف دون المضا
المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو ليس الا واذا كان
المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه
لازما على ما ذكروا فان قيل حتى على ما ذكرت فالمضاف
متضمن بمعنى الحرف فهلا بني فالجواب ان الاضافة تمنع
البناء في الاعم الاغلب اذ البناء مما يوجب مناسبة
الحرف والاضافة مما يعارض تلك المناسبة لانها

لانها من خصائص الاسم ولا تكون في الحرف والفعل الا
الا ترى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى والمنفي
بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة التي اوجبوا بها البناء
في مفرديهما قائمة او نقول ان المضاف اليه لشدة
امتزاجه بالمضاف ومعاقبته التنوين ينزل منه منزلة
التنوين التي هي علامة التمكن والاسم لا يبنى مع التنو
التنوين فكذلك مع ما قام مقامه قوله واللفظية اعلم
ان الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا
وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة
وهي ان اضافة اسم الفاعل الى مفعوله او الصفة المشـ
المشبهة الى فاعلها اما الاول كقولك مررت برجل ضارب
عمرو الان او غدا ويدل على ان هذه الاضافة غير حقيقية
والتخفيف تقدير الانفصال انك تصف النكرة بالمضاف
المضاف وانه وقع حالا كقولك مررت بزيد ضارب
عمرو والحال لا يكون الا نكرة واما الثاني فنحو مررت برجل

حسن الوجه لان التقدير في الانفصال نحو حسن وجهه الا
انك نقلت ضمير صاحب الوجه الى الحسن حتى كان ان
الحسن قد شاع جميع الاشياء الموصوف به فاذا
ارتفع به الضمير لم يمكن ان يرفع به الوجه فلما احتيج
الى تبيين موضع الحسن اضيفت الصفة اليه ويدلك
على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها في هند جائل وش
حها وتانيثها في هند جائلة الوشاح **قوله** والاضافة
تعاقب التنوين ونون التثنية والجمع وانما لم يجمعوا بين
التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه ينزل
من المضاف منزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة
اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة **قوله** ولا بد في
المعنوية من تجريد المضاف عن حرف التعريف و
انما اشترط ذلك لانه لو لم يتجرد منه لكان معرفة و
اذا كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية التي
وضعها للتعريف والتخصيص لان تعريف المعرف
محال

محال **قوله** وتقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم
انك تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به
النكرة لان الاضافة لبيت مخصصة فافادت
وصف المعرفة به ادخلت عليه حرف التعريف
نحو مررت بزيد الحسن الوجه فيتعرف فلا يقتضي هذا انما
تعريف المعرف لا يقال ان الخفة المطلوبة من الا
ضافة اللفظية مفقودة هنا لان التخفيف في الوا
حد انما هو بسقوط التنوين والتنوين لا يقصد
مع اللام فيتعذر سقوطه بالاضافة لانا نقول ان
التخفيف الى حصل بسقط التنوين وان كان مفقودا
الا انه قد حصل فيه من جهة اخرى الا ترى انك
اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير
الحسن وجهه فلما اضيفت افادت التخفيف من و
جهين وهما سقوط الكناية من المضاف اليه والانتقال
انتقال الضمة الى الكسرة التي هي اخف منها لا يقال

ان الكناية وان سقطت فقد عوض عنها اللام لان
اللام لا يوازن الكناية لثقلها وخفته **قوله** الضاربا
زيد انما جاز هذا لان هناك نونا تسقط وتعاقبه
المضاف اليه فيكون في الاضافة فائدة لفظية كقولك
هم ضاربا زيد وضاربو زيد وجاز الضارب الرجل
مع انك لا تفيد فيه خفة لفظية لانه يشبه الحسن الوجه
من حيث الظاهر اذ الضارب صفة كالحسن والرجل
اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فاجيز فيه الجر
تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب
الرجل ولا يجوز الضارب زيد اذ لا تفيد بالاضافة
خفة لفظية كما افدتها في المثنى والمجموع والمضاف اليه
ليس باسم جنس فيشبه بذلك بالحسن الوجه واما الضاربك
والضاربي والضاربه فسائغ لما فيه من [illegible]
الضمير المتصل من المنفصل اذ الاصل الضاربا اياك
واياي واياه فلا اضيف حصل التخفيف جدا وانما

وانما لم يجز ان يكون الضمير ثم مثل هذا الضمير المنفصل
كما في الفعل في قولك ضربك لانهم لما رفضوا اجتماعهما
جر فيه التنوين او النون ان يجمعوا بينه وبين
الضمير المتصل نحو ضاربني وضاربانى وضاربونكم اهـ
اجتماع الزيادة في آخر الكلمة جعلوا اما لا يوجد فيه
لتعاله اجراء للباب على وتيرة الاطراد فاذا قلت
الضاربي مثلا فالياء لا يكون الا ضميرا مجرورا وهذا
ما اختاره الزمخشري وميل عبد القاهر الى انه
ضمير منصوب بمنزلته في يضربني **قوله** الاسم التام
انما ينصب لان الاسم التام التمييز لانه لابهامه
يقتضي ما يبينه وينزع الابهام عنه وانما و
جب ان يكون الاسم تاما فيه النصب لانه بتمامه
قد اشبه ما ينصب المفعول من الاسماء الفاعلين
والمصدر الا ترى ان راقود في نحو راقود خلا
اسم قد تم الى امتنع عن الاضافة لما فيه من

من التنوين وهو مبهم محتمل للاجناس المكيلات فينصب
خلا مثلا لاقتضائه اياه وشابهته بضارب بالتنوين
في انه ايضا يقتضي معمولا وهو قد امتنع من الاضافة
بالتنوين وكذلك منوان وقفيزان في منوان سمنا وقفيزان
برا وقد تما بنون التثنية وهما محتملان من اجناس مو
زونات والمكيلات فاشبها ضاربان فنصبا ما بعدهما
كما نصب ضاربان وكذلك عشرون درهما لانه قد تم
بنون الجمع وهو محتمل من اجناس المعدودات فاشبه
ضاربون وعلى هذا ملؤه عسلا ومثله رجلا لان ذكر
مبهم كقفيزان برا ومنوان سمنا وقد تم بالاضافة
فاشبه انا معطيه درهما لان اضافة المعطي الى
الضمير تمنع من جر درهم فهذا حكم الاسم التام
ثم ان التام قد يكون زايلا وقد يكون لازما
فالاول هو التام بالتنوين [illegible] وبنون التثنية
لانك تقول في راقود خلا راقود خل وفي

وفي منوان سمنا منوا سمن واما الثاني
وهو التام بنون الجمع والاضافة اذ لا يمكن
ان تقول في عشرون درهما عشرو درهم
لان عشرون اسم موضوع لمضاعف عشرة و
ليس بجمع على حد مسلم ومسلمون اذ لو كان
كذلك لوجب ان يقع عشرون على ثلث
مرات عشرة علمنا انه اسم موضوع مع
الواو والنون لهذا العقد المخصوص و
اذا كان موضوعا مع الواو والنون
فيمتنع ان يوجد بدون النون فلهذا
قيل انه لازم وكذلك الاضافة لازمة
لانك لا تقول في ملؤه عسلا ملؤ عسل
لانه مضاف الى الضمير ويمتنع ان يضاف
الشيء مرتين فاذا عرفت هذا فاعلم
ان تمثيله التام بالتنوين بقولهم ما في السماء

عشرون على ثلثين
وثلثون على ثلثة مرات
كما يقع المسلمون على ثلثة انفس
فلما اختص عشرون بعشرة مرتين
وثلاثون بثلاثة مرات عشرة

ما في السماء موضع كف سحابا فيه
نظر لان الاسم الاول فيه التنوين حكما
اعني كف لا الابهام فيه فيرفع و
انما الابهام في قوله موضع مضافا
الى الكف اذ المقصود بالتمييز
هو الموضع لا الكف نفسها
والموضع

نفسها والموضع مضاف الى الكف واضافته اليها
تمنع من الجر وتوجب النصب كما تمنع اضافة الملوء
في قولك ملؤه عسلا فان قلت ان الموضع وحده
لا يتم به المعنى الذي كان التمييز لاجله
من المساحة وانما يحصل ذلك من بعد ان تضيفه
الى الكف قلنا كذلك الملوء لا يتم معنى الكيل فيه
حتى يضاف الى شيء مخصوص كالاناء او الى
ما هو مكيال معروف كالذرع وغيره فاذا
ايراده في تمثيل الاضافة اولى منه في تمثيل التنوين
اذ الكلام في التمييز هو الاسم التام بالاضافة لا الاسم
التام بالتنوين لان اعمال الاسم التام مشروط
باقتضاء التمييز لابهامه فلا شك ان المعنى المقتضي
للتمييز هنا هو الموضع مضافا الى الكف لا الكف

اذ لا ابهام فيها ويدلك على هذا انك لو جئت
بالكف منونا غير مضاف الى شيء لفظا او تقديرا
نحو بالفلان كف مثلا لم يقتض التمييز البتة
وايضا انهم شبهوا موضع كف سما بالضرب زيد
عمروا فوجب ان يكون العامل هو المضاف لو تم التشبيه
لا المضاف اليه وقال الشيخ عبد القاهر يجوز ان سما
قد انتصب هنا من وجهين احدهما ثبوت التنوين
والثاني الاضافة وهذا ايضا عجيب لا يتبين ان اراد
ان العامل في التمييز هنا هو الاسم التام بالتنوين
والاسم التام بالاضافة ايضا فهذا يؤدي الى اعمال
العاملين في معمول واحد وهذا مع انه غير معقول
مما انعقد الاجماع منهم على رفضه الا ترى انه
لو ازدحم عاملون على معمول واحد فالعمل بالاتفاق

منهم لواحد منهما او غيرهما الا انهم اختلفوا في ان
العمل لايهما على ان المنون هنا لا يصلح عاملا لما بينا ان شرط
اعمال الاسم التام ان يكون مقتضيا للتمييز لابهامه
وقد انتقد الشرط هنا ولعل كلام الشيخ بعد الذي
غر المصنف من جعله العامل هنا الاسم المنون لان الشيخ
لما جوز النصب هنا بالوجهين جعل المص الاقرب
عاملا على ما هو المذهب الصحيح في ان المقتضيين
اذا ازدحما على مقتضى واحد فالعمل للآخر منهما وجودا
الا ان ذلك خبط يظهر بادنى تامل فيما ذكرنا
قوله ويقال للثلثة الاول مفاد به فان قلت
كيف قال ويقال للثلثة الاول مفاد به وقد ذكر اربعة
اشياء وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلنا
انه قسم الاسم التام الذي ينتصب عنه التمييز اربعة

اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية ونون الجمع والمضاف
ثم قال ويقال للثلثة الاول مقادير اي لما فيه التنوين
ونون التثنية ونون الجمع والاخير فيسمى المضاف
فيما ذكر من المثال وانما سمي مقياس لانك اذا قلت
ملؤه عسلا فقد قست ما عندك من العسل بهذا
الاناء وكذلك مثله رجلا وخلاف لي منوان سمنا
فقد قست ما عندك من السمن بالمنوين ولم تقسه
بشيء قوله والتمييز رفع الابهام عن المفرد كما
اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة
وعلى هذا فالاسم المضاف والاسم المثنى والمجموع
من قبيل المفرد وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف
وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع
والمراد منه ههنا هو الاول لكونه مذكورا في مقابلة

الجملة

الجملة واذا تقرر هذا فاعلم ان التمييز رفع الابهام
ثم ان الابهام اما ان يكون في الاسناد او في احد طرفيه
فالتمييز الاول يسمى تمييزا عن الجملة ويقع بعد تمام الكلام
نحو طاب زيد نفسا فالابهام في اسناد الطيب
الى زيد لا في الطيب على الانفراد ولا في زيد على
الانفراد والتمييز الثاني يسمى تمييزا عن المفرد ويقع
بعد تمام الاسم نحو عندي راقود خلا فالابهام
ههنا في الراقود لا غير وارتفع بقولك خلا والله اعلم

الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية

وهي ثلثة اصناف انما قدم الحروف على الافعال
والاسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل السماعية
اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء
والافعال ثم قدم الافعال على الاسماء لان الاسماء

يوجد فيه الاطراد فهو اولى ان يكون من السماعية
والاصل في الافعال الاطراد

انما تعمل لمشابهة الافعال او الحروف فهي في العمل متاخرة

عنهما سواء كان ذلك بطريق القياس او غيره ثم قدم

من الحروف العوامل ما هو العامل في الاسم على ما هو

العوامل في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو

العامل عملين لتقدم الواحد على الاثنين ثم قدم من العامل

عملا واحدا الجار على الناصب لكون الجار عاملا

بالمشابهة ولا خلاف فيه بخلاف الناصب فانهم

قد اختلفوا في ان الناصب هو هذا الحرف ام الفعل

وفي قوله عامل في الجملة تجوز وتساهل والمراد

عامل في كل واحد من جزئي الجملة لان الجملة

من حيث هي جملة لا تستطيع ان تكون معمولا فيها

اذ الجملة من حيث هي الجملة ليست باسم ولا فعل

فيعمل فيها العامل **فصل** اما الجار فسبعة عشر الحروف الجارة

الجارة

في الاسم الواقع بعده عمل كل الفعل في فاعله

وفاقا لان الظرف المستقر ههنا لنيابته

عن الفعل يعمل عمله لا سيما وقد تقوى بالاعتماد

وذلك نحو قولك زيد في داره عمرو وجاءني

الذي في الدار اخوه ومررت برجل في كمه

كتاب ولقيت زيدا عليه جبة وشي وافي الدار

اخوك وما فيها ابوك واما الاول وهو

الظرف الذي لم يعتمد على شيء قبله فالاسم

الواقع بعده لا يخلو من ان يكون حدثا

او غير حدث والثاني لا يعمل في المظهر بعده

عند اصحابنا بل ارتفاعه بالابتداء والظرف

المقدم يتحمل الضمير وهو مع ما تضمنه من

الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندي

مال فارتفاع مال بالابتداء عندهم وفي
الظرف المقدم ضمير وهو معه واقع خبراً له
وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده
بالفاعلية مثله اذا اعتمد لانهم لا يشترطون
لعمله الاعتماد كما لا يشترطون لاعمال اسمي
الفاعل والمفعول ووافقهم الاخفش منا
في المسئلتين اعني في اعمال الظرف واعمال
الصفات من غير اعتماد هذا اذا كان
الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث فان
كان حدثا فارتفاعه بالفاعلية عند
سيبويه وان لم يعتمد الظرف وذلك
نحو قولك يوم الجمعة الخروج وامامك
الوقوف ومنه قوله تعالى ومن آياته انك
تري الارض لان التقدير ومن آياته رؤيتك
وقوله تعالى ومن آياته ان تقوم السماء اذ التقدير
قيام السماء وعند الخليل لا فرق بين الحدث
وغيره في اشتراط الاعتماد فارتفاع هذه الاسماء
عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس فاذا
تلخص هذا فنقول قولهم عندي مال جملة ظرفية
عند الكوفيين والاخفش وعند البصريين جملة
اسمية لان الخبر اعني الظرف مع ما تضمنه
من ضمير المبتدا جملة عندهم لكونه متاولا
بالفعل نحو استقر او حصل دون اسم الفاعل
بدليل وقوعه صلة للموصول نحو الذي في الدار
زيد والصلة لا يكون الا جملة وعلى كلا
المذهبين فالاستشهاد به للجملة الظرفية صحيح

لون الجموع او الجزء الثاني جملة ظرفية بلا شبهة
قوله وكل منها تقوم مقام المفرد فتكتسي اعرابه
محلا اعلم ان الجمل كثيرا ما تقوم مقام المفرد
فيقدر في محلها اعراب المفرد القائمة
هي مقامه وهو المعنى من قوله فتكتسي اعرابه
وذلك بحكم الاستقراء في ستة مواضع احدها
خبر المبتدا وذلك نحو زيد ذهب ابوه وزيد
ابوه ذاهب وبكر ان تعطه يشكرك وخالد
في الدار فقولنا في الدار جملة ظرفية عند اصحابنا
لان مقدرها استقر على ما ذكرنا آنفا وعند
الكوفيين مفرد لان المقدر فيه اسم الفاعل
وهو المستقر عندهم والتزم مع الضمير ليس
بجملة على ما سنبين ذلك في موضعه وثانيها

موضوعة لافضاء بمعاني الافعال الى الاسماء وكلها
تشترك في افادة هذا المعنى الا ان وجوهه
تختلف بها فمن معناه ابتداء الغاية في المكان نحو
خرجت من البصرة تريد ان مبدأ الخروج كان
من البصرة وقد يكون للتبعيض في اخذت من
الاموال اي بعضها وهذا لا ينفك عن الابتداء
لو تدبرت على ان الاموال مبتدأ موضع اخذك
كما ان قولك خرجت من البصرة يؤذن
بان البصرة منشأ خروجك الا انها في الاموال
افادت التبعيض ايضا اذا كان ممكنا ولم تفد في قولك
خرجت من البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت
جميع نواحيها اذ لا يصح ان تكون خارجا وغير خارج
وقد تكون للتبيين في عشرة من الدراهم لان العشرة

ذلك … معنى تبعيض

قد تكون غير الدراهم وغيرها فلما قيل من الدراهم
تبين ما هو المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان قالوا وهذا قريب من معنى الابتداء
اذ جعل مبدأ اجتناب الرجس هو الاوثان وتكون
مزيدة في المرفوع نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب
نحو ما رايت من احد ودخولها في حال الزيادة على المنصوب
اقيس من دخولها على المرفوع لان حروف الجر
موضوعة لمعنى المفعولية حيث توصل معاني الافعال
الى الاسماء فيكون حال الزيادة تابعة لحال الاصل
قالوا ومن هذه مع انها مزيدة لم تخل عن ثبوت
معنى الابتداء ولهذا قال السيرافي اذا قلت ما جاءني
من رجل معناه من واحد الى اقصاه ولهذا قالوا
انها للاستغراق ولعل الصواب ان يقال انها في ما جاءني

من احد زيادة محضة زيدت لتوكيد معنى النفي
اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني احد وما جاءني
من احد لافادتهما جميعا معنى الاستغراق لان احدا
اذا اقترن به حرف النفي وهو منكر يفيد الاستغراق
البتة اذ لا تقول ما جاءني احد بل اثنان واما
في ما جاءني من رجل مثلا فليست بزيادة محضة
حيث افادت الاستغراق الا ترى انك لو قلت
بغير من لم يفد الاستغراق قطعا بل محتملا وصحة
قولهم ما جاءني رجل بل رجلان تشهد
لذلك فمن صرفت الكلام الى الاستغراق وازال
عنه احتمال غيره كما ان لام التاكيد صرفت صيغة المضارع
الى افادة معنى الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لهما
ولغيرهما ولهذا السر استشهد للصرع في الزيادة

بل جاءني من احدٍ ولن ما جاءني من رجل ثم
ان زيادة من في النفي وما جرى مجراه مستمرة
ولا يزاد في الاثبات عند سيبويه واجاز ذلك
ابو الحسن مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم
قصه والى لانتهاء الغاية نحو سرت من البصرة
الى الكوفة تريد ان منتهى السير هو الكوفة وقد تكون
بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم
الى اموالكم قالوا وهذا راجع الى معنى الانتهاء
لان المعنى لا تنتهين اكل اموالهم الى اموالكم ومعناها
حتى الا انها تفارقها من وجوه وهي ان مجرور
حتى اما ان يكون ما ينتهي به المذكور نحو اكلت
السمكة حتى راسها فان الراس ينتهي به السمكة
او عنده نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح

عنه

عنده ينتهي الليلة وهذا معنى قولهم ان مجرور
حتى اما ان يكون آخر جزء من الشيء او ملاقي
آخر جزء وذلك لان الفعل المتعدي بها الغرض فيه
ان يتقضى ما تعلق به شيئا فشيئا حتى ياتي عليه كذا ذكره
الزمخشري ولا يجب ان يكون مجرور الى
كذلك ومن ثم جاز الى نصفها او ثلثها
ولم يجز حتى نصفها او ثلثها وان يدخل في الحكم
ففي مسئلة السمكة والبارحة قد اكل الراس ونيم
الصباح ولا يجوز ان يكون الاكل قد انقطع
عند الراس اذ لو جاز ذلك لجاز دخولها على ما ليس
بآخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخره ولم يجز
على ما مر وان الى تدخل على المظهر والمضمر جميعا
نحو الى زيد واليه وحتى لا تدخل الا على المظهر

اعتبارًا فلا يقال حتى نصفه وان جعلها لا يلزم الجر

فتكون عاطفة ومبتدأة ما بعدها بخلاف

الى اما العاطفة فنحو جاء في القوم حتى زيد

وكذلك النصب والجر فانها تخالف سائر حروف العطف

في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها لكونها

موضوعة للغاية والدلالة على حد طرفي الشيء

ولا يتصور ان يكون طرف الشيء من غيره

ولهذا قالوا انها انما تذكر للتعظيم او التحقير

نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج

حتى المشاة لان الشيء اذا اخذ من ادناه

فاعلاه غاية له وطرف له واذا اخذ من اعلاه

فادناه طرف له وغاية له واما الابتدائية

فنحو قولك خرجت النساء حتى هند خارجة

النساء

او حتى خرجت هند وقد جازت في مسئلة

السمكة الوجوه الثلثة الجر على كونها جارة والنصب

على كونها عاطفة والرفع على كونها ابتدائية والخبر

محذوف اي حتى رأسها مأكول واما في

فهي للظرف ويقال للوعاء ويقال للاشتمال نحو المال

في الكيس ونظرت في الكتاب فالمثال الاول من

الاعيان والثاني من المعاني واما الباء فهي للالصاق

نحو به داء اي التصق به وخامره ومنه مررت

بزيد وهو وارد على الاتساع والمعنى التصق

مروري بمكان يقرب منه زيد ومنه اقسمت

بالله فالباء للقسم وحقيقتها الصاق معنى القسم

بالمقسم به وكثيرا ما يحذف الفعل تخفيفا

للاختصار مع كثرة الاستعمال وردًّا للاختصاص

ودفع الالتباس اذ لو قلت اقسمت بالله لجاز
ان تكون مخبرا لا مقسما وقد اوقعوا اسم غير
الواو بعد حذف الفعل لذلك نحو الله لافعلن
ولا يجوز اقسمت والله وانما ابدلت عنها لتقاربهما
في المخرج وفي المعنى اذ معنى الجمع والالصاق
متقاربان ثم تبدل التاء عن الواو نحو تالله لاكيدن
من الواو وكثيرا في كلامهم منه تجاه وتراث
وتختص الباء لاصالتها في افادة معنى القسم
تنبيها على اختها بجواز اظهار الفعل معها وبدخولها
على المظهر والمضمر نحو بربك لاعبدنه وبك لاحلف
على الرجل على سبيل الاستعطاف نحو بحيوتك
اخبرني فهو استعطاف للمخاطب وليس
بقسم على الحقيقة والواو لكونها فرعا على الباء

لا تدخل الا على المظهر والتاء لكونها فرعا على الواو
لا تدخل الا على واحد وهو الله وقد تكون للتعدية
نحو ذهبت به اذ المعنى اذهبته فان قلت لابد
الباء للتعدية في اوجهها الاخر من الالصاق والاستعانة
والمصاحبة ونحوها قلنا نعم الا انها في سائر الاوجه
لما افادت مع التعدية معنى آخر وههنا لم تفد
شيئا سواها فخص هذا عند المصنف كونها للتعدية
قسما مفردا وتكون للاستعانة في كتبت بالقلم
وتسمى ايضا اداة وصلة للفعل ومكملة اياه
وللمصاحبة في دخلت عليه بثياب السفر اي معها
قالوا والفرق بين الباء وبين مع ان مع لاثبات
المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها وقد تزاد
في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة

على احد الثلاث بليس وفي المرفوع نحو كفى بالله
وزيادتها في المنصوب اقيس منها في المرفوع لما سبق
في من واما اللام فهي للاختصاص قال عبد القاهر
رحمة الله عليه اصل اللام ان تكون للتمليك نحو المال
لزيد وقد تكون للاستحقاق المجازي نحو الجل
للفرس فانه لما اختص به ودام ملابسته له جرى
مجرى المملوك للمالك وان كان الفرس
مما لا يملك له وعلى هذا جاء في اخ له وابن له
وقد تزاد نحو ردف لكم واما رب فهي
للتقليل قال سيبويه ان كم للخبر نقيض رب
والمقصود ان رب للتقليل وكم للتكثير تقول رب
رجل لقيته وانت تريد ان تقلل ذلك هذا
اصلها ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة بل انهم

يستعملونها

يستعملونها في مواضع المدح وعند الكاثر نحو
الا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة
جلجل اسم موضع وصالح صفة يوم والتقدير
يوم صالح لكن منهن وانها تنفرد عن سائر حروف الجر
باشياء منها انها تصدر بها الكلام فلا يقال جاءني رب
رجل وذلك لانها للتقليل والتقليل والنفي
من واد واحد والنفي له صدر الكلام
الا تراهم يقولون قل رجل يقول ذلك
الا زيد بمعنى ما رجل وانما اختص النفي والاستفهام
والشرط بصدر الكلام لانها معان تدخل
الجمل لتغيير معناها فوجب ان تصرف العناية
الى ذكرها اولا لكونها مقصودة في الكلام
ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك لانها لما كانت

موضوعة للتقليل والنكرة دالة على الشياع

والكثرة اوجب اختصاصها بها ليصح التقليل

فيها وكذا حكم بان الضمير في ربه رجلا نكرة

وذلك لانه ما اريد به شيء معين مثل زيد وعمرو

بل اريد به شيء ما فلهذا فسر بالنكرة كما ترى

ولو كان معينا كما في مثل رجلا لجاز ان يقول

ربك رجلا كما جاز لي مثلك رجلا ومنها

ان فعلها الذي تتسلط على الجمر يجي محذوفا

في الاكثر ولا يكاد ان يظهر الا في ضرورة الشعر

وذلك لدلالة الحال عليها لانك اذا قلت رب

رجل يفهم كان المعنى رب رجل يفهم

اذ ركبت او لقيت والحال تدل عليه فحذف

كما حذف مع الباء في بسم الله ولا يظن

ان يفهم

ان يفهم هو الفعل المستلط هي اياه على المجرور لانه

مسند الى ضمير الرجل فلو جعلنا رب مسلطة اياه

عليه لزم كون المجرور فاعلا ومفعولا معا

ومنها ان مجرورها يلزم الصفة اما بجملة

اذا كان مظهرا كما مر واما بالمفرد نحو رب

رجل جواد قالوا وانما لزم الصفة لتكون عوضا

عن الفعل وقيل انما لزم الوصف لانه اذهب

في باب التقليل لان رجلا فاعما مثلا اقل من رجل

وحده ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا

لانك اذا قلت رب رجل لقيته كنت مخبرا

بان الذي لقيته قليل ولا تعلم ان الذي

ستلقاه فيما بعد قليل ام كثير واما قوله تعالى

ربما يود الذين كفروا راجع الى معنى المضي

لان ما اخبر الله تعالى بوقوعه فيما يستقبل لصدق
الوعد وتحقيقه بمنزلة الموجود الحاصل
فهذه احكام رب وقد بقي ههنا سؤال وجواب
لا بد من ذكرهما وذلك ان لقائل ان يقول
انك اذا قلت رب رجل لقيته ادركت فلو
كان رب موصلة لادركت الى الرجل
وادركت فعل متعد بنفسه فكيف يقال انه
يتعدى برب ولم يوجد حرف جر اتصل
بالفعل المتعدي الا وقد حكم بزيادتها ولا يمكن
ادعاء زيادة رب بذلك ليحد والجواب انها
حرف جر وقع في الكلام على حد من اذا كانت
لاستغراق الجنس نحو ما رايت من رجل فانها
مقيدة الاستغراق وان لم تكن فلا وصلت

اذ لم يقل

فعلوا

فعلوا الى الاسم الا ترى ان الفعل الذي قبلها
يتناول الاسم بنفسه لكنك اردت بها افادة
معنى آخر غير التعدي وهو استغراق الجنس
كذلك تدخل رب في الكلام وان كان
الفعل الذي قبلها متعديا بالقصد لك معنى
آخر غير التعدي وهو التقليل وهذا تشبيه
واضح واما على فهي للاستعلاء وتكون تارة
حرفا وتارة اسما مضافا فاما الاول فنحو جلست
على السرير فهي هنا حرف جر لايصالها معنى
الفعل الى الاسم وعلى هذا زيد على السطح
لايصالها معنى الاستقرار المقدر الى الاسم وقولهم
عليه دين لا يخرج عن معنى الاستعلاء ايضا بدليل
قولهم ركبه دين واما الثانية فنحو قولهم غدت

من عليه بعد ما تم ظهورها اي من اعلاه
اذ لو كانت حرفا لما دخل عليها الجار واما عن فهي
للبعد والمجاوزة ويكون ايضا حرفا واسما
اما الاول فنحو رميت عن القوس على معنى
ان السهم قد بعد عنها وجاوزها الى غيرها
ونحو اخذت عن العلم لان العلم قد تعدى
اليك ففيها معنى من وزيادة معنى المجاوزة
الا تراها تدل في رميت عن القوس
على ابتداء الرمي منها قال عبد القاهر
وكل موضع لم يصلح الا لمعنى التعدية
كان مخصوصا بعن فلا يجوز ان يقول اخذت
الدين من زيد لان هذا موضع التعدي
فقط واذا كان موضع لا يجب ان يكون مخصوصا

للتعدي جاز ان يقع فيه ايهما شئت نحو قولهم
سقاه عن العيمة اي بعده عنها وجاوز به
حكمها الى الري وان شئت قلت من على معنى سقاه
من جهة العيمة وهذا من عمل من وان كان موضع
لا يناسب معنى المجاوزة لم يجز ان يقع فيه عن
فلا يقال زيد افضل عن عمرو ولانك
لا تقصد ان فضل احدهما قد انفصل عن صاحبه
اليه وتعداه وانما تريد ان فضل زيد بدا وظهر
من هذا الموضع واما الكاف فهي للتشبيه ويكون
حرفا نحو قولك الذي كزيد اخوك ويدل
على كونها حرفا وصلهم الذي بها ولو كان
اسما لما جاز ذلك اذ لا يقال الذي مثل زيد
اخوك لان الصلة لا يكون الا جملة فاذا جعلت

واما كونها اسما في نحو جلست
من عن يمينه اي من جانبها صح صح

بالحرف كان متعلقا بالفعل والفعل لا بد له من
فاعل فيكون جملة ويكون المعنى الذي
حصل كونه لا يقال التقدير الذي هو
كونه يجب حذفه لشرط الجملة فلا يكون
الكاف اذا اخرى قابل اسما جارا مجرى مثل
لان ذلك قليل غير شائع فلا يجوز ان يقال
جاءني الذي كانهم الا في ضرورة الشعر
ولما كان وصلهم الذي بالكاف جائزا مستمرا
في حال السعة علمنا انه حرف جر وقد يكون
اسما في نحو قوله يضحكن عن كالبرد المنهمر
اي عن مثل البرد المذاب واما منذ ومذ
فانهما لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رايته
مذ يوم الجمعة تريد ان مبتدأ انتفاء الرؤية

يوم الجمعة

يوم الجمعة فمنذ حرف اوصلت الفعل الذي قبلها
الى الاسم بعدها وكذلك تقول انت عندنا منذ
الليلة اي استقررت عندنا منذ الليلة وقد يكونان
اسمين فيرتفع ما بعدهما ويكونان على معنيين
احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو ما رايته
منذ يوم الجمعة اي اول الوقت الذي
انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة بمنزلة الجار
في ان الغرض الدلالة على ابتداء الغاية وعلى هذا
لا يحسن النكرة بعدهما لانك لو قلت انت
عندنا منذ وقت مثلا لما افدت بكلامك
هذا الا ما كفت الضرورة اياه اذ كل احد
يعلم ان ابتداء الكون كان في وقت ما والثاني
ان يراد بهما جميع المدة نحو ما رايته منذ يومان

كانك قلت أمد ذلك المدة يومان وأول
غاية
وقته وآخره يومان ولا يجب الاتيان بالمعرفة
وانما الواجب العدد ولو قلت منذ يوم الجمعة
وتريد أول المدة وآخرها جاز على تأويل مارأيته
منذ اثنتا عشرة ساعة وعشر ساعات مثلاً
والفصل بينه وبين ما اذا كان المراد أول الوقت
دون آخره ان الرؤية في هذا الوجه لم تلتبس
بيوم الجمعة بوجه ولم تحصل في جزء منه وهي
منفية في جميع اجزائه وفي الوجه الأول
أعني الذي يكون المراد أول المدة دون آخرها
كانت الرؤية قد انقطعت في يوم الجمعة ويدل
على أنك رأيته فيه ثم فارقتك كما في المجرور والفرق
بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم ان الكلام

في الجر

في الجر على جملة واحدة وفي الرفع على جملتين احدهما
ما رأيته والأخرى منذ يومان لأن منذ مبتدأ
ويومان خبره كان المعنى ما رأيته وأمد ذلك
يومان كما تقول ما رأيته وأيام البين طويلة
خبره
وانما لم يسغ تخلل العاطف بين الجملتين نحو
ما رأيته ومنذ يومان كما ساغ ذلك مع ما ذكرناه بر
من حيث ان الجملة الثانية كأنها جزء من الكلام
الذي قبلها لانها تفيد التحديد في الفعل السابق
ذكره اذ لو قلت ما رأيته ولم تقل منذ يومان
كان نفياً للرؤية في عموم الزمان الماضي واذا قلت
منذ يومان تبين العموم وخصصته فلما
امتزج احدى الجملتين بالاخرى اتحدتا
وجرتا مجرى جملة واحدة فلم يجب دخول العاطف

يجز

كما في الشرط والجزاء وغير ذلك وانما
قال المصنف ويجوز مذ يومين لانه قد تقرر
ان الجر بهما يقتضي ان الوقت كما كان وكان اذا
كذلك فالمتوهم ان يتوهم امتناع الجر
في قولهم ما رأيته مذ يومين فقال المصنف
رحمه الله هذا التوهم وذكر ان الجر
بهما غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت
ان انتفاء الرؤية مقيد بهذا المقدار وانه
مواز لهذه المدة مبتدأ فراقه ومنقطع
عند آخره رفعت ولو اردت ان مبدأه اول
هذه المدة الى وقتك الذي تتكلم فيه
ولكن لا تقصد الفعل بالمدة ولا تقسمه بها
لانك تريد انه كان بعد لم تبلغ غايته جررت

لعل جواز

فقلت

فقلت ما رأيته مذ يومين تريد ان انتفاء الرؤية
انما هو في مدة اولها اول يومين غير هذا الوقت
ولم تنته بعد بل هو باق ممتد واما حاشا فهي للتنزيه
وهي حرف جر عند سيبويه ويدل عليه قول الشاعر
حاشا ابي ثوبان ان به ضنا عن الملحاة والشتم وذهب
المبرد انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاء في القوم
حاشا زيدا اي جانب بعضهم زيدا واما خلا
وعدا فانهما فيهما يستعملان ويكونان حرفين تارة
وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور في الاول
منصوب في الثاني على المفعولية والفاعل مضمر
نحو جاء في القوم خلا زيدا وعدا زيدا اي
عدا بعضهم زيدا ومثله قولهم جاء في القوم ليس
زيدا اي ليس بعضهم زيدا وانما لا يتصرف
ويكون زيدا مع

بصدرتان

هذه الافعال لانها لما كانت للاستثناء جرت مجرى
الا وهو حرف غير متصرف واذا دخلت
ما على عدا وخلا نصبتا البتة لتمحضهما فعلين اذ ذاك
وذلك لان التامل الصادق فى موارد استعمالهما
يشهد لما التى تصحبهما انها لا تخرج من ان تكون
فان كانت
زائدة او مصدرية مع عدم القائل بغيرهما
مصدرية فلا بد ان يكون الواقع بعدها فعلا
لانها لا تدخل الا على الفعل فاذا قلت جاءنى القوم
ما عدا زيدا كان التقدير عدو زيد بمعنى
عدا المجيء زيدا عدوا وان كانت مزيدة فهي
لا تدخل الفعل ايضا ولا تتصل باول الحرف وانما
تتصل بآخره نحو انما وربما واذا دخلت على الفعل
دخلت اوله نحو ما ضرب وما يضرب قوله
ما جاءني وما يجيء

واما ما ينصب المفرد فسبعة على ما ذكر فى المائة
الواو بمعنى مع نحو استوى الماء والخشبة فقد سبق
ذكر الاختلاف فى عامل المفعول معه وان ما عليه
الاكثرون ان العامل فيه هو الفعل المتقدم
بواسطة الواو وبعضد ذلك انه لا يجيء منصوبا
اى يقوى ان العامل هو الفعل المتقدم بواسطة الواو
الا وقد تقدمه فعل او معناه فلو كان الواو نفسه
نحو استوى الماء والخشبة نحو ما شانك وزيدا
عاملا لما احتيج الى الفعل او معناه ولا ينتصب
اى مع الواو
قولهم كل رجل وضيعته ولما لم ينتصب علم
مع ان الواو بمعنى مع
اى بلك
ان العمل للفعل لا للواو فان قلت جاز ان يكون
الفعل او معناه شرطا لعمل الواو ولا يعمل الا عند
وجودهما قلنا ان الاصل فى الواو ان لا تعمل والفعل
وما جرى مجراه عامل فان يجعل العمل للفعل الذي له
تاثير فيه اولى من ان يجعل للواو الذي لا تاثير له فيه

اصلًا وعلا ان المصنف جعل المفعول معه فيما
تقدم من معمول الفعل وههنا عدّلوا وعليكم
ولعلّ قوله على ماذكر في المائة لدفع هذا التناقض
وحروف النداء خمسة يا وايا وهيا واي والهمزة
اعلم ان الثلاثة الاول هي لنداء البعيد او ما هو
هو بمنزلته من نائم او ساهٍ والاثنان الاخيران
لنداء القريب وقيل ان يا قد يستعمل فيهما وقد
اهمل ذكر وا وهي مختصة بالندبة والندبة
تشارك النداء صورة وان لم تكن نداء حقيقة
قوله وتنصب المنادى اذا كان مضافًا
ذكر جار الله العلامة انك اذا قلت يا عبد الله
فكانك قلت يا ادعو واعني عبد الله وانما قال
ذلك لانك اذا قلت يا فقد ناديت على انك
منادي

منادي توجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين
ان المعنى بهذا الخطاب والنداء من هو فقلت اريد
او اعني عبد الله فتنصب المنادى لوقوع الفعل
عليه ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال
حذفًا لازمًا وناب يا مع افادته معنى النداء
والتنبيه وتفادت يا بذلك من الالتباس بالخبر
وقال صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله فكانك
قلت يا اياك اعني وانما قال بالبدل على النداء
واياك ليدل على الخطاب لان الاسم المظهر
وان كان يستعمل للغايب الداته ههنا بمنزلة
كاف الخطاب واعني ليدل على ان الناصب
هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان العمل
لهذه الحروف ام للفعل المضمر فذهب الاكثرون

الى ان العامل هو الفعل المضمر وذهب الآخرون
الى ان العامل هو حرف النداء لنيابته مناب
الفعل ويعضده انهم اجازوا الامالة فى حرف
النداء فلولا انه نايب مناب الفعل وساد
مسده لما جاز فيه الامالة التى هى سبيل للحروف
اليها ويدل عليه ايضا تعلق لام الجر به فى نحو
يا لزيد واللام لا تتعلق الا بالفعل ولهذا زعم
بعضهم ان فيه ضميرا وميل عبد القاهر الى هذا
المذهب قوله او مضارعا له نحو يا خيرا
من زيد لمشابهته بين هذا وبين المضاف من ثلثة
اوجه وهى كون الاول عاملا فى الثانى
لان من لا بد من ان يجعل متصلة بزيد
او بخيرا فان كان الاول كان زيد مع الجار
في موضع

فى موضع المفعول مثله فى مررت بزيد وان
كان الثانى اظهر لان الثانى ندا يختص بالاول اتصال
المضاف اليه بالمضاف وان الثانى من تمام الاول
كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وان
الاول قد يختص بالثانى تخصيص المضاف بالمضاف
اليه والوجوه الثلاثة متحققة فى قولهم يا ضاربا
زيدا ويا ماضيا غلامه ويا حسنا وجهه
الاخ والاخيران دون الاول فى قولهم
يا ثلثة وثلثين فى اسم رجل لان قولهم يا ثلثة
ليس بعامل فى ثلثين ولكن تخصيص به قوله
او نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى رجلا
ههنا نكرة لانه لا يقصد به واحدا بعينه بل
كل من ياخذ بيده فهو المنادى قوله

واما المفرد المعرفة فضموم لشبهه الاشارة الى العلم
الموجبة لبنائه وهي وقوعه موقع كاف الخطاب
واما المضاف فلما بين لما ذكرنا من ان المضاف اليه
بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه والتنوين علم التمكن
فلا يجوز ان يبنى مع ما هو بمنزلة علم التمكن
واما النكرة المفردة فلا يبنى لانتفاء علة البناء فيه
حيث لم يقع موقع كاف الخطاب وفي قوله
يا زيد ويا رجل اشارة الى ان المنادي المفرد المعرفة
على ضربين احدهما ما كان معرفة قبل النداء
معرفة وانما تعرف من حيث انك اقبلت على
واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجرى
مجرى ان تقول الرجل بلام التعريف قاصدا
واحدا بعينه ثم اختلف اصحابنا في ان العلم

هل يكون

هل يكون باقيا على علميته بعد النداء ام لا فذهب
الاكثرون الى انه نكر وجعل جنسا نحو زيد
من الزيدين كما يقال رجل من الرجال ثم
خص بالنداء من بين الجنس والا لكان جمعا
بين التعريفين وهو ممتنع يدل عليه امتناع قولهم
يا الرجل وذهب الآخرون الى ان العلمية باقية
بعد النداء واجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كانا
بعلامة لفظية كحرف النداء واللام ويعضد
هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واللام
واسم الاشارة نحو يا هذا مع ان اسم الاشارة لا يقبل
التنكير والبحث مستقصى في المفتاح فهـ
ولكن محله النصب لما ثبت ان هذه الحروف
ناصبة وقد عرف علة البناء في المفرد المعرفة

لم ينتصب لفظاً لكن حكم على محله بالنصب كما في
سائر المبنيات اذا وليتها العوامل ويدل على كونه
منصوب المحل جواز النصب في وصفه
نحو قوله يا عمرو الجواد فلولا ان المحل الموصوف
النصب لما انتصب الصفة ونظيره ذهب امس
الدابر فالوصف مرفوع لوقوعه صفة لما هو مرفوع
المحل وان كان مكسوراً لفظاً وعلى هذا سائر
المبنيات فان التوابع التي تصاحبها محمولة على الموضع
دون اللفظ الا انهم جوزوا التي تقع في صفة
المنادى حملاً على اللفظ وان لم يجز ذهب
امس الاحدث بالجر وهؤلاء الظريفين لان الضم
لما اطرد في كل معرفة اشبه في الظاهر ما يرتفع
بالفعل نحو جاءني احمد فاجيز الحمل على اللفظ

كما في المعرب

كما في المعرب ولم يجز ذلك في امس لانه ليس
كل ما كان ظرفاً مثلاً كامس يطرد فيه البناء على
الكسر فان قلت كيف جوزوا توصيف المنادى
المفرد المعرفة مع حكمهم بانه جار مجرى كاف الخطاب
وهو لا يوصف ولذلك منعهم في المضمرات لانها لا توصف
بحال قلنا انه وان وقع موقع كاف الخطاب الا انه
لم يجر مجراه في كل حال يدل على ذلك انهم قالوا
يا تميم كلهم باعادة الضمير الى تميم بلفظ الغيبة مع انه
منادى مضموم نظراً الى الاصل اذ لم يكن المنادى
خارجاً عن لوازم الخطاب في الاصل كانت واياك والحاصل
ان الشيء اذا شبه بالشيء لم يجر على سننه في كل
حال ومما ينخرط في سلك الصفة في تجويز
الرفع والنصب حملاً على اللفظ والموضع التاكيد

وعطف البيان وما فيه الالف واللام من المعطوفات

نحو يا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام بشر وبشرًا

ويا زيد والحارث والحارث وانما جاز ان يعطف

ما فيه الالف واللام على المنادى وان كان لا يجوز

يا الحارث لان الواو وان تنزلت منزلة العامل

فليس بمنزلته في كونه علما للتعريف الذي تفيد

التعريف فلا يمتنع ان يجتمع معه الالف واللام

ويدل على انه لم يجر مجرى العامل قولهم

ليس زيد خارجا ولا عمرو قاعدًا مع امتناع

قولهم ليس زيد لا عمرو قاعدًا واذا قلت يا زيد

وعمرو لم يجز في المعطوف الرفع والنصب بل

حكم المعطوف هنا حكم المنادى بعينه كانك

قلت يا زيد ويا عمرو وهكذا حكم البدل حيث

يجوز

لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكمه حكم المنادى

بعينه نحو يا زيد زيد لكونه في حكم تكرير العامل

هذا اذا كانت التوابع مفردةً فان كانت مضافةً

فالنصب لا غير لان التوابع بمنزلة متنزلة الجزء

من المتبوع فلما لم يكن في المنادى اذا كانت

مضافا الا النصب كذلك لا يكون فيما هو تابع له

وذلك نحو يا زيد ذا الخاعمر ويا خالد نفسه ويا تميم

كلهم وكلكم ويا غلام ابا عبد الله ويا زيد وعبد

الله ويا بشر صاحب عمرو قوله ويا ايها الرجل مثل

يا زيد الظريف وانما لم يجز ههنا الا الرفع لان

ايًا وان كان منادًى صورةً الا ان المقصود

بالنداء هو الرجل وانما جاء باي ليكون وصلةً

الى نداء ما فيه الالف واللام لانهم كرهوا

الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف فكان
المنادي هو الصفة بخلاف يا زيد الظريف
لا تريد بمقصود بالنداء وقال صاحب الكتاب
انما صار وصفه لا يجوز فيه الا الرفع لانك
لا تستطيع ان تقول يا اي ولا يا ايها وتسكت لانه
مبهم يلزمه التفسير فكانك قلت يا رجل وصار
اللام هنا عوض لانا لا نقدر ان نسميها حركة
الاعراب لان حركة الاعراب هي التي يكون بها
عامل ولا حركة البناء لان الاسم لا يبنى مع الالف
واللام وكذلك ان قلنا انها شبيهة بحركة
الاعراب كيا زيد كنا قد سوينا بينها وبين حركة
الموصوف اعني المنادى المضموم فانهم
يسمونها حركة المبني المشبهة للمعرب وعرضها
ان تفضل

ان تفضل على هذه الحركة فاذًا ينبغي ان يقال
انها حركة لها منزلة بين منزلتي الاعراب
والبناء الا ان حظها من الاعراب اكثر من حيث
انها جاءت لتدل على ان موصوفها المبني قد اعطي
شبهًا من المعرب وان علمنا بمذهب ابي الحسن
في جعله العامل في الصفة كونها صفة كان ابين
لكون الحركة اعراب هكذا ذكره عبد القاهر
وانما الحقت حرف التنبيه بين اي وبين صفته تعويضا
لاي عما يستوجبه من الاضافة **فصل** ولا تدخل
يا على ما فيه الالف واللام وقد سبق الاشارة
الى العلة الموجبة لامتناع دخول حرف النداء
على ما فيه الالف واللام لا تفارقانه كما لا تفارقان
النجم مع انهما عوض عن همزة اله فصار كانهما

وانما جاز ذلك في اسم الله تعالى لان الالف واللام

لانه تنزل منزلة البعض من الكلمة وانما جاز قطع
الهمزة في النداء ولم يجز في غيره لان الهمزة
مع اللام في غير النداء وان كانت عوضا عن الهمزة
الاصلية الا انها لم تخلع عن معنى التعريف راسا
فوصلوا الهمزة واما في النداء فقد تجردت للتعويض
مضمحلا عنها معنى التعريف لان التعريف الندائي
اغنى عن تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية
فقطعت **فصل** وان وصفت المضموم بابن
وهو بين علمين اعلم ان الابن الموصوف
به المنادى المفرد المعرفة اذا وقع بين علمين كان
جديرا ان يبنى مع المنادى على الفتح لانهما
بمنزلة شيء واحد محض صوت وذلك لان
الابن لا ينفك من الاب كما انه لا ينفك عن كونه

ابنا فكان

ابنا فكان صفة لازمة له والصفة والموصوف
من حيث المعنى بمنزلة شيء واحد واذا انزلا
منزلة شيء واحد اتبعت حركة المنادى حركة
الابن ولم يعكس لان الحركة التي استحقها الابن
حالة الانفراد كانت اعرابية وهو النصب لكونه
مضافا وحركة المنادى الضمة وهي بنائية
واتباع الحركة البنائية للاعرابية اولى لكون الاعرابية
اقوى هكذا ذكره الكشي ون وذكر بعضهم
ان فيه نظرا لان الفتحة في نون ابن في قولنا يا زيد بن
عمرو حركة الاعراب والحركة في دال زيد حركة
اتباع الا يرى ان صاحب الكتاب شبهه بامرئ
وابنم فكما لا شك ان حركة الهمزة من امرئ حركة
اعراب كذلك يكون حركة اعراب ولم يوجب

ويكون آخر ابن

جعل الابن مع زيد شيئاً واحداً بأن يكون الابن
(فاعل وجب)
مبنياً لان الاسمين اذا جعلا واحداً لم يبق منهما
الا ان يقال اذا غيّر الثاني عن مقارنة الحرف
كما في نحو بعلبك فقوله بنيت المنادى مع الكلمة
على الفتح لك ان تحمله على ما هو عليه الاكثرون
من بنائهما على الفتح ولك ان تمضي في البناء في قوله
بنيت الى المنادى دون الابن اي بنيت المنادى
(تجاه)
حال المقارنة بالابن وانما لم يجوزوا الاتباع
فيما لم يقع الابن بين علمين نحو يا زيد ابن اخينا
ويا رجل ابن زيد لان القياس ان لا يجوز الاتباع
في كلمتين وانما هو في كلمة واحدة نحو منحدر
الجبل الا انهم اجازوا الاتباع ههنا لتنزل الابن
منزلة الجزء من الموصوف لا يقال ان كل صفة

فهي

فهي كالجزء من الموصوف وذلك لان من الصفات
(او علم) (امر للتبعيض)
ما هو اشد امتزاجاً واتصالاً بالموصوف وذلك
اذا كانت اشد اختصاصاً فلذلك من الاتصال
والامتزاج تنزل منزلة الجزء من الموصوف
والابن اذا اضيف الى العلم ووصف به العلم
كان له من الاختصاص بموصوفه ما لا يكون لغيره
اذا لم يكن بين علمين لان الرجل اذا ولد نسب الى ابيه
(مبتداء) (خبر)
فاتم ما يكون هذه النسبة ان يذكر كل واحد
منهما باسمه العلم ولذلك اذا لم يقع بين علمين
الابن اي انه يجوز ان يكون ابناً ولا يكون ابن اخ
(حال)
لواحد ويدل على شدة اتصال الابن واقعاً
بين علمين بموصوفه انهم اسقطوا التنوين عن الموصوف
(النصب)
في غير النداء نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك

والجر ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين نحو هذا
زيد ابن اخينا قطعه وان لم يقع بين علمين كان
كسائر الاسماء المضافة اي كان الابن كسائر
الاوصاف المضافة للمنادى المضموم حيث
لم يبن معها الموصوف على الفتح قطعه تلحق المنادى
اللام الجارة مفتوحة لان اللام الجارة تفتح مع
حال
المنادى وتكون للاستغاثة او للتعجب
نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر رضي الله
اي ادعو العظيم
عنه يا لله للمسلمين وانما فتحت مع المدعو وكسرت
مع المدعو اليه فرقا بينهما ولم يعكس لان الفتح
بالمنادى اولى منها بالمدعو اليه لتنزل المنادى
على ما يبين منه لنا كاف الخطاب واللام الجارة
حال اي ادعوك
تفتح مع كاف الخطاب نحو لك وانما فتحت مع الكاف

لان الاصل

لان الاصل في الحروف الواردة على هجاء واحد
ان يبنى على الفتحة التي هي اخت السكون في الخفة
اذ البناء على السكون ممتنع وقد كسرت اللام الجارة
فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت فقيل
ان زيدا لهذا لم يعرف ان الاخبار عن زيد بانه
هذا واللام للابتداء او بانه مختص بهذا واللام
حال
للاختصاص ثم ان هذا الالتباس لما كان زائلا مع
الضمير لاختلاف صيغتي المرفوع والمجرور
في قولك ان زيدا لك وان زيدا لانت اعيدت
اللام الى الحركة التي استحقتها في الاصل وعلى
هذا لام التعجب تفتح مع المنادى ايضا لما ذكرنا
نحو يا للماء فكانك تدعو بصوت ماء فلعجبك كثرته
وتقول تعال فانت عجيب الشان لا يعرف كثرة
ماء

كل واحد قطـ وقولهم يا لهتيته بالكسر اللام
هذا جواب عن سؤال عنشي انه يرد على ما ذكر من قبل
من ان اللام مع المدعو مفتوحة والعرب
تقول يا لهنيئة بكسر اللام فاجاب بان المنادى
متروك كما في قولهم يا بؤس لزيد والمعنى
يا قوم للهنيئة اي احضروا وهاوشاهدوها
والهنيئة البهتان وهذا من امثالهم وفي معناها
قولهم يا للعضيهة ويا للافيكة قطـ ويرخم
اي الكذب اي الافك
المنادى قال النحويون ان الترخيم حذف
في آخر الاسم على سبيل الاعتباط اي بغير العلة وغيره
والاعتباط
من غير علة وهذا ايضا حذف في آخر الاسم
من غير عارض من اضافة او اعلال او تجاور
ساكنين او غير ذلك وهو ماخوذ من قولهم

امرأة

مغار ٤

امرأة رخيمة وهي التي تكون كلامها من تلاحق
الفصول فيكون موافقا لهذا الحذف فالمسمى
ترخيما وقيل انها التي تكون لينة الكلام حقيقة
الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم للحجر الاملس
ناعم فسمي هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ
وتسهيل وقيل انما اختص بالنداء لان التغيير بالتغيير لان النداء صح
النداء
يونس بالتغيير ولانه انما يكون لاسم منادى بالمنادى
يؤذن بالترخيم ان ذلك الاسم تمام ويفيد
اعليم
التوقف ربما تمم الكلمة وله شرائط احدها
ان يكون الاسم علما وذلك لشهرته وكثرة التنبيه والثانية
ان يكون زائدا على ثلثة احرف ليبقى بعد الحذف
على ما هو اقل الاوزان والكوفيون اجازوا
ترخيم ما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه

ريش اي قدر ما
اي مقدار

متحركًا فيقال في المسمّى بعُنُقٍ يا عُنُ قالوا لانّ في الاسماء
ما بقي كلمة نحو دٍ ويدٍ وقال اصحابنا انّ هذه
الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس فلذلك
ان يقال عليها والثالث ان يكون غير مضافٍ لانك
اذا حذفت من المضاف اليه التي خيم في وسط
الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة
ولو حذفت من المضاف اليه كنت رخمت في غير
النداء والرابع ان لا يكون مندوبًا لان الندبة
اي التفجع
انما تكون بعد عدّ المناقب والاوصاف فوجب
ان يذكر على وجه الكمال والخامس ان لا يكون
مستغاثًا وذلك لان المستغيث لا بأس عن نوع
تعلّق عن المستغاث بالاشتغال وعدم التفهيم
وذلك اما حقيقة منه او بطريق التجاهل

بعد الحذف

بعد الحذف والترخيم ولم يتعرض المصنف
في المتن
لذكر الشرائط الثلاث الاخيرة لاشتهارها فيما بينهم
مشهور العرب
ثم انّ العرب في الاسم المرخّم مذهبين احدهما
ان يحذف آخر الاسم ويترك ما قبله على ما كان
عليه قبل الحذف من الحركة والسكون والثاني
ان يجعل ما بقي بعد الحذف كانه اسم برأسه
ولم يحذف منه شيء فيسلك به مسلك سائر الاسماء
وذلك نحو يا حار ويا هرق في حارث وهرقل
وان شئت بلغاته رفعت بالضم كيا زيدُ ويتفق
المذهبان لفظًا فيما اذا كان ما قبل آخر الاسم مضمومًا
لكن التقدير مختلف وذلك في نحو يا بُرْثُ في بُرْثُن
ينقل ثم ان المرخم لا يخلو اما ان يكون في آخره
زيادتان في حكم زيادة واحدة بان كانتا زائدتين

ثلاثة أي لم يكن كذلك والثالثة إما أن يكون قبل آخره
مدة زائدة أو لم تكن فإن لم تكن لم يحذف إلا الآخر
نحو يا حار في يا حارث بالكسر والضم على اللغتين
وإن كانت مدة فالاسم إما أن يبقى بعد الحذف
(أي قبل آخره مدة)
على ثلاثة أحرف أو لم يبق فإن لم يبق لم يحذف
أيضاً إلا الآخر نحو يا سعي في المسمى بسعيد على
اللغتين إلا أن الحركة مقدرة في الياء على لغة
من يقول يا حار بالضم وغير مقدرة في اللغة
الأخرى فإن بقي تحذف المدة أيضاً نحو يا منص
بالضم في منصور على اللغتين وإن كانت في آخره
زيادتان في حكم زيادة واحدة حذفتا معاً
نحو يا مرو بالضم والفتح في مروان **قوله**
إلا ما في آخره تاء التأنيث فإنه لا يشترط فيه

الزيادة

الزيادة على ثلاثة والعلمية وإنما لم يشترط هذان الشرطان
لأن العلمية إنما اشترط لأن لها تأثيراً في الحذف
وإذا كان المحذوف تاء التأنيث لم يفتقر إلى هذا
الشرط لأن تاء التأنيث في حكم كلمة (اسم) زائدة فحذفه
أهون وكذا لم يشترط الزيادة على الثلاثة لأنه
(أي أقوى)
بالترخيم لم يلزم إجحاف في الكلمة لم يكن قبل
الترخيم إذ الإجحاف واقع (أي منع) قبله لأن التاء منفصلة
غير مبنية عليها الكلمة **قوله** يا ثب اقبل أو اقبلي
على اختلاف معنيين ثبة إذا كان اسم رجل فالواجب
أن يقال يا ثب اقبل وأحد الشرطين مفقود
وهو الزيادة على الثلاثة وإذا كان بمعنى الجماعة
فالواجب أن يقال اقبلي ويكون كلا الشرطين
مفقوداً وجاز فيه الفتح والضمة **قوله**

قال الاستثناء مشتق من ثنيته عن الامر
اذا صرفته عنه فسمي استثناء لان الحكم
المستثنى مصروف عن المستثنى منه او من ثنيت
الحبل اذا وضعت احد طرفيه على طرفه الثاني
وعلى هذا سمي استثناء لانه ضوعف بالخبر
وشفع ان كان الاول مثبتا شفع بالنفي وان كان
منفيا شفع بالاثبات على ما ياتي وهو اخراج الشيء
من حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت
جاءني القوم الا زيدا فقد اخرجت زيدا
من حكم المجيء الذي دخل فيه غيره ولم يقل من حكم
دخل فيه هو وغيره لان ذلك لا يتناول
المنقطع من الاستثناء لان الحمار في قولك جاءني
القوم الا حمارا لم يدخل في الحكم الا انه خرج

عن حكم دخل فيه غيره

عن حكم دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم يدخل فكيف
اخرج قلنا المراد بالاخراج صرف الحكم عنه
والتصريح به والنص عليه فصل والمستثنى ينتصب
في الكلام الموجب اعلم ان المستثنى بالا لا يخلو من
ان يكون في كلام موجب او غير موجب اعلم ان المعني
بالموجب ما لم يصدر باحد الاشياء الثلاثة ثم
التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير الموجب
ما صدر باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي
والنهي لان الاستفهام قد يكون كما اراد في النفي والنهي تراد فيه
ايضا نحو قوله تعالى هل من خالق غير الله فان كان الكلام
موجبا فلا بد وان يكون المستثنى منه مذكورا
والمستثنى منصوب نحو جاءني القوم الا زيدا وانما
نصب لانه قد شابه المفعول لكونه فضلة يجيء بعد تمام

والمعنى الموجب
المراد

الكلام وله شبه خاص بالمفعول معه لان العامل فيهما يتوسط
الحرف والمصحح جعل الحرف بينهما عاملا كما جعل الواو ثمه
عاملا وان كان العمل في الحقيقة للفعل على
ما هو المنصور من مذهب النحويين وان كان غير
موجب فلا يخلو من ان يكون تاما او غير تام والمعنى مقصود
بالتام ما كان المستثنى منه مذكورا فيه فان كان تاما فلا يخلو
من ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه او لا يكون
مقدما
فان كان فالمستثنى منصوب ابدا اذ لا مساغ
للبدل نحو ما جاءني الا زيدا احد وان لم يكن مقدما
فلا يخلو من ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه او لا يكون
فان لم يكن فالمستثنى منصوب ايضا نحو ما جاءني
احد الا حمارا وهي اللغة الحجازية اذ البدل مشروط
فيه عندهم ان يكون من جنس المبدل منه وان كان

من جنس

من جنس المستثنى منه جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا
والبدل نحو ما جاءني احد الا زيدا والا زيد وما مررت
باحد الا زيد والا زيدا وما رايت احدا الا زيدا
على الاستثناء على البدل
وههنا لا يجوز الا النصب لكنه يحتمل البدل والاستثناء والفصيح هو البدل صح
والبدل خير من النصب لان الكلام ههنا لو حملت على
الاستثناء كان الفعل قبل الا غير مفرغ لما بعدها
اذ الكلام قبلها تام لا يفتقر الى شيء فاذا اردت
الاستثناء نصبت لتمام الكلام واذا حملت على البدل
كان الفعل الواقع قبل الا بمنزلة المفرغ لما بعدها
اذ المبدل منه في حكم الساقط فكان قولك
ما جاءني احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد
واذا كان كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا
في الكلام وجزءا منه بخلاف النصب اذ هو

فضلة ولا يكون جزأ من الكلام فالحمل على الاول اولى
وانما لم يجز البدل في الموجب نحو جاءني القوم الا زيدًا
لان البدل يقوم مقام المبدل منه فاذا اقيم
مقامه على نية عامله فصار كانك قلت جاءني الا زيد
في نفسه بجاءني وكيف توقعه به وقد نفيت
عنه وهذا محال لان الغرض ان يجعل زيدًا
خارجًا من جملة القوم عاريًا عن المجيء فاذا جعلته
فاعل المجيء فقد اسقطت القوم واثبته وهذا عكس
الغرض وان كان الكلام غير تام لغي غير الا من حيث
هذا عطف على قوله فان كان تاما اي لفظ الا
العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيد
وما رأيت الا زيدًا وما مررت الا بزيد فالفعل
الواقع ههنا قبل الا مفرغ لما بعدها والا ههنا
بمنزلة سائر الحروف التي تغير المعاني دون الالفاظ
لفظ

نحو مثل

نحو مثل وبل وغيره ولا يجوز هذا الا في المنفي
ولا تقول في الايجاب جاءني الا زيد اذ لو ذهبت
اي شرعت
بقوله لم تخل من ان تريد اثبات المجيء لزيد او نفيه
عنه فان اردت الاول كنت قد جعلت الا زائدة
بمنزلة الساقطة وذلك لا يجوز لان الا
لا تزاد وان اردت الثاني كنت قد جعلت
الا نافية بمنزلة ما حتى اذا جاءت بعد الفعل
اي لفظ الا اي لفظ ما اي لا
كقولك جاءني الا زيد جعلته بمنزلة ما جاءني زيد
ثم توقع زيدًا بالفعل المنفي بالا فهذا تحكم
كما رفعته بالفعل المنفي بما صح اي لفظ ما
على الاوضاع وخروج بها عن طريقها لان
الا لم توضع لنفي الافعال وانما وضعت
لنفي الحكم عن البعض فليس لك ان تستعملها
نحو ما جاءني القوم الا زيدًا
لما لم توضع له **فصل** وحكم غيره حكم المستثنى

الواقع بعد الا ان غيرا موضع في الاصل على
اعلم
الوصفية ولا يقع الا صفة للنكرة وان اضيف الى
واصل
المعرفة لانه موضع على ابهامه في التعريف لانك اذا قلت

مررت بغيرك لم تكل عن المخاطب غيره ولذا كان
غير
موضوعا على هذا لم تكن الاضافة معرفة له اللهم الا

اذا اضيف الى ما له ضد واحد فيتعين اذ ذاك نحو
اي وقت
عليك بالحركة غير السكون ونحوه فتوصف به النكرة
الالزم

نحو قولك مررت برجل غيرك مريدا ان مرورك
حال
قد وقع على المخاطب وعلى رجل آخر او انك لم تمر بالمخاطب

بل بآخر او انك مررت برجل يخالف المخاطب في المذهب

والشمائل وهو في هذا الوجه خلاف مثل بمخالفه
عكس
في الوجهين الا ترى ان المراد به فيهما المخالفة في الذات
غير
دون الاوصاف والشمائل فهذا معنى غير وماله
اي هذا المذكور

في اصله ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الا مشابهة من جهة
غير اي معطوف اعلم ان تخيل
فادخلوا كل واحد منهما على صاحبه اعني انهم

استعاروا غيرا لمعنى الاستثناء واعربوه اعراب الاسم

الواقع بعد الا حيث كان اسما متمكنا واستعاروا الا
اللفظ
بمعنى الوصفية واعربوا ما بعدها اعراب غير حيث
الا
كان حرفا فالاول نحو جاءني القوم غير زيد وماجاءني
اي استعار اول
غير زيد احد وماجاءني احد غير حمار وماجاءني

احد غير زيد بالرفع والنصب فان قلت فلم عمل فيه
وغير زيد غير
الفعل غير المتعدي بغير واسطة حرف ولم يعمل في الاسم
المتعدي بالجار

الواقع بعد الا قلنا لان غيرا لتوغله في الابهام اشبه

الظروف المكانية التي هي الجهات الست وما يجري

مجراها فعمل فيه غير المتعدي كما عمل فيها واما الثاني

اعني دخول الا على غير في الوصفية فنحو قوله
مقبل

لفسدتا

لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله ولا يجوز
الاستثناء اذ للمعنى ح لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم
الله فلا ينتفي بلا يرد دلالة قاطعة على التوحيد قوله
ومثله سوى اعلم ان سوى في معنى غير في الاستثناء به
والفرق بينهما ان سوى عندهم ظرف مكان في الاصل
فحقه ان لا يلي العوامل لان المعنى المقدر فيه
عامل وناصب ولا يجوز ان يلي معمول عاملين
في حالة واحدة فلهذا كان الاحسن ان يقال مررت
برجل سواك وقبيح ان يقال مررت بسواك لانه
في معنى مكان ومما يدل على الظرفية وقوعه صلة
للموصول نحو جاءني الذي سواك بخلاف غير
فانه لا يقع صلة للموصول والكوفيون اجازوا
استعماله اسما وظرفا فيجيزون في الشعر مررت

لفسدتا فالمذكور انما فيه لو هب ان الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله

بسواك كما جاء في سواك قوله والحروف الداخلة في
على الجملة ثمانية ستة منصوبها قبل المرفوع واثنان على العكس
والستة تسمى مشبهة بالفعل وانما سميت مشبهة بالفعل
لانها اشبهت الفعل من حيث ملازمتها الاسماء وكون
اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وانها على ثلثة
احرف فصاعدا كما يكون الفعل كذلك فلما اشبهت
الفعل من هذه الوجوه اجريت مجراه به في ان جعل
لها مرفوع ومنصوب وقدم فيها المنصوب على المرفوع
فقيل ان زيدا اخوك كما قيل ضرب زيدا اخوك الا ان
تقديم المنصوب ههنا لان امر اي واجب وتمتاز
وانما التزم فيها ذلك لانه ليس للحرف حظ في العمل
وانما هي محمولة على الفعل وفرع عليه فاقتضى ان تلزم
طريقة واحدة ولا يجوز فيها الوجهان لئلا تجري

مجرى الفعل نحو ضرب زيدٌ عمرًا وضرب عمرًا زيدٌ وانما
كان تقديم المنصوب اولى لتكون ابعد من شبهها الفعل
اذ الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا اخر المرفوع هنا حصل
مخالفة هذه الحروف للفعل وانحطاطها عن رتبته فان قلت
فالخبر اذا كان ظرفا فما الذي سوّغ تقديمه على الاسم
نحو ان في الدار زيدا قلنا انما جاز ذلك لما في الظروف
من الاتساع والتنزل من الاشياء منزلة انفسها فجاز وقوعها
ما لا يجوز في غيرها الا ترى انهم يفصلون بها بين المضاف
والمضاف اليه في الشعر نحو قوله هما اخوا في الحرب من لا اخا له
ولا يجوز ان يتقدم الظرف على انّ لا تقول في الدار انّ
زيدا لان انّ لم تبلغ من قوة الحرف ان تعمل فيما قبله
ولم تبلغ ايضا من ضعف الظرف ان يعمل فيه الحرف متقدما
عليه واعلم ان الاسم والخبر في هذا الباب هو المبتدأ
اي حروف المشبهة

والخبر

والخبر في الاصل وقد عمل الحرف فيهما معًا عند اصحابنا البصريين
لاقتضاء الحرف الطرفين على السوية فلما وجب ان يكون عاملا
وجب ان يعمل فيهما جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيين
بما هو مرتفع به قبل دخول الحرف ولا عمل له فيه والخلاف
يظهر فيما اذا قلت انك وزيدٌ ذاهبان فانه لا يجوز
عند البصريين ان يعطف على المحل لانه يكون اذ ذاك
مرفوعا بالابتداء ويفتقر الى الخبر وذاهبان خبر لانّ
فيكون معمولا لعاملين مختلفين احدهما لفظي والاخر
معنوي ولا يخفى استحالة هذا وعند الكوفيين جايز لانه
لا عمل للحرف عندهم في الخبر فلا يفضي الى اعمال عاملين فيه

فصل انّ وأنّ المخففين اذا قلت انّ زيدا قائم فانه تحقق
مضمون الجملة وتثبت قدمها في الصدق وكذلك اذا قلت
بلغني انّ زيدا قائم بالفتح الا انها تقلب معنى الجملة الى معنى المفرد

على استوائه وانّ المكسورة لا تفيد شيئا سوى توكيد مضمون الجملة
ولكونها لا تبدل الابتداء لم تجامع لام الابتداء اذا ابتها نحو انّ زيدا لقائم
وانّ في الدار لزيدا وانّ زيدا لفي الدار جالسٌ وكان القياس
ان تدخل على اولها الا انهم كرهوا توالي حرفين بمعنى
واحد فادخلوها على الخبر او الاسم ايضا اذا فصل بينها
بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر ايضا اذا تقدم فلا يجوز
انّ زيدا قائم لفي الدار لانّ اللام لا يتأخر عن الاسم والخبر
والّا لوقع في صلة انّ ولكونها مع ما عملت فيه في موضع المحل
بالابتداء جاز في المعطوف الرفع حملا على المحل نحو انّ زيدا
قائم وعمرٌو وانما جاز الحمل على المحل بعد مضي الجملة فان لم تمض
فالنصب ليس الا على ما مرّ آنفا واما قوله تعالى إنّ الذين
آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى فقد ذكر
سيبويه انّ في الآية تقديما وتأخيرا كأنه ابتداء والصابئون

كذلك بعد ما مضى الخبر وانشد شاهدا له وإلا فاعلموا
انّا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق كانه قال انا بغاة وانتم
كذلك وفائدة التقديم في الآية الايذان بان الصابئين
الذين كانوا ابعد منزعا في الشرك واثبت قدما في الكفر
وسمّوا صابئين الا انهم صبوا عن الدين بان كلهم لو آمنوا
لصحّ مع ذلك ايمانهم فضلا عن غيرهم فقدّم ذكرهم
ايذانا بهذه النكتة واما في البيت فهي للاشعار بان
المخاطبين اوغل في البغي فعاجل بذكرهم حيث
كانوا اشد بغيا ولو قيل والصابئين بالنصب
لا يكون لما كان من التقديم والتأخير في شيء لان التقديم
والتأخير في الرافع دون الناصب هكذا ذكر في الكشاف

فصل

وكانّ للتشبيه كانّ مركبة من كاف التشبيه
وانّ اذ الاصل في قولك كانّ زيدا الاسد انّ زيدا

كالاسد فلما قدمت الكاف فتحت همزة ان لتكون
داخلة على المفرد لفظا والمعنى على الكسر بدليل جواز
السكوت عليه وانما عدل الكلام عن سمته الاولى
ليكون الكلام مبنيا من اول الوهلة على التشبيه الا ترى
انك اذا قلت كان عمرا الاسد فقد بنيت كلامك
على التشبيه بخلاف قولك ان زيدا كالاسد اذ التشبيه
انما يكون بعد مضي صدره على الاثبات فصل ولكن
للاستدراك اعلم ان لكن تتوسط بين كلامين متغايرين
نفيا واثباتا فيستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات
بالنفي وذلك قولك ما جاءني زيد لكن عمرا جاءني
وجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد ينزل التغاير المعنوي
منزلة التغاير اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمرا
حاضر وجاءني زيد لكن عمرا غائب وهي تشارك

انّ في جواز العطف عليها مع ما عملت فيه محلا لما ان معناها
لا يغاير معنى الابتداء وفي جواز دخول اللام على خبرها
عند الكوفيين ايضا دون اصحابنا فصل وليت للتمني
ولعل للترجي وذلك نحو قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب وقوله
تعالى لعل الساعة قريب والترجي للعباد والفرق بينهما
ان ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن
وقوعه نحو ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل
المشيب ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن الوقوع
اذ المحال لا يترجى وقوعه فصل والفرق بين انّ
وانّ ان المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد
وقد ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة في العمل
وافادة معنى التوكيد ومخالفة لها في انها تقلب
الجملة الى حكم المفرد فيكون معها في تاويل المصدر

فلا تفيد حتى يُضمّ اليها اسم او فعل الا ترى ان التقدير
في بلغني ان زيدًا منطلق بلغني انطلاقه واما المكسورة
فالجملة معها على استقلالها بفايدتها تقول ان زيدًا
منطلق وتسكت كما تسكت على زيد منطلق
والحاصل ان ما كان مظنة للجملة فالواقع فيه المكسورة
كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد الموصول ونحو
ذلك وما كان مظنة للمفرد فالواقع فيه المفتوحة
نحو مكان الفاعل والمفعول والمضاف اليه والمبتداء
نحو بلغني ان زيدا منطلق وسمعت ان زيدًا
خارج وعجبت من طول ان بكرا واقف وحق ان زيدًا
منطلق الا انها لا تقع مبتداء بها في اللفظ لا تقول
ان زيدا منطلق حق بل التزموا تقديم الخبر وذلك
لانهم لو ابتدءوا الكلام بان لكان عرضة لدخول

ان عليه

ان عليه نحو ان ان زيدا قايم حق وهذا لا يجوز
لاجتماع حرفين لمعنى واحد **فصل** وتفتح
بعد لو ولولا وبعد علمت واخواته انما فتحت
بعد لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك لان ما بعد
بعد لو اذا كان مختصا بالفعل اقتضى ذلك
فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردا فالتقدير لو وقع
انك جئتني اي مجيئك الا ان هذا مما ترك استعماله
لطول الكلام بان وصلته ولطلبها الفعل وجب
في ان الواقعة بعدها ان يكون خبرها فعلا ولا يجوز
الاسم نحو لو ان زيدا اخوك مثلا هكذا ذكره جار الله
العلامة وقد اعترض عليه بقوله تعالى ولو ان
ما في الارض من شجرة اقلام وقد اجاب عنه
بعض المشايخ بانه انما جاز من حيث ان قوله تعالى

والبحر يمده لما التبس بالعطف بقوله تعالى ما في الارض
من شجرة اقلام صار خبر الجملة المعطوفة وهي يمده
كانه خبر الجملة المعطوف عليها لا التباسهما وحصول
التشريك بينهما بالعطف قال ونظيره قولهم زيد ضربت
عمرا واخاه في ان زيدا انما يصح نصبه مع كون الفعل
مشغولا بعمرو وهو اجنبي عنه لاجل ان اخا
زيد لما التبسا عطفا صار عمرو كانه متصل به من سبب
زيد فكان الضمير المتصل باخي زيد متصل بعمرو وانما
فتحت بعد لولا لان ما بعدها مبتداء محذوف
الخبر والمبتداء لا يكون الا مفردا فاذا قلت لولا
ان زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق
زيد ولو كسرت لكان بمنزلة قولك لولا زيد منطلق
والجملة لا تكون مبتدا مخبرا عنه والجملة لا تصح الاخبار
حال

عنها

عنها وانما فتحت بعد علمت لانك اذا قلت علمت انك
ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك حاصلا الا انه
ترك ثاني المفعولين مع ان لطول الكلام بان وصلته
ولا يحذف مع المصدر لانه مختصر اللفظ وقد ذكر
اصحابنا انه اذا قيل علمت ان زيدا منطلق جرى في صلة ان
ذكر الحديث والمحدث عنه فيصير كانه قيل علمت
زيدا منطلقا وهذا الكلام يغلط فيه من ينظر
الى ظاهره فيتوهم انهم جعلوا ان في حكم اللغو وليس
كذلك بل غرضهم ان الحديث والمحدث عنه اذا جرى
ذكرهما في صلتها دل ذلك على ان المقصود الاخبار
بعلم زيد منطلقا واذا كان كذلك علم ان المراد علمت
انطلاقه واقعا فلم يحتج الى ذكره واذا قلت علمت
انطلاقه لم يدل على ذلك اذ لا يكون معه حديث

ولا يحدث عنه هكذا ذكره عبد القاهر وانما كسرت
عند دخول اللام في خبرها لان علمت تعلق
عند لام الابتداء نحو علمت لزيد قايم على سبيل الحكاية
فاذا دخلت صار علمت معلقا وما بعده بمنزلة الجملة
فتكسر قوله وتدخل ما الكافة على جميعها فتكفها
عن العمل اعلم ان ما تدخل على هذه الحروف الستة
فتعزلها عن العمل وتهيئها للدخول على القبيلين نحو
انما زيد قايم وانما قام زيد وعلى هذا ساير الحروف
وقد ذكر علماء علم المعاني ان انما لقصر الحكم على الشيء
او لقصر الشيء على الحكم كقولك انما زيد قايم تريد ان
زيدا مقصور على القيام وانما يقوم زيد تريد ان القيام
مقصور عليه ومنه قوله تعالى قل انما انا بشر
مثلكم يوحى وقوله انما ينهيكم الله ولانفصال الكلام

جم

فيه لا يليق بهذا الكتاب واعلم ان هذه الحروف
كما يبطل عملها عند دخول ما الكافة بها كذلك يبطل عملها
ما خلا ليت ولعل بالتخفيف فانهما لا تدخل على القبيلين
الا ان المكسورة اذا خففت لزمتها اللام فرقا بينها
وبين ان النافية واذا دخلت على الفعل فتدخل على الافعال
الداخلة على المبتدا والخبر مثل كان وكاد وحسبت
واخواتها والمفتوحة اذا خففت يعوض عما ذهب
منها عند دخولها على الفعل احد الاحرف الاربعة
السين وسوف وقد وحرف النفي فرقا بينها وبين
ان الناصبة لانها لا تجامع مع ان الناصبة لكونها
للاستقبال وهذه الاحرف ايضا للاستقبال
او للحال وذلك نحو ان زيد لقايم وان كان زيد
لقايما وان علمت زيدا تريد انه القايم وعلمت ان زيد

منطلقا وعلمت ان سيخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج
وقد خرج ولما جاءني زيد لكن عمرو حاضر وكان ثدياه
حقان فصل والاثنان اللذان هو فوعهما قبل المنصوب
وهما ما ولا المشبهتان بليس ولا تدخلان على ليس فيجعل
لهما مرفوع ومنصوب على لغة اهل الحجاز لمشابهتهما
اياها من وجهين احدهما النفي والدخول على المبتدا والخبر
ثم ان ما اذهب في الشبه بها وذلك لاختصاصها بنفي
الحال كليس بخلاف لا فانها تنفي الاستقبال فلذلك
كانت عاملة في المعرفة والنكرة جميعا نحو ما زيد
منطلقا وما رجل افضل منك ولا لم تعمل الا في النكرة نحو
لا رجل افضل منك وامتنع لا زيد منطلقا اظهارا
لضعفها في الشبه وانما اختصت بالنكرة دون المعرفة
لانها اولى بالنكرة منها بالمعرفة لكونها لنفي الجنس

في الاعم

في الاعم الاغلب وذلك لا يتصور الا في النكرة وفي
هنا ذلك وان كانت بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونهما
ويرفعون ما بعدهما على الابتداء ولغة التنزيل على
الاولى قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال ما هن امهاتهم
ويبطل عملها عند نقض النفي بالا لزوال المشابهة
بليس وذلك لان وجه التشبيه هو النفي وقد
ابطلته الا ذلك واما ليس فانها تعمل مع الا لكونها فعلا
والا لم تبطل الفعلية وكذلك يبطل عملهما عند تقديم
الخبر على الاسم اظهارا لضعفهما في عملهما لانهما
لما اشبهتا فعلا غير متصرف شبها ضعيفا من جهة
المعنى فلم تقويا على العمل عند عدم ولهما عن سننهما
الاصلي فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب
في باب ان اظهارا للفرعية وفي ما ولا تقديم المرفوع

كذلك قلنا انّ واخواتها لمّا اشبهن الفعل لفظاً ومعنًى
واستعملا لا احبّوا ايقاع المخالفة بينهنّ وبين الاصل
لئلا يشتبهن به بخلاف ما ولا فانهما لم تشبها تلك
المشابهة القوية فاوقع فيهما الاشتباه بالاصل فصل
ولا وجه اخر اعلم انّ النكرة نحو رجل وفرس
يشتمل على الجنس كله بطريق البدل فاذا لا دخلت
عليها لا استغرقت نحو لا رجل في الدار بل رجلان
وهذا معنى قوله ويقال له لنفي الجنس ونفي قولهم
لنفي الجنس نوع من التجوز لانه لنفي حكم الجنس
لا نفي نفس الجنس الا ترى انك اذا قلت لا رجل في الدار
انك نفيت حكم الرجل وهو كينونته في الدار لا نفسه
ثم انّ لا هذه قد استحقت عمل انّ في نصب الاسم
ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة انّ في الايجاب

يجعلون

يجعلون الشيء على ضده كما يجعلونه على نظيره طلباً
للتناسب والتشاكل وتحقيقاً لان قران الوهم اذا كان
مضافاً او مضارعاً له انتصب انتصاباً صحيحاً كما ذكر
واذا كان مفرداً بني على الفتح وقد سبق الاشارة
الى العلة الموجبة لبناء المفرد وانها غير معمولة في المضاف
والمضارع له لما انّ وجود المضاف اليه يمنع
من بناء المضاف وكذلك ما يضارعه فلا يفيد
هنا والذي يفصل لك النصب الصحيح من البناء
في هذا الباب انك تقول لا مسلمات في الدار
فتفتح التاء لانّ الحركة ليست حركة الاعراب
فتلحقها باختها التي هي الجر ولكن حركة بناء والنحويون
قالوا انّ الفتحة ليست للجمع وحده لكنها للاسم
مع لا وتقول لا بنات صدق لك ولا اخوات

نسب لك فتكسر لان المضاف معرب وحركته اعرابية
وانما قال اذا كان الاسم مضافا الى النكرة لان الاضافة
في هذا الباب الى المعرفة ممتنعة لتعرف المضاف ح
ولا مساغ لدخول لا هذه على المعرفة اللهم الا اذا كانت
الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الآن او غدا
في الدار واما خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل
كائن عندنا كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا
في ارتفاعه فبعضهم ~~على انه بالحرف كما في ان وبعضهم~~
على انه بالحرف كما في ان وبعضهم على انه بالخبرية
بما هو قبل دخول لا ولا عمل لها فيه حجة
الاول ان لا محذوّ بها حذو انّ فوجب ان ترفع
الخبر كانّ وايضا معنى النفي فيها يقتضي مضمون الجملة
فوجب ان يكون عاملة في طرفيها وحجة الثانية

ان

ان لا فرع على ان فوجب ان لا يساويه في العمل انحطاطا
لرتبة الفرع عن الاصل وايضا ان لا عمل المنفي فرع المحل
بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبرا للمبتدأ ولا تعمل
فيه لا اذ الخبر لا يعمل فيه عامل لفظي وجواز لا رجل
وامرأة كائنان عندنا بالرفع حملا على المحل قبل مضي
الجملة يدل على ان لا عمل للا في الخبر والا يلزم اعمال
عاملين في معمول واحد على ما سبق في ان واعلم ان اثبات
الخبر في هذا الباب وهو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فانهم لا يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذف في نحو حذفا
لازما كما في قولهم لولا زيد لكان كذا ويجوز
حذفه ايضا عند الحجاز بين منه كلمة الشهادة ومعناها
لا اله لنا او في الوجود الا الله قف فان كررت
لا مع النكرة المفردة جاز فيه الرفع نحو قولك لا حول

ولا قوة الا بالله انما جاز الرفع مع التكرير في قولك
لا رجل فيها ولا امراة لانه مبني على السؤال نحو ان يقال
ارجل في الدار ام امراة فتقول لا رجل في الدار ولا امراة
ولا لا تعمل هنا وقد ذكروا في لا حول ولا قوة الا بالله
ستة اوجه احدها ان يقال لا حول ولا قوة بفتح الاسمين
فتجعل لا في كل واحد منهما نافية للجنس والثاني
لا حول ولا قوة بفتح الاول ونصب الثاني على ان يكون
الاولى لنفي الجنس والثانية زائدة مؤكدة للنفي غير
عاملة والاسم بعدها منصوب على لفظ المنفي لانه
مفتوح يشبه المنصوب والثالث لا حول ولا قوة
بفتح الاول ورفع الثاني ليكون عطفا على محل
لا مع المنفي والرابع لا حول ولا قوة برفع الاسمين
كما ذكرنا والخامس لا حول ولا قوة برفع الاول

على ان

ستة اوجه لا حول ولا قوة لا حول ولا قوة لا حول ولا قوة

على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني والسادس عكس
هذا وهو الوجه الثالث بعينه صورة الا ان ليس
حملا لان لا الثانية في الوجه الثالث زائدة غير عاملة
وفي هذا الوجه بمعنى ليس فارتفاع الاسم بها فهذه
هي الوجوه الستة التي نصوا عليها ولا زيادة عليها
مجال فهم واما المعرفة فلا تقع بعدها الا مرفوعة
اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذا صلحها للنفي الشايع
وذلك لا يتأتى مع التعريف فلم يدخلوها على
المعرفة فلم يقولوا لا زيد عندك كما قالوا ما زيد
عندك فان جاء شيء منه فهي في ضرورة الشعر والذي
يكثر في الكلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو
وانما جاء هذا مبنيا على السؤال نحو ان يقال ازيد
عندك ام عمرو فتقول لا زيد عندي ولا عمرو

لا حول ولا قوة لا حول ولا قوة لا حول ولا قوة

والمفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد
عندك كان الجواب لا اي لا احد من ذلك وحكم
المنكر المفصول بينها وبين لا حكم المعرفة في ايجاب
الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امرأة قف
والحروف العاملة في المضارع عشرة اعلم ان الاصل
في نواصب المضارع وهو ان المصدرية نحو احب
ان تقوم قالوا انما عملت لمشابهتها ان الناصبة المشددة
لفظا ولان الجملة بعدها في تأويل المفرد في قولك
احب ان تقوم اي قيامك كما يقال بلغني ان زيدا
يقوم في تأويل بلغني قيامه واما اخواتها فقد حملت
عليها في العمل لانها للاستقبال كما ان ان للاستقبال
وحكي عن الخليل ان الحرف الناصب هي ان فحسب
والباقي لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة والاكثرون

بجحود

على خلافه قف ولن لتأكيد النفي في المستقبل تقول
لا افعل فاذا اكدت التأكيد قلت لن افعل غدا ويجوز
لن افعل الآن وعند الخليل اصلها لا ان فخففت
الهمزة وسقطت الالف لالتقائها مع النون الساكنة
وصاحب الكتاب يجعله حرفا برأسه وقد زيفوا
قول الخليل بجواز اما زيدا فلن اضرب اذ لو كان
اصله لا ان لما تقدم شيء مما في حيزها وهذا لا يلزم
لان الحروف تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب
الا ترى ان لو اذا ركب مع لا يبطل معنى لو ومعنى
لا ويحدث معنى التحضيض نحو لولا اخرتني
وعلى هذا اكثر الحروف المركبة وعند الفراء
اصلها لا فابدل النون من الالف وقول جار الله
ان لن تفيد التأبيد ليس بثبت والاحتجاج بحديث

بعده نحو لن افعل الى وقت كذا وقد جاء بدليل
قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي
قوله وكي للتعليل اعلم ان كي قد يكون
حرف جر وقد يكون حرفا ناصبا فان كان الاول
فالفعل منتصب بعدها باضمار ان كما ينتصب
بعد اللام لان الجار لا يعمل النصب وانما حكم
بكونها حرف جر استدلالا بقولهم كيمه على حد
قولهم لمه والاصل كيما على ان يكون كي داخلا
على ما الاستفهامية وقد حذف الالف كما حذف
مع سائر الحروف الجر نحو عم وفيم وان كان الثاني
كان نصب الفعل بها نفسها من غير اضمار ان
وانما علم كونها ناصبة بدخول اللام عليها
في قوله تعالى لكيلا تاسوا على ما فاتكم ولو كان

جارا

لما دخل الجار قوله اذن اعلم ان اذن جواب كقولك
اذن اكرمك لمن قال لك انا اتيك فقد اجبته
بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء لاتيانه
وانها لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها
مسوغا لها غير معتمد على شيء قبلها فان اعتمد
بطل عملها كقولك انا اذن اكرمك فالفعل معتمد
على المبتدا الواقع قبلها اعني انا فهو اولى به
لكونه خبرا عنه فيبطل عمل اذن لان خبر مبتدا
اسم والاسم اذا وقع موقع الفعل كان مرفوعا
وليس اذن قد وضع على العمل حتى لا يجوز الغاؤها
البتة كما كان ان كذلك لانها قد تقع حيث
لا يكون لها عمل كقولك انا اذن فاعل كذا فاذا كان
مما يلغى وقد وقع قبل المبتدا كان المبتدا ء

او لي بالفعل الواقع بعدها وكذلك اذا قلت ان تكرمني
اذن اكرمك لم يجز النصب بل وجب الجزم لان الشرط
قبله تقتضي الجواب ولو نصب لبطل حكم الشرط
وذلك فاسد لان الشرط بدون الجزاء لا يتصور
واذن يصح له معنى غير نصب اذ تقع حيث
لا يتصور النصب بعدها وكذلك اذا قلت
والله اذن لا افعل فتلغ اذن ايضا اذ الفعل بعدها
معتمد على اليمين واعمالها تبطل حكم اليمين كما تبطل
حكم الشرط قطعه وكذا اذا اريد به الحال
لا يجوز ان يقول لمن يحدثك اذن اظنك
كاذبا بالنصب لانك في حال الظن وان كان
الفعل منقطعا عما قبلها غير معتمد على شيء لان
هذا الباب مبني على الاستقبال الا يرى ان

اي نواصب المضارع

اذن وكي

لا لاحظ له في الحال والحاصل ان اذن بمنزلة
باب ظننت حيث تعمل تارة وتلغى اخرى الا ان
الاعمال في موضع الالغاء جائز في باب ظننت
حيث لا يفسد بالاعمال معنى ولا يجوز في اذن
حيث يبطل المعنى ويفسد الغرض على ما تقرر قطعه
وان نحو ينبغي تدخل الماضي وتضمر بعد ستة احرف
اعلم ان تصرف ان في الكلام اكثر من تصرف
اخواتها فانها اصل والبواقي فرع عليها ولذلك
دخلت على الماضي والمضارع وتعمل مع الاظهار
والاضمار فان قلت كيف عددت الدخول على الماضي
من خواص ان دون اخواتها وقد وجدنا اذن ايضا
تدخل على الماضي كما في قوله اذن لقام بنصري
معشر خشن قلنا لا نسلم ان اذن في البيت داخل

فانه اي فاعل لقام بمعنى القوم صفة معشر

على الماضي بل هي حرف ملغاة توسطت بين الشرط المقدر
او القسم وجوابه ولا تعلق لها بما وقع بعدها والحاصل
ان اذن غير داخل على الماضي في البيت لا لفظا ولا معنى
اما لفظا فظاهر لانه داخل على اللام المصدر بها
الماضي واما معنى فلانه لا تعلق له بالماضي من حيث
المعنى بل هي ملغاة كانه قيل لو كنت من مازن
لقام بنصري اذن وجواب ثان وهو انه لا يجعل
الدخول على الماضي من خواص ان بل مجموع الوصفين
اعني الدخول على الماضي والاضمار ومعلوم
ان مجموع الوصفين من خواص ان وان لم يكن
احدهما على الانفراد من خواصه قف
وهي حتى اعلم ان حتى حرف جر بمنزلة الى
واذا صادفنا الفعل بعدها وجب ان يكون

منصوبا

منصوبا باضمار ان اذا قلت سرت حتى ادخلها كانك
قلت سرت حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تاويل المصدر
مجرورا والمحل بحتى ومما يدل على ان العمل هو هنا لان
المضمرة دون حتى قول الشاعر داويت عين ابي الدهيق
بمطله حتى المصيف ويغلو القعدان فالمصيف
مجرور بحتى ويغلو معطوف عليه ومعلوم
ان النصب فيه لا يحتمل الا باضمار ان لانه عقيب حتى
المصيف وغلوا القعدان ولو كان حتى في قولك
سرت حتى ادخلها هي الناصبة بنفسها لوجب ان يجيء
هنا منصوبا بعد حتى لانه لا يكون في موضع واحد
جارا وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على اعراب
المعطوف عليه فاذا لم يكن قبل يغلو فعل منصوب
وكان قبله اسم مجرور علمت ان حتى فيما نحن فيه
جار

حرف جر باق على اصلها وان النصب باضمار ان وقال
عبد القاهر ان في الكلام مضافا محذوفا وقتا
كانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك اتيك
خفوق النجم في ان المصدر قد اضيف اليه الزمان
ثم حذف المضاف وصار المصدر نائبا منابه ثم ان
الفعل بعد حتى انما ينتصب اذا كان مستقبلا نحو سرت
حتى ادخلها اي سرت كي ان ادخلها فالسبب اعني
السير قد انقضى والمسبب اعني الدخول لم يمض
وهو متوقع بعد او في حكم المستقبل نحو سرت امس
حتى ادخلها بمعنى الى ان ادخلها فالسبب والمسبب
قد مضيا جميعا الا ان المسبب في حكم المستقبل الاتي
في وقت وجود السبب كانه مترقب وانت تحكيه
الان بلفظه واما اذا كان حالا او في حكم الحال

نحو سرت

نحو سرت حتى ادخلها الان او سرت امس حتى ادخلها
على حكاية الحال الماضية فلا مساغ للنصب هنا
لامتناع اضمار ان مع فعل الحال قوله ولام كي
اذا قلت جئتك لتكرمني فالفعل منصوب باضمار
ان لان اللام الجارة لا تدخل الا على الاسم وتعمل
في الفعل لما ذكرنا في حتى ولا يمتنع اظهار ان معها
نحو جئتك لان تعطني بخلاف اخواتها لانها
في الاصل للعطف اعني حتى والواو واو والفاء
فلو ظهر بعدها ان لظهر عطف الاسم على الفعل
وذلك فاسد بخلاف اللام فانها ليست من حروف
العطف بل هي من حروف الجر فلا باس باظهار الاسم
بعدها واذا دخلت على الفعل الداخلة عليه
لا وجب اظهار ان نحو لئلا تعطني كيلا تتولى

فان اللفظ به قبيح جدا قوله ولام الجحد هي اللام
المزيدة لتاكيد النفي نحو لم اكن لافعل وانما لم تكن عاملة
بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد زيدت
هاهنا لتاكيد النفي فبالحري ان لا تعمل النصب مراعاة
للوصل والتزم اضمار ان معها لانها جعلت في النفي
بازاء السين في الاثبات ولفظ الفعل ملتزم مع
السين فالتزم معها ايضا ولم يظهر ان والا لظهر
لفظ الجحد وفيه بحث يطلب في المفتاح قوله
واو بمعنى الى او الا اذا قلت لالزمنك او تعطيني
حقي كان المعنى لالزمنك الى ان تعطيني حقي او الا
ان تعطيني حقي والاكثرون قالوا او بمعنى الى
ان وتلك العبارة تعترض عليها لان اضمار
بعدها ان لو كانت بمعنى الى ان لكان التقدير
او لفظا

في قولنا

في قولنا او تعطيني الى ان تعطيني وهذا خلف
من القول والمصنف ترك تلك العبارة دفعا لهذا
الاعتراض وانما كان النصب بان هاهنا ولم يكن بها
بنفسها لانها في الاصل من حروف العطف فلا يكون
عاملة في الفعل فان قلت انها ليست هاهنا للعطف
لانهم فسروها بالى او حتى او الا قلنا اي شيء من هذه
الحروف المفسرة هي بها ليس بعامل ايضا في الفعل
فوجب اضمار ان بعدها قوله وواو الصرف
هي الواو في نحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن
وتسمى واو الجمع وانما اضمر بعدها ان ولم تعمل
بنفسها لانها لو عملت لكانت لا تخلو من ان تعمل
اعتبارا لاصلها او لمعناها الذي عرض لها في هذا
الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب

اما الاول فلان معناها الموضوع هي لاجلها
هو العطف والاشتراك وشيء من حروف العطف
لا تعمل النصب واما الثاني فلان معناها العارض هو معنى
مع ومعلوم ان مع لا تعمل في الفعل وانما قلنا انها
بمعنى مع لانك اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب اللبن
كانك قلت لا تاكل السمك مع شربك اللبن فلك ان تاكل
السمك على حدة وتشرب اللبن على حدة وليس لك
ان تجمع بينهما في وقت واحد وان اردت ان تنهى
عن كل واحد منهما تقول لا تاكل السمك وتشرب اللبن
بالجزم اي لا تشرب اللبن والفعل بعدها مع ان المضمر
منصوب المحل على انه مفعول معه كما في قولهم ما صنعت
واباك قوله والفاء في جواب الاشياء الستة اذا
قلت زرني فاكرمك فالفعل منصوب باضمار ان لان

انهم

انهم قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي
هو اكرمك عليه اذ كان يجب دخول الفاء داخل فيه
الاول نحو زرني فلأكرمك مثلا فقصدوا الى صنيع اي طريق
تبين ان قصدهم ان يجعلوا الزيارة سبب الاكرام
فنزلوا قولهم زرني منزلة المصدر نحو ليكن
منك زيارة ولما نزل منزلة المصدر وجب
اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف الاسم على الاسم
فقيل زرني فاكرمك بمنزلة ليكن منك زيارة فاكرام
مني ففي اضمار ان ايذان بان الاول سبب للاخر وكذا
النهي كما في قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم
غضبي اي فان يحل والمعنى لا يكن منكم طغيان
فاحلال غضب مني واما النفي فكقولك ما تاتينا
فتحدثنا وله معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا

يعني لو تأتينا لحدثتنا ولكنه ما تأتينا الا كم تحدثنا
اي لم يوجد منك اتيان متعقب الى الحديث وانما الحصول سعياً
فهاهنا ذكر ان الكلام موضوع لانتفاء مجموع الاتيان
والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو
المعنى الاول او بانتفاء احد الجزئين وهو المعنى الثاني وذلك
لا يكون الا بانتفاء الحديث دون الاتيان ولا يمكن
عكسه اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور واما الاستفهام
فنحو أين بيتك فأزورك والمعنى ان يكن منك
تعريف بيتك فزيارة مني واما التمني فنحو ليت
لي مالا فانفقه اي ليت لي مالا فانفاقا مني واما العرض
فانه قريب بمعنى التمني نحو الا تنزل فتصيب خيرا لانه
قيل الا يكون منك نزول فاصابة خير مني
ومفارقته من التمني هي انك اذا عرضت عليه النزول

فقد حثثته عليه ولا تحثه الا على ما تحبه وتهواه
وليس هذا الاستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تنزل
ان تستفهم عن نزوله وانما القصد ان تذكره له
وتعرضه عليه فقط فالفعل منصوب بعد الفاء في
هذا المواضع باضمار ان ثم ان الفعل المنصوب
بعد الفاء مع ان المضمرة له اعراب ولا يخلو عن الرفع
والنصب وينقسم بثلاثة اقسام قسم جائز فيه الرفع
نحو ائتني فاحدثك اي ليكن منك اتيان فحديث
مني على الامر وقسم يجوز فيه الرفع والنصب
نحو ائتني فتحدثني ان شئت فقدرت افعل اتيانا
فحديثا وان شئت فقدرت ليكن منك اتيان فحديث
منك وقسم جائز فيه النصب لا غير نحو ليتك تأتينا
فتحدثنا المعنى ليت اتيانا منك فحديثا وانما الرفع

النصب لاجل لبت قط و علامة صحة الجواب
بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت اراد ان الجواب
بالفاء انما يكون فيما كان الاول سببا للاخر كما ذكرنا
نحو ما تأتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا للحديث اي
ان اتيتنا فتحدثنا وهذا معنى قوله ان فعلت فعلت لان
يكون ذلك باضمار شرط قط والجازم لم ولما
لنفي الماضي انما عملت لم لاختصاصها بالفعل وانما وجب
ان تعمل الجزم لانها اشبهت بان من حيث انها تدخل
على الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضي كما ان
ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل سواء
كان ماضيا او مضارعا وقالوا انما دخلت لم على
المضارع ولم تدخل على الماضي لانها لما كانت
عاملة والعمل يظهر في المضارع دون الماضي

الرسوخها في المضارع

الرسوخها في المضارع ولم يجيزوا دخولها على الماضي
كما اجازوا ذلك في ان الشرطية لان الاصل
في حروف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل
والمستقبل انقل من الماضي نعدل لغرض الانتقال الى الاخف
واما لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي وقد وجب
سقوط الاصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي
هو الاصل لما جاز دخولها على المضارع الذي هو
الانقل قط وفي لما توقع قيل ان لم لنفي
فعل ولما لنفي قد فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات
وفي قد معنى التوقع فكذلك في لما يقال قد ركب
الامير لقوم ينتظرون ذلك وكذا لما يركب وقيل
هي لم ضمت اليها ما فازدادت في معناها ان تضمنت
معنى التوقع والاستطالة في نعلها وذلك انك اذا قلت

ندم نبي لم ينفع الندم اي عقيب ندم ولو قلت
بلما كان على ان لم ينفع الى وقته قه ولام الامر
انما عملت لام الامر الجزم لمشابهتها ان في لزومها
المضارع ونقل معناه من الاخبار الى الامر كما ان
ان ينقل الفعل من كونه مجزوما الى كونه مشكوكا فيه
وانما كسرت ومن حق الحروف الواردة على هجاء
واحد ان تفتح على ما سبق فرقا بينها وبين لام التاكيد التي
تدخل على المضارع نحو ان زيدا ليضرب ولانها لما
كانت عاملة عملا مختصا بالفعل شبهت اللام الجارة
التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت وتسكن
عند واو العطف وفائه نحو قوله تعالى فليستجيبوا
لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا فلي من فليستجيبوا
بفخذ وكبد ونحوهما مما عينه مكسورة فسكن اللام

ههنا

ههنا كما كانوا قد سكنوا العين ثمة نحو فخذ وكبد ونظيره
اسكان اللام مع الواو والفاء تشبيها ببعض حيث
قالوا عضد قه ولا النهي انما عملت لا هذه الجزم
لما ذكرنا في لام الامر ثم النهي قد يكون للفاعل
والمفعول غائبين او حاضرين او متكلمين كما ان الامر
كذلك نحو لا يضرب زيد ولا يضرب ولا تضرب
ولا اضرب ولا نضرب قه وان في الشرط
والجزاء ان وضعت للشرط وهي تقتضي جملتين تجعل
احديهما شرطا والاخرى جزاء وانما وجب ان
تعمل الجزم لانها لما كانت مقتضية للجملتين وجب
ان تكون عاملة فاختير لها عمل الجزم لطول
ما يقتضيه لانه حذف وتخفيف وهي اعني
ان للمستقبل كما ان لو للماضي وانما تعمل الجزم

والماضي صح

لكما علمت ان لانها كانت للماضي لا يستحق الاعراب فلا بد
ان لا تعمل الحرف الذي اقتضى وضع لا جعله ولا يرد
على هذا لم فانها تلي المضارع لفظا فان قلت كيف
زعمت ان ان للاستقبال وانت تقول ان كنت
خرجت امس فانا اعطيتك قلنا انه وان كان ماضيا
لفظا الا ان المعنى للاستقبال كان المعنى ان تكن
خرجت امس على معنى ان يثبت خروجك امس
لانك تقول ذلك مجوزا ان لا يكون قد خرج
وذا الكلام على وجه قطع وهما مجزومان ان كانا
مضارعين اعلم ان فعلى الشرط والجزاء لم يخلوا عن
ان يكون مضارعين او ماضيين او الشرط مضارعا
والجزاء ماضيا او على العكس من ذلك اما الاول
فنحو ان تسألني اعطك فالفعلان مجزومان

بجو

جميعا
بان لان معناه يقتضي الجزئين وهو عامل فوجب
ان يكون عاملا فيهما جميعا لان نسبته الى كل واحد
منهما على السوية واما الثاني فلا يظهر فيهما الاعراب
نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير
مستوجبة للاعراب فلا يتغير عن حالها وان كان العامل
يلاصقها الا انهما في محل الجزم على معنى انهما وقعا
موقعا لو وقع فيه المضارع الذي يستحق الاعراب
لكان مجزوما واما الثالث فنحو ان تأتني اكرمتك
فالاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب وملاصقة حرف
الجزم اياه واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم لما ذكرنا واما
القسم الرابع وهو ان يكون الشرط ماضيا والجزاء
مضارعا فلا شك ان الاول لا يظهر فيه الجزم
واما الثاني ففيه الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتيتني

لم فاضي وهو مبني

ابنك واتك اما الرفع فلان الجزاء تابع للشرط فلما
لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه
فلم يجزم وترك على اول احواله وهو الرفع فهو مرفوع
لفظا او مجزوم معنى كما ان يغفر الله خبر مرفوع لفظا
ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لزيد واما
الجزم فعلى الظاهر الشرط والجزاء مجزوما وعليه البيت
الذي انشده اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غايب
مالي ولا حرم فقيل يقول جاز الرفع والجزم والبيت
لزهير وتبى وتي يوم مسغبة ويوم مسألة ويروي
حرم وحرم والخليل الفقير والحرام المنع اي يقول ليس
مالي منع عنك وقال ابو عبيد يقال مال حرم اذا كان
لا يعطى منه شيء مص ويجئ الجزاء بالفاء اذا كان جملة
اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صحيحا اعلم

ان الجزم في الفعل الثاني في هذا الباب يدل على كونه جزاء
فكل موضع لا تقدر فيه على الجزم تدخل الفاء
لان الفاء تاتي لاتباع الشيء بالشيء لا تكون في ابتداء الكلام
فاذا قلت ان تاتني فانت مكرم علم ان قولك انت مكرم
جواب للشرط وليس بكلام مقطع ولا يقع بعد الفاء فعل
يمكن جزمه الا على اضمار مبتدا بعد الفاء نحو فينتقم الله
من يؤمن بربه فلا يخاف التقدير فهو لا يخاف فيكون ممتنعا
من تقدير الجزم اذا الجملة الاسمية يمتنع فيها الجزم فالحاصل
ان الفاء تدخل حيث لا تقدر فيه على الجزم فعلا كان
ما بعده او اسما اما الاسم فظاهر لان الجزم لا يدخله
واما فعل الامر فهو موقوف او مجزوم والساكن لا تقدر
على اسكانه مرة اخرى وكذلك النهي والدعاء وكذا الماضي
لانه لا يستحق الاعراب واحترز بالصحيح عما كان ماضيا
مص

في تأويل المستقبل نحو ان خرجت أمس أو أما اذا قلت
ان خرجت اليوم فقد خرجت امس فقد صرحت بالماضي
ولا يبقى لتأويل المستقبل فيه مجال فهذه الاشياء لا تقدير
فيها للجزم دخلتها الفاء لما ذكرنا ان الفاء مع ما بعدها واقع
موقع الفعل المجزوم كما جاء في نحو قولك ان تأتني
فانا اكرمك واعظم امرك بالجزم حملا على موضع فانا
اكرمك والفرق بين تقدير الجزم في موضع الماضي
الذي لا فاء فيه وبين الذي فيه الفاء ان الجزم هنالك
اعني في الماضي المجرد عن الفاء مقدر في الفعل وحده
لتنزله منزلة المضارع وفيما دخله الفاء في موضع
الجملة المجزوم لا من تقدير الجزم في جزء الجملة الاسمية
او الامر والنهي مما لا يخفى الا ترى انك اذا قلت
ان تلقه فأكرمه فلا بناء في ذلك ان تقول اكرم مجزوما

في التقدير

في التقدير لكنك تقدر الجزم في المجموع فيتناول الكلام
على معنى فعل آخر يظهر فيه نحو ان تلقه يجب عليك
اكرامه وعلى هذا ان تأتني اليوم فقد اتيتك امس
اي المعنى ان تفعل يكن ذلك لوجوب او يقع متحققا
او ما اشبه ذلك واما في قولك ان خرجت فلا حاجة لك
ان تتأول الفعل على فعل آخر فظهر فرق والحاصل
ان حق الجزاء اذا كان فعلا ممكن جزمه او تقدير الجزم فيه
وحده يجب ان يستعمل بغير الفاء والا فلا بد من الفاء
فان قلت البعض مذهبهم ان اعراب الفعل مجاز
على سبيل التشبيه وهذا الذي ذكرت يوجب ان
يكون الجزم دالا على معنى فيكون حقيقة ولم يكن
مجازا لانه اعني الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة الا
لكونه مفيدا معنى لم يكن في نفسه صيغة المعرب

دليل عليه كالفاعلية ونحوها قلنا ان الجزم قد أبان
ما أريد بالحرف من المعنى وحفظ عن الالتباس نحو لا تلتبس
ان والمراد بها الجزاء بالتي هي النافية وليس إعراب الجزم
لهذا الغرض لانه يدل على معنى مفرد ليس هو في الفعل
ولا في الجزم وذلك المعنى هو الفرق بين الفاعلية
والمفعولية وليس رفع زيد ونصب عمرو في ضرب زيد عمروا
ليعلم به معنى ضرب او معنى زيد وعمرو وكما كان الجزم
في ان تخرج اخرج ليعلم به ان الحرف معناه مجازاة
ولا تخرج ان معنى لا النهي ولكنه لان الفعل الشرط فان
في اقتضائه فاحتيج ان ينفصل احدهما عن الآخر قوله
وينجزم بان مضمرة اذا قلت ائتني اكرمك فاكرمك مجزوم
لانه جزاء شرط وقد حذف لدلالة الامر عليه اذ المعنى
ائتني فانك ان تأتني اكرمك لانك لما امرته بالاتيان

ثم انبئت

ثم انبئت بعده باكرمك مجزوما علم انه جزاء لاتيانه ان اتى
وعلى هذا الاستفهام نحو اين بيتك ازرك والمعنى ان اعرف
بيتك او ان تعرفني ازرك لانك لما استفهمته عن بيته
ثم جئت بعده بالفعل علم انه جواب لما يقتضيه الاستفهام
من الاجابة والتعريف وعلى هذا النفي نحو لا تفعل يكن
خيرا لك لانك لما نهيته عن الفعل واتيت بعده بالفعل
بالجواب كان المعنى ان لم تفعل او ان تنته عن الفعل يكن خيرا
لك وان قلت لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم كان محالا
لان عدم الدنو لا يقتضي الاكل ولا تدن لا يدل الا عليه
لانه نهي فلا يدل على الاثبات ولهذا قالوا امتنع
الاضمار بعد النفي مطلقا لانك اذا قلت ما تأتينا
تحدثنا كان معناه ان لم تأتنا تحدثنا وهذا خلف
من القول ولا ينافي بتقدير فعل مثبتا نحو ان تأتنا
ان صح

عند ثنا لان النفي لا يدل عليه ولقائل ان يقول لو كان علته

امتناع الاضمار في النفي ما ذكر والوجب ان يجوز لا تفعل

بالرفع يكن خيرا لك باضمار ان لم تفعل وقد ابوا ذلك

مطلقا فالاولى ان يضرب عن التعليل صفحا الى غيره

بان يقال علته امتناع الاضمار بعد النفي انما هي لان النفي

اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا يدل على الشرط

الذي هو للشك وعلى خطر ان يكون وان لا يكون

بخلاف سائر الاشياء الخمسة فانها تشارك الشرط في كونها

غير ثابتة الوجود فمحل هذا التمني نحو ليت لي مالا انفقه

لان المعنى ان يكون لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب

خيرا لانك لما عرضت على النزول ثم جئت بالجواب

علم انه مبني على النزول فان قلت اليس قولك الا تنزل

يدل على ان لم تنزل فكيف جوزته قلنا انه لا يدل على ذلك

وانما دل

وانما دل عليه ان كان الكلام نفيا والعرض لا يكون نفيا

ثم من الواجب ان يعلم ان المضارع الواقع في هذه المواضع

انما يجزم اذا قصد به الجزاء فان لم يقصد كان مرفوعا

اما وصفا لما سبق نحو فهم تعاطه ثم ذرهم في خوضهم

يلعبون اي لاعبين او قطعا واستئنافا نحو لا تذهب به

تغلب عليه اي انت تغلب عليه فصل ومن

السماعية اسماء تجزم المضارع على معنى

إن وهي تسعة اعلم ان هذه الاسماء

وضعت موضع ان لضرب من الايجاز والاختصار

بيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه

ان يقال ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب

عمرا اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب خالدا

الى ما لا يمكن حصره ولو تقدر على استيفائه فأتي باسم عام

وهو من

بشمل الجميع وترك استعمال ان معه فقيل من تضرب اضرب
فدل ذلك على كل انسان فلهذا حكم باسمية من وبنى لتضمنه
معنى ان وهو منصوب المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال
كانك قلت على تاويل اي انسان تضرب اضربه فاذا
قلت من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على تاويل
اي انسان يكرمني اكرمه قال بعضهم والخبر هو الجملة
الجزائية وحدها اعني اكرمه والجملة الشرطية لا يجوز
ان يكون خبرا لكونها في صلة من وبعضهم على ان الخبر هو
الجملتان جميعا كانك قلت انسان ما ان يكرمني اكرمه
وهي اعني من يختص باولي العلم وعلى هذا ما تضع اضع
اذ للمعنى شيئا ما ان تضع اضع لان ما مبهم يقع على كل شيء
فلما قصد والشياع اتي به وجعل نائبا عن حرف الشرط
كما ذكرنا ومحله منصوب بالمفعولية واذا قلت ما يكن اخرج

كان مرفوع

كان مرفوع المحل منصوب بالمفعولية واذا قلت ما يكن اخرج
كان مرفوعا بالابتداء وهذا يعضد قول من قال ان الخبر
مجموع الجملتين اذ لو كان الخبر هو الجزاء وحده وجب
ان يكون فيه ضمير عايد الى المبتدا وقد خلا الجزاء هنا
عن العايد وفي الشرط ضمير عايد اليه وكذلك اي تقول
ايهم ياتني اكرمه والمعنى انسان ما ان ياتني اكرمه وهو
هنا مرفوع بالابتداء ولو قلت ايهم تضرب اضرب كان منصوبا
على المفعولية وعلى هذا متى واين ومتى من الظروف الزمانية
واين من الظروف المكانية فاذا قلت متى تخرج اخرج
كان مشتملا على جميع الازمنة واذا قلت اين تذهب
اذهب كان مشتملا على الامكنة وتلحقهما ما المزيدة تزيدهما
ابهاما نحو متى ما تخرج اخرج واينما تكن اكن وعلى هذا
انى وهي بمعنى كيف الا انها جازمة بخلاف كيف نحو انى

نكن اكن وهي لاستغراق الاحوال ولهذا لبث بظرف

كما ان كيف كذلك وعلى هذا انهما تجزمان نضع اضع

وقد ذكر فيهما وجهان احدهما ان يكون الاصل لما على ان

يكون الثانية زايدة مثلها في ايا ما تدعوا فابدل الالف الاولى

هاء تحسينا للفظ والثاني ان يكون مهما واقعا قبل الشرطية

بمعنى اكفف ثم جيء بما يجري بكلمة واحدة وعلى هذا اجتمعا واذ ما

بمنزلة ابن ومتى الا انهما لا تجازي بهما الا مع ما وذلك لانهما

ثم لزمتا الاضافة والاضافة تنافي معنى المجازاة الاقتضائه

الابهام والاضافة تنافيه ولذا اكفتا عما صلحتا لمعنى المجازاة

قصه واي يكون واحدا من اثنين وضع اي على ان يكون

واحدا من اثنين فصاعدا ويكون النكرة شايعة اضيف اليها

واحدة كانت او اثنين او جماعة قوله ويدل على اسميتها

الى آخره قد استدل على اسمية هذه الكلمات بعض اشياء

اسناد

اسناد الفعل الى ضميرها نحو ايهم ياتني اكرمه والاضمار

مختص بالاسماء وبدخول حرف الجر عليها نحو بمن تمرر

امرر وباضافتها نحو ايهم وبدخول التنوين نحو ايا

ما تدعوا وهذه الدلايل لا تعم جميع هذه

الاسماء بل تختص بعضها لان اذ ما وحيثما لا يدل

شيء من ذلك والدليل العام على اسميتها ولا تهامعها لافادة

معنى المجازات على معان متصورة بانفسها لولا مفارنته معنى المجازات

اياها كحذف ان الشرطية فان معناها مقتضى على افادة

معنى المجازاة ويدل على اسميتها ايضا انها لا تتعرى عن الاعراب

الحال على انه والحرف لا يكون له اعراب لوجه قصه

ومنها اسماء تنصب اسما نكرة على انه تمييز اعلم ان الاعداد

الا عواهد في ابهامها بمنزلة المقادير فانها تفتقر الى ما يبينها

لانك اذا قلت عندي ثلاثة مثلا فلم يعلم اي نوع

تقصد فوجب ان تاتي بما يبين ويزيل الابهام ثم ان
التبيين قد يكون بالمنصوب وبالاضافة في العشرة فما دونها
فانها يجب ان تضاف الى امثلة اقل العدد التي هي افعل
وافعال وافعلة وفعلة ومنها الجمع الصحيح مذكره ومؤنثه
كمسلمين ومسلمات فلا تقول ثلاثة غلمان الا نادرا والثلاثة
الى العشرة من عقود القلة فيجب ان يقول ثلاثة غلمة
فان لم يكن للاسم مثال قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلاثة
شسوع لفقد السماع في اشسع والشساع وقد شذ عن
هذا الاصل ثلثمائة الى تسعمائة اذ القياس ثلث مئات
او مئين لان الثلث تبين بالمائة الا انهم استغنوا بلفظ
الواحد عن الجمع وجاز الرجوع الى القياس في ضرورة الشعر
وفيما دون الثلثة لا يجوز الاضافة لان التلفظ
باسم الجنس مفردا كان او مثنى يفيد الدلالة على الجنس

والعدد معا

جميعا نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل
على عقد مخصوص من العدد واما التبيين بالمنصوب
فقد يكون فيما يتوقع الاعداد نحو قول بعضهم ثلاثة
اثوابا لانهم لما نونوا نصبوا المميز لامتناع الاضافة
كما في موضع كف سحابا وفيما فيه النون نحو عشرون
وثلثون وقد مر ذكره وفيما ركب من الاعداد نحو خمسة
عشر رجلا وانما نصب لان فيه تقدير التنوين
اذ الاصل خمسة وعشرة على ما يجيء في موضعه
وحق المنصوب ان يكون مفردا نكرة لان الغرض
الدلالة على الجنس والنكرة المفردة تكفي في ذلك
فاختاروها لانها اخف واما المائة فانها تضاف
الى ما يبينها كما يضاف باب عشرة الا ان المبين مفرد
كمائة درهم وذلك لان المائة قد تجاذبها شبهان

احدهما مع عشرة لانها عشرة عشر مرات ومع تسعين
من حيث انها جميع كثرة مثلها ولانها تليها فجعل ما بينهما
مجرورًا لتكون كعشرة ولم تجمع لتكون كتسعين فهو نظير
على الاعتبارين جميعهما ثم قالوا مائتا درهم فاضافوا مثناها
الى المفرد ولم يمتنع الاضافة وعلى هذا حكم الالف والثاني عد
الاعداد المركبة من العوامل السماعية لان الاسماء المركبة
التي تنصب ما بعدها على التمييز تنحصر في هذه الاسماء
اعني احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت تنحصر في عدد
معلوم غير متجاوز الى غيرها فبالحري ان تعد من السماعية
فان قلت الاعداد التي فيها النون ايضا من السماعية بعين
ما ذكرتم وقد عدها في القياسية قلنا انه جعل الاسم التام
مطلقا من جملة العوامل القياسية لان كل اسم مبهم قد امتنع
من الاضافة فهو ينصب ما بعده على التمييز فيصح تعديده

من جملة القياسية واما ان احد انواع الاسم التام المبهم ينحصر
في عدد مخصوص فذلك لا يقدح فيما ذكره على ان الشبهة
قائمة بعد اذ يمكن للسائل ان يقول ان الاعداد المركبة
داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة فبالحري
ان تعد من القياسية كالذي فيه نون الجمع فصل
والتاسع كم في الاستفهام عن العدد اعلم ان كم اسم موضوع للكناية
عن الاعداد وهي للكثرة وتستعمل على وجهين في الاستفهام
والخبر اما الاستفهامية فنحو كم رجلا عندك فتنصب المميز
لجريانها مجرى عشرين اذ المعنى اعشرون رجلا عندك
ام ثلاثون والتنوين مقدر فيها لانها اسم والاسم متمكن التنوين
وهو قد سقط للبناء واما الخبرية فانها تبين بالاضافة
الى الجمع والى الواحد نحو كم رجال وكم رجل عندي يعني
كثير من الرجال فاضافته الى الواحد على القياس لانه عدد كثير فهو

كمائة درهم واما الى الجمع فلانها لما بنيت بالاضافة اشبهت

باب عشرة واختصوا التبيين بالنكرة المنصوبة بالاستفهام

والاضافة بالخبر فرقا بينهما والجر اولى بالخبرية من النصب

لانها نقيضة رب فتجر ما بعدها حملا على رب كما جر ما

على ونبيّ في حمل الشيء على ما يقابله وقد يجيء النصب في الخبرية حيث

يتعذر الاضافة وذلك عندما يفصل بينها وبين مميزها

نحو كم في الدار رجلا وبعضهم على ان الجر بعدها باضمار

من وهي مبنية ابدا في التقدير وانما بنيت لانها استفهامية

تتضمن معنى الحرف وخبرية تشبه الحرف اعني رب وعلى السكون

لان الاصل في البناء السكون ثم انها تقع في وجوهها

مبتدأ ومفعولة ومضافا اليها نحو كم رجلا او رجل عندك

بمعنى كثير او عشرون من الرجال عندك وكم رجل او رجلا

لقيت اي كثيرا او عشرين وقد يحذف كم رجل او رجلا اطلقت

ولا يقع

ولا يقع فاعلا الا في المعنى لاقتضائها صدر الكلام لانها

من معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة الاستفهامية في هذا

المعنى لانهم اجروهما مجرى واحدا في الحالين ولانها

لما كانت تقابل رب ولرب صدر الكلام فكذلك لها

ثم ان كم لما كان اسما موضوعا للكثرة جاز عود الضمير

اليه حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى نحو كم رجل لقيته

ولقيتهم فصل والثالث كأيّ كأيّ كلمة ركبت من كاف التشبيه

وايّ وجعلت في معنى كم الخبرية نحو كأيّ رجلا وغالبا نصبت

مميزها لانها تمت بالتنوين فاستغنيت عن الاضافة وفيها

خمس لغات كأيّ بوزن كعيّ وكائن بوزن كاع وكيء

بوزن كيع واكثر ما يستعمل مع من وكذلك كم الخبرية

قوله والرابع كذا كذا كناية عن العدد ككم وهي مركبة من كاف

التشبيه وذا التي في قولك هذا الا انها لما ركبنا

تغيير حكم الكاف وخلع منها معنى التشبيه كأني كأي
وكذا أيضاً تغيير حكمها ولذلك يستوي فيها المذكر
والمؤنث ولا يقال في كذا كذه كما يقال في هذا هذه
ثم إن ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم فصار
ينصب ما بعدها نحو عندي كذا درهماً فكانت قبل
كالعدد درهماً وإنما قصد ان تبيين لكونها عبارة
عن عدد مبهم فإذا قلت عندي كذا درهماً كأنك
قلت عدد ما درهماً فصل ومن السماعية العاملة في الأسماء
كلمات تسمى أسماء الأفعال وقبل وبين الى آخره اعلم
ان هذه الأسماء تدعى بالضرب من الأسماء حيث يضعون
الأسماء موضع الأفعال ويسدون بها مسدها
والنوع من المبالغة والتوكيد لا يكون في لفظ الفعل
على ما سيأتي فإذا قلت رويد زيداً فإنه أقيم مقام أمهل

ويستوي

واستوى فيه الواحد والمذكر والمؤنث والاثنان والجمع
وهذا نوع من الاختصار ثم إن مسميات هذه الأسماء
قد يكون أمراً وقد يكون أخباراً وأما الأول قد يكون
متعدياً كرويد زيداً وغير متعد كصه بمعنى اسكت
ومه بمعنى اكفف وكثر ورود المصدر هذا النوع من حيث أنه
لا تعمل في اسم ظاهر والمقصود هنا ذكر العامل وأما
أسماء الأخبار فنحو هيهات وهذه الأسماء كثيرة ونحن
نقتصر على ما ذكر في الكتاب فمنها رويد وهو مصدر
أرود في الأصل أي أمهل الرواية صغر تصغير الترخيم
بأن حذف منه الزوائد وسمي به الفعل وجعل
هذا الحذف والتصغير ليدل على أنه خلع منه معنى
المصدرية وبني كما أن فعل الأمر مبني وإنما استوى
فيه الواحد والاثنان والجمع فرقاً بينها وبين الفعل

ولا تنها في الوصل المصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع وقد يجعل
مصدرًا مضافًا الى المفعول نحو رويد زيد وقد يجعل
منصوبًا منونًا على الصفة للمصدر نحو سيروا سيرًا رويدًا
وعلى الحال ايضًا نحو سار رويدًا اي مجدًّا وحذر والحق
الكاف وهو اسم فعل كان الكاف مجرورًا للخطاب
ولا محل له من الاعراب مثلها في ذلك والنجاءك
نحو رويدك زيدًا واذا كان مصدرًا فهي اسم مجرور المحل على
مضافًا اليه ومنها بله وهو اسم لدع نحو بله زيدًا اي
دع عمرًا واتركه وقد يكون مصدرًا فيضاف الى المفعول
نحو بله زيد اي تركه ثم بله اتركه زيدًا اتركه ومنها
وحيهلك وهو اسم عند وعليك وهو اسم الزم
وعلى هذا اليك بمعنى تنح وعليك من الظروف المضافة
في الاصل وقد جعلها اسما للفعل لان الظروف

تنوب

تنوب مناب الافعال وتغني غناءها فجعلت اسماء لها
وعلى هذا دونك ومنها هيهات وهو اسم لبعد نحو
هيهات الامر اي بعد وقيل اصله هيهية فقلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز فيه الحركات الثلث
فتح تابين ومنها شتان وهو اسم لافترق نحو شتان
زيد وعمرو اي افترقا وتباينا وقد تزاد بعدها
ما تاكيدا نحو شتان ما زيد وعمرو واستقبح الاصمعي
قولهم شتان ما بين زيد وعمرو لان ما لو كانت موصولة
لكان فاعل شتان شيئا واحدا وهو يقتضي شيئين
ولو جعلت مزيدة لاسند شتان الى بين وهو اسم
منصوب لازم للظرفية ولم يستبعده بعضهم
عن القياس لكون ما مبهما صالحا للواحد والكثير ومنها
سرعان وهو اسم لسرع وقد جاء في المثل سرعان

ذا اهالة فهذا فاعل سرعان وانتصاب اهالة على التمييز
كقولك سرع ذا اهالة فكرم زيد رجلا وقيل
اصله ان اعرابيا اشترى شاة عجفاء لا تحذ بشمها
فراى رغامها يسيل من انفها فظنه ودكا فقال قد
قد سمنت الشاة فقالت امه ذلك فارسلتها مثلا
يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته فوهه
وفي هذه الثلاثة مبالغة ليست في مسمياتها
اذ ان هيهات وشتان وسرعان وذلك لان تادية نفس معنى
هيهات بعد فان فيه زيادة معنى ليست موجودة
في بعد وهي ان المتكلم يخبر عن المقصود بانه
بعيد لا ان يعلم المخاطب مكان ذلك الشيء
فحسب بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده لكانه
بمنزلة ان يقال بعد جدا او ما ابعده من جهة المعنى وعلى هذا

هذا شتان

ما شتان وسرعان قص ومن السماعية انواع اربعة
الافعال منها الافعال الناقصة اعلم ان هذه العوامل داخلة
في المبتدا والخبر كظننت واخواتها الا انك تقول
كان زيد اخاك ثم تسقط كان فيكون ما بقي مبتدا وخبرا
نحو زيد اخوك ولا ينتقض هذا بضربت زيدا قائما
لان المنصوب هناك ملتبس بجزء بل لو سكت على ما وراءه
كان كلاما سديدا ولو سكت على مرفوع كان لم يكن
كلاما كما اذا لفظت بالمبتدا وحده وانما رفعت هذه
الافعال المبتدا ونصبت الخبر لمشابهتها الافعال المتعدية
في اقتضائها معمولين شيئين وانما سميت ناقصة لانها
سلبت الدلالة على الحدث وانما يدل على الزمان فقط
لانك اذا قلت كان زيد قائما كان بمنزلة قام زيد
في انه يدل على قيام فيما مضى واذا سلبت الدلالة على الحدث

عوض الخبر لتكون مع خبرها في قوة الفعل الدال على الحدث
فلم تكتف على مرفوعها فقط والفرق بين صار وكان
اعلم ان معنى صار الانتقال من حال الى حال نحو صار
زيد غنيا والطين خزفا وهذا معنى قولهم يدل على ثبوت
معنى الخبر في زمان ثان مترتب على زمان سابق لم يوجد فيه
ذلك المعنى واما كان فانه يدل على الزمان الماضي من غير تعرض
لزوال في الحال او لدوام وقد يستعمل صار بمعنى ذهب
وانتقل نحو صار زيد الى عمرو وهي في هذا الوجه تامة
فقط وكان يجيء تامة اعلم ان النحويين قسموا كان
على اربعة اوجه ناقصة كما ذكرنا وتامة بمعنى وجد
ووقع نحو كان الامر فلا تفتقر الى المنصوب ويتم بالمرفوع ومنه
قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي وجد
في المهد صبيا وصبيا منصوب على الحال دون الخبر اذ لو

وانما تعجب في تكلمه من هو موجود في حال الصبي مح

من تكلم من كان في المهد صبيا والثالث التي فيها ضمير الشان نحو كان
انت خير من زيد اي كان الشان انت خير من زيد وكان
هذه هي الناقصة بعينها لان ضمير الشان اسمها والجملة خبرها
الا انهم افردوها بالذكر وعدوها قسما مفردا لغرابة
في التفهيم والتعريب والرابع ان يكون زائدة نحو قول
من قولهم ان من افضلهم كان زيدا فقط وكذا اصبح
واخواته اعلم ان اصبح وامسى واضحى يجيء على ثلثة
معان احدها ان تقترن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة
التي هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر
نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى والثاني ان يكون
بمعنى الدخول في هذه الاوقات كاعتم واظهر فيكون
تامة نحو اصبح زيد اي دخل في وقت الصباح
والثالث ان يكون بمعنى صار من غير ان يقصد بها الدخول

جارية مجرى تام

في الاوقات المعينة فيكون لها اسماء وخبر كما كان لصار
نحو اصبح زيد غنيا وامسى زيد اميرا واما ظل وبات
فمعناهما اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين
او كينونتهما بمعنى صار ولا تكونان تامتين ويظهر من هذا
ان المراد بقوله وكذا اصبح واخواته هو اصبح دون ظل
وبات وكان ينبغي ان يقول اصبح واخواه او نحوها لكن الا انه
تساهل في العبارة **فصل** وما في ما زال واخواته نافية
اعلم ان نفي اول لزوم هذه الافعال بمعنى واحد وهو استمرار
الفعل بفاعله في زمانه وما في ما عدا ما دام نافية دخلت
على ما فيه معنى النفي اعني زال واخواته فجرى مجرى الايجاب
بمنزلة كان فلهذا لم يجز ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز
كان زيد الا مقيما لان كلمة الا انما يؤتى بها في
تمام الكلام في النفي دون الايجاب وعلى هذا ما برح

وما في ما دام

وما فتئ بالهمزة ومعناه ايضا ما زال ويرح الا انه لا يستعمل
الا مع حرف النفي وقد تحذف في اللفظ لا تزال والمعنى
مراد نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف واما ما في ما دام
فمخالف لما في ما زال لانها فيه مصدرية وهي مع ما في حيزها
في تأويل مصدر والمصدر ساد مسد الزمان كما في آتيك
خفوق النجم فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا كان المعنى
اي مدة دوام جلوسه ولهذا كان الواجب فيها ان تشفع
بكلام قبلها لانه ظرف او بدل منه ما يقع فيه **فصل** وليس
لنفي الحال اعلم انك تقول ليس زيد منطلقا الآن وتقول
غدا فتنفي انطلاق زيد في الحال فكانه في التقدير
ما ينطلق زيد الآن وهو فعل غير متصرف على مذهب
الصحيح بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة به
وقيل ان اصل ليس كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرف فيه الزم

في عينه الإنسان ليكون دليلاً على جموده وكونه غير
متصرف نحو ليت ولو كان منصرفاً لقيل ليس كهاب وترك
على الأصل كصيد ثم إن هذه الأفعال يجوز تقديم أخبارها
على أسمائها مطلقاً وعليها أيضاً إلا ما كان في أوله ما فإنه
لا يتقدم الخبر عليه نحو قائماً ما زال زيد لأن ما له صدر الكلام
فلا يتقدم عليه شيء مما في حيزها واختلفوا في ليس فمذهب
المتقدمين من البصريين أنه ملحق بكان في جواز تقديم
الخبر عليه ومذهب عامة الكوفيين أنه ملحق بما في أوله
ما وهو اختيار أكثر المتأخرين فلم يجيزوا منطلقاً ليس زيد
لأن فيه أيضاً صدر الكلام ولأنه فعل غير متصرف فيه
فلا يعمل فيما تقدم عليه من انحطاطه إلى مرتبة غيره من الأفعال
المتصرفة فصل النوع الثالث أفعال المقاربة اعلم أن عسى
فعل ماض غير متصرف فيه بدليل لحوق الضمائر وتاء التأنيث

الساكنة

الساكنة به وإنما سلبت التصرف من حيث إنه شبه الحرف
لو كان فيه معنى الطمع كأنه بذلك لعل ثم إن فاعلها
على نوعين أحدهما أن يكون اسماً نحو عسى زيد أن يخرج
فزيد مرفوع بالفاعلية وأن يخرج في موضع النصب
لأنه بمنزلة قارب زيد الخروج إلا أنهم ألزموها أن مع
الفعل لكونها لتقريب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء
والطمع ليكون ذلك أدل على مقتضاها وأوضح في الغرض
المقصود منها لأن أن يكون الفعل مستقبلاً والثاني أن يكون
أن مع صلتها في موضع الرفع نحو عسى أن يخرج زيد
فيكون إذ ذاك بمنزلة قرب أن يخرج أي خروجه
إلا أن المصدر لم يستعمل لما ذكرنا أن مقصودهم
أن لا يتجرد اللفظ عن علم الاستقبال ولم يفتقر في هذا
إلى خبر لانعقاده في الوجه الأول لو تيسر لما ذكرنا قولاً

وجرى ذكر الاسم في صلة ان نحو عسى ان يخرج
زيد فلا التباس بعدم يجوز اسقاطه في الوجه الاول
وتشبيه العسى بكاد كما في قولهم عسى الكرب الذي امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز في هذا الوجه لان
من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا
البتة ومما يدل على ان ان مع صلته في الوجه الاول
في محل النصب على الخبرية دون الرفع على البدلية كما
في قوله وماكان قيس هلكه هلك واحد بمجي النصب
صريحا في قولهم عسى الغوير ابؤسا فقط وكاد برفع
الاسم وخبره الفعل المضارع كاد ايضا من افعال المقاربة
وهو يرفع الاسم وخبره فعل المضارع بغير ان
متأول باسم الفاعل المنصوب نحو كاد زيد يخرج
اي خارجا الا انهم تركوا استعماله لان كاد موضوع

التقريب

لتقريب من الحال فالتزم بعده ما يدل بصيغته على الحال
اعني المضارع ليكون ادل على مقتضاه وقد استعمل
الاصل المرفوض من قال فابت الى فهم وما كدت ايبا
وانما حذف ان مع كاد واثبت مع عسى لان كاد
ابلغ في تقريب الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت
كادت الشمس تغرب كان المعنى قرب غروبها جدا
وعسى اذهب في الدلالة على الاستقبال الا ترى انك
تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان لم يكن هذا
شديد القرب من الحال فلما كان الامر على هذا علم
الاستقبال مع كاد واثبت مع عسى وقد تشبه بعسى
من قال قد كاد من طول البلى ان يمصحا وفرق آخر
بينهما وهو ان كاد لتقريب الشيء من الحال على سبيل
الايجاب والحصول وعسى لتقريبه منه على سبيل الطمع

والطمع وكذلك يجري التصديق والتكذيب في كاد
ولم يجريا في عسى ولكون كاد لدل على التقريب
استعمله العرب لقرب الشيء كما جاء في المثل
كاد العروس يكون اميرا فانك لو تريد ان تقرب الوصف
قد حصل بل تريد اثبات المشابهة الاكيدة والمقاربة
الشديدة بينهما حتى كان هذا ذاك **فصل**
وكرب يستعمل استعمال كاد اعلم ان امهات الباب هي عسى
وكاد وقد يجيء كرب مجرى كاد نحو كرب زيد يفعل
كذا وكذا جعل واخذ وطفق واوشك يستعمل
استعمال عسى في مذهبيها نحو اوشك زيد ان يجيء
واوشك ان يجيء زيد واستعمال كاد ايضا نحو اوشك
زيد يجيء **فصل** والنوع الثالث فعلا المدح والذم
اجمع البصريون على ان نعم وبئس فعلان ماضيان وفيهما
الكسائي

الكسائي وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل
على صحة المذهب الاول لحوق الضماير وتاء التانيث
الساكنة بهما والمسئلة طويلة الذيل والحاصل انهم لما
ارادوا المدح العام والذم العام وكان اصلهما في نفسه الممدوح
والمذموم ابدا بحيث لا يوجد انتقالهما في زمان دون
زمان جعلوا لفعلهما دليلين على هذا المعنى والتزموا
فيهما لفظ الماضي لان الماضي ادل على هذا المعنى من المضارع
لان المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال وهما
على شرف الزوال والانتقال فلا يصلحان للدلالة
على الثبوت والاستمرار واما الماضي فهو ماض ابدا فهو لمعنى
الاستمرار اصلح وعلى المعنى الثبوت ادل فهما فعلان ماضيان
ولا بد لهما من اسم مرفوع بعدهما فاعلهما ومن اسم اخر
هو المخصوص بالمدح والذم والفاعل اذا كان مظهرا

وحصولهما مع

وجب ان يكون اسما معرفا بلام الجنس او مضافا الى المعرف

بلام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد لا تريد رجلا

دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام

للجنس كما ترى وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذي نعلم

تريد واحدا معهودا قالوا ولو كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع

المعارف هنا نحو نعم زيد انت او نعم هو او هو وذلك لا يقوله

احد وكذلك نحو نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام

الجنس الا ترى ان هذا قد افاد كل غلام رجل كما افاد نعم

الرجل كل رجل وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو

فقد قصدت كل رجلين ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو

وان كان المراد باللام الجنس لانك اردت ان يكون في اللفظ

دليل على انك تريد اثنين فكانك قلت رجلان ثم ادخلت

عليه اللام فاستغرق الجنس المجموع بها وكذا الجمع في قولك نعم الرجال

اخوتك

اخوتك قالوا انما اشترط ان يكون فاعلهما معرفا بلام الجنس

او مضافا اليه لانهما موضوعات لغاية المدح وغاية الذم

فادخل على فاعلهما لام الجنس ايذانا بانه في الممدوح والمذموم

بهما مشتمل الجنس من المناقب والمثالب وان الاسم الواقع

بعد الفاعل فهو المسمى المخصوص بالمدح والذم وفي رفعه

مذهبان احدهما ان يكون مبتدا وما قبله خبره كانه قيل زيد نعم

الرجل فزيد مبتدا ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل في موضع

الخبر وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الاسم الداخل هو عليه على المبتدا

اغناء الضمير العائد اليه ونظير ذلك قول الشاعر فاما القتال

فلا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب لان القتال

في قوله اما القتال مبتدا فلا قتال لديكم جملة واقعة

خبرا له ولا ضمير فيها الا ان اشتمال القتال الثاني لكونه منفيا

بلا التي لنفي الجنس عليه سد مسد العائد اليه والمذهب الثاني

[هامش: ولكن سيرا في عراض المواكب — نسخه]

ان يكون خبر مبتدا محذوف فكانك اذا قلت نعم الرجل
كانه قيل من هذا الذي مدحته فتقول زيد اي هو زيد
وهذا على كلامين والاول على كلام واحد فقط ويضمر الفاعل
انما يضمر الفاعل فيهما قبل الذكر سلوكا لطريق المبالغة
والتوكيد لان السامع اذا اورد عليه ما لا يعرفه تحرك
لطلبه ووجد في نفسه داعية الاستعداد للتنبيه البيان
الذي ياتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهيم
ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من ان يبتدا بالبيان
وذلك نحو نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا ثم ترك
الاول لان النكرة المنصوبة تدل عليه ورجلا نصب
على التمييز كما في عشرون رجلا والمميز لا يكون الا نكرة وانما اختص
هذا الاضمار بباب نعم لانه مدح والمدح من مواضع التفخيم
وكذلك الذم الذي هو ضده وهذا الاضمار يشعر بالمبالغة

والتفخيم

والتفخيم فقط ويلحق حبذا بنعم اعلم ان حبذا كلمة
مركبة من فاعل وفعل ومعنى حب صار محبوبا جدا واصله
حبب بالضم فاسند الى اسم الاشارة وجريا بعد التركيب
مجرى نعم في المدح نحو حبذا الرجل زيد وحبذا المراة
هند ويستوي فيها المذكر والمؤنث والاثنان والجمع
لانهم سلكوا بها منهاج الامثال والامثال لا يتغير
عن حالها بل تلزم وتيرة واحدة وقد اختلفوا فيها اسم هي
ام فعل فذهب اكثرهم الى ان المغلب عليها الاسمية
لان الاسم اقوى من الفعل ولما ركب احدهما مع الاخر
كان الغالب هو الاقوى وذهب اخرون الى ان المغلب
عليها الفعلية لتصدرها به وذهب الاخفش
الى انه لا تغلب عليها اسمية ولا فعلية ولا غلبة لاحدهما
تقول حبذا الرجل زيد فحب فعل وذا فاعل والرجل

صفةً لهذا وزيد هو المخصوص بالمدح وتقول حبذا

رجلاً زيد فيكون رجلاً تفسيراً للاسم الذي

هو في الابهام نظير الضمير في نعم رجلاً ولكنك تقول حبذا

زيد ولا تقول نعم زيد تفضيلاً للظاهر على المضمر وقد ذكروا

في ارتفاع المخصوص هنا وجوهاً احدها ان يكون حبذا

مبتدأ وخبره وهذا انما يأتي على قول من يغلب عليها الاسمية

والثانية ان يكون (وزيد) ذا مرفوعاً بحبّ ارتفاع الفاعل بفعله

وزيد بدل منه كأنه قيل حبّ زيد والثالث ان يكون

خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل لما قال حبذا من المحبوب (أي زيد)

فقيل زيد اي هو زيد والرابع ان يكون زيد مبتدأ وحبذا

خبره مقدم عليه وأغنى (فيه) الاسم الاشارة عن الضمير فمن

جعله جملة ومنهم من جعله اسماً مفرداً (افاد) لا اشكال ومنهم من

جعله فعلاً كان متضمناً الضمير والخامس ان يرتفع زيد

بفاعلية

بفاعليته حبذا وهذا لا يكون الا فيمن يغلب عليها الفعلية

فصل وساء بمعنى اي يلحق بساء بمعنى كما يلحق حبذا

بنعم لانها (وذلك) فيهما في المعنى نحو قوله تعالى ساء مثلاً

كما في نعم رجلاً ومثلاً تفسير والقوم هو المخصوص بالذم

ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء مثلاً مثل القوم

الذين كذبوا ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره

لاشتراط تجانس الفاعل والمخصوص لان المخصوص

كالمبتدأ له والمبين لا بد ان يجانس المبين فصل والنوع

الرابع افعال القلوب انما سميت هذه افعال القلوب لانها

للشك او اليقين وكلاهما من افعال القلوب فصل اذا كانت

الا ربعة بمعنى معرفة الشيء بصفة يريد بمعنى معرفة المبتدأ

على كونه مخبراً عنه بشيء وذلك نحو علمت (منص) اخاك كريماً

ورأيته جواداً ووجدت زيداً ذا الحفاظ وهذه الافعال

اي صاحب العهد كالتحكم

القدوم الذي... نصل ما ذكر... وفيه ضمير مستتر

تدخل على الجملة من المبتداء والخبر لكمان وان اذا قصد امضاؤها
على الشك او اليقين كظننت زيدا عالما او علمت الآن هذه الافعال
تغير المبتداء والخبر لفظا ومعنى فتنصب كل واحد منهما
على المفعولية فصار الذي كان مبتداء مفعولا اولا والذي
كان خبرا مفعولا ثانيا وتعتبر صحة الكلام بان تسقط الفعل
فان انتظم ما بعده مبتداء وخبرا كان الكلام مستقيما
والا فلا وحكم ثاني المفعولين حكم خبر المبتداء في كون الذكر فيه
راجعا الى المفعول الاول قال ثم ان لهذه الافعال خلا
حسب وخلت معاني آخر لا تتجاوز عليها مفعولا واحدا
اما ظننت فهي اذا كانت بمعنى الوجدان [illegible] او بمعنى اليقين
اما اذا كان من الظنة بمعنى التهمة لم يقتض المفعول الثاني
نحو ظننته اي اتهمته واما رأيت اذا كان بمعنى ظننت فهو
من هذا الباب وقد يكون بمعنى الفعل من غير حجة فلا يقتضي

الثاني كقوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وكذلك علمت
قد يكون بمعنى معرفة الذات فلا يقتضي المفعول الثاني نحو علمت
اي عرفته وكذلك رأيت قد يكون من رؤية البصر ووجدت
بمعنى الاصابة فلا يقتضيان الثاني نحو رأيته ووجدت
الضالة فصل ومن خصائصها امتناع الاقتصار على
احد المفعولين انما لم يجز الاقتصار على احد المفعولين في افعال القلوب
لانها داخلة على المبتداء والخبر فكما لا يستغني المبتداء عن الخبر
ولا الخبر عن كذلك لا يستغني احد المفعولين عن صاحبه بخلاف
باب اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته واما المفعولان
معا فلك ان تسكت عنهما وتجعلهما نسيا منسيا نحو قولهم
من يسمع يخل كما في قولهم فلان يعطي ويمنع فصل الغاؤها
متوسطة ومتأخرة اعلم ان لهذه الافعال ثلث مراتب
الاولى التي لا يجوز فيها الا الاعمال ولا يجوز الغاؤها البتة

وذلك اذا كانت متقدمة لان التقديم من اعلام العناية
والالغاء يدل على ضعفها فلا يجتمعان الثانية التي يحسن
فيها الالغاء والاعمال وذلك عند التوسط نحو زيد ظننت
منطلق او زيدا ظننت منطلقا وانما ساوى بين الامرين لان
من المفعولين تقديم الفعل واقع بينهما فهو متاخر من جهة
ومتقدم من جهة الثالثة التي يكون الالغاء فيها احسن وذلك
عند التاخر لان الفعل لا حظ له في التقديم بوجه فضعف
امره وحسن الغاؤه وانما الالغاء بهذه الافعال ولم يجز
من غيرها من الافعال ذوات المفعولين لان الالغاء فيها
لا يفسد معنى الكلام الا ترى انك اذا قلت زيد ظننت مقيم
كان بمنزلة قولك زيد مقيم في ظني ولو قلت زيد
اعطيت درهم وزعمت انك تريد زيد درهم في
اعطائي لحلت فصل والتعليق بالاستفهام واللام

انما علقت عند الاستفهام لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام
وكذا اللام فيجعلون الفعل لا يعمل لفظا فاذا قلت علمت
ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجزآن
في موضع نصب لان العلم واقع عليهما وقد عدل الى الابتداء
محافظة على اللفظ ولا يكون التعليق في غير هذه الافعال
لا تقول اعطيت لزيد درهم لان ذلك لا يؤدي
المعنى ويفسد الكلام وانما سمي هذا تعليقا لان
هذه الافعال لما كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة
لما كانت معملة من هذه الجهة وهي غير معملة
لفظا فكانت معلقة من جهة وغير معملة من جهة فشبهت
بالمرأة المعلقة وهي التي ليست بذات بعل ولا مطلقة

الباب الرابع في العوامل المعنوية قطعا اولا

قال الابتداء وهي تعرية الاسم عن العوامل اللفظية

للاسناد وقد عرفت فيما تقدم ان العامل المعنوي هو
الذي لا يكون للسان فيه حظ وانما معنى يعرف بالقلب
وعامل المبتداء والخبر هكذا عند اضمار لان افعال هو الاسناد
ابدانا بان الاسم لو عري عن العوامل ولم يسند اليه شئ لفظ
زيد مثلا من غير خبر مظهر ومضمر لم يكن مبتداء بل كان
بمنزلة الاصوات التي حقها ان يتلفظ بها غير معربة لان الاعراب
لا يستحق الا بعد العقد والتركيب وانما وجب ان يعمل
هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا تجردا عن العوامل لاجل
اسنادا لثانيه الى الاول انحطا لهي وجه للاسناد عن تكميل
التعليق والتسابهما المعنى الموجب للاعراب اصل
الاعراب وشبه الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه والثانيه
لكونه جزءا ثانيا من الجملة اوجب لهما الرفع من بين ساير
وجوه الاعراب وقد عرفت فيما تقدم ان كل ما يقوم من المعنى

المقتضى

المقتضى عامل اذ العامل عبارة عنه في عرفهم فهذا المعنى
الذي نحو بصدده بهذه المثابة فوجب ان يكون
عاملا والكوفيون على انهما اعني المبتداء والخبر يترافعان
وحجة الفريقين مذكورة في الاصل فقط وهذا المعنى
عامل فيهما يشير الى مذهب الشديد وهو كون
هذا المعنى لاقتضائه الجزئين عامل فيهما جميعا
لا ما ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى عامل في
المبتداء والمبتداء هو عامل في الخبر وما ذهب اليه
اخرون من انهما جميعا اعني المعنى والمبتداء جميعا
عاملان في الخبر فقط وحق الاول ان يكون معرفة
الاصل ان يكون المبتدا معرفة والخبر نكرة لان وضع
الكلام على ان تخبر عما هو معلوم عندك وعند
مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك لتحصل الفائدة

هذا هو القياس ثم انهم يبتدؤن بالنكرة المخصصة

نحو قوله تعالى ﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾ وانما حسن ذلك

لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة بشهادة تاويل الاية

وهو الجنس من العبيد خير من ذلك الجنس وعلى هذا

كل موضع يبتدا فيه بالنكرة انما يصح لضرب من التاويل

كما في الاستفهام والنفي وما يجري مجراهما نحو ما احد خير

منك لان النفي لعمومه الحق بالمعرفة وارجل في الدار

ام امراة لانه في تاويل ايهما وعلى هذا في الدار رجل

و قد حسن لانهم لا التباس فيه اعني التباس الصفة

بالخبر ولهذا التزم تقديمه فصل واذا كان المبتدا والخبر

معرفتين انما جاز تعريفهما عند ما يكون المخاطب يتصور

بشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فافدته بذلك النسبة

المجهولة عنده كما اذا قلت وجود زيد وعرف

ان شخصا

ان شخصا قد انطلق فقلت له زيد المنطلق اي زيد هو

الشخص الذي عرفته بالانطلاق والمعتبر في ذلك

حصول الفايدة فحيث وجدت استقام الكلام وقولهم

الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يذكر ذلك

تقربا وتعبدا والثاني ان يقال للجاحد الذي يعرف ويجحد ذلك

فتنزله منزلة من تخبره بشيء لا يعرفه واعلم انهما اذا كانا

معرفتين لا يجوز تقديم المبتدا بخلاف ما ذكرنا اذا كان الخبر

نكرة فلو قلت المنطلق زيد وزعمت انك قدمت الخبر لم يجز بل

لو ذهبت تقول ذلك لكان المنطلق مبتدا وزيد خبره

لا يقال ان زيدا يدل على الشخص فهو متعين للاسناد اليه

فيكون مبتدا قدم او اخر والمنطلق يدل على المعنى الذي

فتعين للخبر متقدما كان او متاخرا لانا لا نجعل المنطلق

مبتدا الا على تاويل الشخص الذي ينطلق ولا نجعل زيدا

خبرا او على نا في بل هسيا بهذا الوجه فكل واحد منهما
صالح لان يكون مبتدأً وخبراً فايهما يقدم يكون
هو المبتدأ كما ذكرنا هذا مذهب السيرافي ذكر ابو علي
انه يجوز تقديم الخبر وان كانا معرفتين فانك اذا قلت
زيد اخوك ومرادك ان تخبر عن يعرفه المخاطب باخوته
بانه مسمى بزيد كان اخوك مبتدأً وزيد خبره وان كان
مقدما ثم الاختلاف انما هو في موضع الالتباس
اعني ما اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون مبتدأ
وخبرا واما في غير موضع الالتباس فالتقديم جائز بالاتفاق
نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال
الاباعد فههنا لا يلتبس لان المراد هو الاخبار عن ابناء
الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة
ابناء الابناء فصل والمعنى الذي رافع الفعل المضارع

اكثر الكوفيين

اكثر الكوفيين على ان الفعل المضارع انما ارتفع لتعريه
من العوامل الناصبة والجازمة وقد ذهب الكسائي
الى انه يرتفع بما في صدره من الزوائد الاربع ومذهب
اصحابنا ان رافع الفعل المضارع وقوعه بحيث يصح
وقوع الاسماء فيه نحو زيد يكتب فيكتب ارتفع لانه وقع
موقعاً يصح وقوع الاسم فيه اذ لو قلت زيد كاتب كان
استد الكلام فالعامل اذن معنوي وهو المعنى الذي
ذكرناه وانما وجب ان يعمل الرفع لان الفعل لقيامه
مقام الاسم وقع في اقوى احوال الاسم المشابه بهذا الاسم
فعمل اقوى الحركات وهو الرفع ثم ان من الواجب ان تعلم
انه ليس من شرط صحة وقوعه موقع الاسم كونه في محله
او قريبا منه كما في زيد يكتب بل يكفي مجرد وقوعه موقع
جنس الاسم لا ان يقع موقعا بعينه وقوع اسم الفاعل

موقعه ولهذا قال لانك تقدر ان تقول في زيدٌ
ضاربٌ زيد يضرب او يضرب زيد فترفع الفعل موقع
الخبر وهو اسم الفاعل اخرى وموقع المبتدا اخرى وهو
اسم محض ومما يدل على ان وقوعه موقع اسم الفاعل
غير مشروط انك تقول يقوم الزيدان ويقوم الزيدون
ولا يصح وقوع اسم الفاعل هنا نحو قائم الزيدان وقائم الزيدون
لكونه غير معتمد ولكنه ارتفع هنا لوقوعه ابتداءً والابتداء
من مظان صحة وقوع الاسم لا يقال فعلى هذا وجب
ان لا يرتفع الفعل في قولهم كان زيد يقوم الفعل
ملتزم في خبر كان ولا يصح وقوع الاسم لانا نقول
ان الاصل ان يقال كان زيد قائما على ما سبقت اليه
الاشارة فان قلت فعلى هذا وجب ان لا يرتفع الماضي
في قولهم زيد ضرب لوقوعه موقعا يصح وقوع الاسم

فيه

قلت هذا معنى بسيط محض لان الفعل انما يعمل بعد انحفاظ
الكلمة الاعراب المماثلة لا يستحق الاعراب فاني يعمل فيه
العامل الاعرابي نقول على ابن جني فيقتضي ان لا يكون
تدخل الجار مبني غير مستحق للاعراب **قوله** والمعنوي
الثالث عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب يجعل العامل
في الصفة العامل في الموصوف والاخفش يجعل العامل فيه
معنويا فاذا قلت مررت بالرجل الكريم وجاءني الرجل
الكريم ورايت الرجل الكريم فالعامل في الكريم عنده
كونه صفة لمجرور او مرفوع او منصوب وهو معنى
يعرف بالقلب وليس للسان فيه حظ كما ان رفع المضارع
موقع الاسم وتعري المبتدا عن العوامل اللفظية
للاسناد كذلك وكان ابو علي يختار هذا المذهب
حجة سيبويه ان الصفة قد تنزل منزلة الجزء من الموصوف

والعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما الا ترى
انك اذا حملت اناء فيه ماء كنت حاملا للاناء والماء الا
ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى
الوصف بواسطته صح ويحتج للاول بقولهم يا عمر الجواد
استدل ابو علي على ما اختاره من مذهب الاخفش بانا
قد نجد من الصفات ما اعرابه يخالف حال الموصوف
نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمر الجواد فزيد مضموم
وصفته مرتفعة ارتفاعا صحيحا فلو كان العامل في الصفة
هو العامل في الموصوف لم يختلف حركتاهما بان كان
احدهما اعرابا والآخر بناء وهذا معنى قوله في المؤثر
لو كان فيهما واحدا لما اختلف حكمهما ومن روى يا عمر
الجواد ظانا انه تفسير البيت المشهور الذي هو فما
كعب بن مامة وابن سعدى باكرم منك يا عمر الجواد

فقد سمي

فقد سمي اذ لو احتج للاخفش في النصب
اذ يصح ان يقال حينئذ ان العامل قد عمل في المنادى
النصب حيث كان مبنيا وعمل في وصفه النصب لفظا
حيث كان معربا فيكون العامل واحدا كما في مذهب
سيبويه والله اعلم **الباب الخامس** في فصول
من العربية **فيه الفصل الاول** في المعرفة والنكرة المعرفة
ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة الاول المضمر
قالوا ان الاصل في الاسماء التنكير والتعريف طارئ
عليه لما قد سلف في باب ما لا ينصرف والنكرة ما لم
يختص بواحد من جنسه فيكون شائعا في امته نحو
رجل وفرس وما اشبههما والمعرفة ما وضع ليدل
على شيء بعينه وهي خمسة اضرب المضمر قالوا انه
عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم والمخاطب

او غيرهما بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا
ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون واحد
منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد او نكرة لا يكون
في هذا الكلام الا زيد وكذا اذا قلت جاءني رجل
ضربته لا يكون الا رجلا وان كان نكرة في اول الكلام لكنك لما
اتيت بما ذكرته فقد عرفته بعض التعريف وصار اختصاصك
عنه بالمجيء من الاسباب التي تقرر له عند السامع
معرفة فاذا اضمرته فقلت ضربته كان ضميره معرفة
لمساواته زيدا في قولك زيد ضربته من حيث انه
لا يكون لغيره في هذا الكلام قالوا اعرف انواع
المعارف الضمائر لانها بمنزلة وضع اليد اذ الشيء
انما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع الضمائر ضمير المتكلم
ثم المخاطب ثم ما هو لغيرهما **فتم** والثاني العلم

الخاص

الخاص كزيد وعمرو وقالوا في تعريف العلم انه الذي
علق على شيء بعينه غير متناول لما اشبهه وانما قيد بالقيد
الاخير احترازا عن المضمر والمبهم لانك اذا قلت لن يدهش
مثلا لا يمتنع ان يتناول بكرا وقالوا اعلام زيد وعمرو
انما قيد بقيد العلم الخاص احترازا عما نكر من الاعلام
نحو كم من زيد لقيته ونحو ذلك فان لفظ العلم
قد يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه العلم والعلم
كما يكون للافراد يكون للاجناس نحو اسامة وثعالة
وغيرهما **فتم** والثالث ما فيه لام التعريف للجنس او العهد
وحدها عند سيبويه للتعريف والهمزة للوصل
مجلوبة للابتداء بها الا ترى انها لا تثبت في الدرج
وعند الخليل ان حرف التعريف ال كهل وبل وانما
تهمز التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان اللام الاخر

عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر
عن عوارضها او فرد امن افرادها فان كان الاول كان
التعريف تلك الحقيقة ويسمى تعريف الجنس وان كان الثاني
كان لتعريف ذلك الفرد وهو المسمى لتعريف العهد وهذا
هو الاصل ثم ان الحكم عن الحقيقة قد يكون لشي يمكن
ارتباطه بجميع افراده نحو ان الانسان لفي خسر فيقال اللام
لاستغراق الجنس وقد يكون لشي لا يمكن ذلك فيه فلا يسمى
الاستغراق نحو قوله تعالى واخاف ان ياكله الذئب
فاللام ههنا الجنس دون العهد والاستغراق قوله
والرابع المبهم وهو شيئان قالوا ان المبهم هو ما كان متضمنا
للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب دون الذي يحرفه
شرط ان يكون سابق في الذكر ثم ان المبهم اما ان يكون
بحث يستغني عن صلة او لا يكون الاول اسماء الاشارة

والثاني الموصولات وانما سميت المبهمات لانها اشبهت
الحروف في عدم استقلالها وافتقارها الى الصفة
والصلة ولانها اذا اطلقت لم يفهم منها عين شي وحده
كالمضمرات فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية فكيف
قالوا في تثنيتها هذان في حال الرفع وهذين في حال الجر
والنصب كما قالوا في مسلمان ومسلمين وكذا اللذان واللذين
قلنا عن هذا جوابان احدهما لا نسلم ان هذان وهذين
تثنية هذا على حد مسلم ومسلمان وانما ذلك صيغة
موضوعة لتثنية هذا كما ان هما لفظ موضوع
لتثنية هذا كما ان هما لفظ موضوع لتثنية هو وانفعلوا
الالف بالياء في حال النصب والجر كما انهم صاغوا الضمائر
في الاحوال الثلث فوضعوا للمرفوع ضميرا وللمنصوب
ضميرا كذلك ههنا ولا شك ان احتلاف الصيغ

لا يكون اعرابا ومما يدل على ان هذا ليس بتثنية
هذا حذف الالف من هذا اذا الالف في التثنية لا تحذف
بل تنقلب اما واوا او ياء نحو عصوان ورحيان والجواب
انه ان الاسم اذا ثني فالتثنية تزيل شبه الحرف وتثبت
قدمه في الاسمية لاختصاصها بالاسم فيعود معربا
وعلى هذا النون بدل عن الحركة والتنوين لا تقصار
لما عرب بالتثنية استحق الحركة والتنوين وان كان الواحد
لا يستحق ذلك قص والموصول كالذي والتي
وما ومن والموصول ما لا يتم في تمامه الى تمام جملة
تقع صلة له نحو الذي ابوه قائم زيد وانما تعرفت
بصلتها ولهذا قيل ان اللام في الذي زيادة وصلة
لذي على وزن عمي وانما زيدت لتحسين اللفظ
نحو ان تقول مررت بالرجل الذي فعل كذا فيكون

ولا يجوز التصغير صح

اللفظ

اللفظ متشاكلا اذ لو قلت مررت بالرجل لذي فعل
كذا لم تجد لذلك الانتظام وتدل لك على زيادة
اللام هنا ان ما ومن معرفتان وليس فيهما الف ولام
نحو جاءني من عرفته فيكون بمنزلة الذي عرفته

الذي صح

قص وانها لا تتم الا بالصلة وهي احدى الجمل
الاربع وذلك نحو الذي ابوه منطلق زيد
والذي في الدار او امامك خالد والذي ان تكرمني
اكرمه بكر والجملة التي تقع صلة يجب ان تكون
من الجملة التي تقع صفات اعني انها من الجمل التي
يتطرق اليها التصديق والتكذيب فلا يصح
وقوع الامر والنهي والاستفهام والتمني وامثالها
صلة فلا يقال الذي اضرب زيدا عمرو واذا لم يكن
في اضرب زيدا بيان لمعنى الذي كما يكون اذا قلت الذي

ذهب اخوه عمرو صح

ضربته وكذلك لو قلت جاءني الذي اتضربه دون الوهم
لبس بشيء معلوم فيكون تجيئاً بمبهم كما كان الخبر وعلى
هذا التعجب اذا لو قلت جاءني الذي ما اكرمه واكرمه
به لم يجز لان التعجب مبهم عارض البيان اذا الانسان
متعجب بما يبهم عليه سببه فان اتيت بالقول مع هذه
الاشياء جاز لانه يصير اخبارا نحو الذي اقول فيه
اضربه ولو اضمرت القول جاز لكن الجيد اظهاره ثم
ان لا بد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول
كما في الخبر والصفة وغيرهما بل هو ههنا اوجب لان
الصلة ويجوز حذف العايد للعلم به وهذا ممتنع
في كلامهم نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا
ونحو ذلك وقلما يجيء اية في التنزيل من هذا الجنس
الا وحذف العايد قراءة فيه الا في موضعين احدهما
بمعنى لكن والواو للحال

قوله

قوله تعالى والذي يتخبطه الشيطان من المس والثاني قوله
تعالى واتل عليهم نبأ الذي اتيناه. ثم اعلم ان الذي وضع
وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل لا يكون
الا نكرات فلا يجوز ان توصف المعارف بها لان المعرفة
لا توصف بالنكرة ولما كان كذلك وقد مستهم الحاجة
الى ان تصفوا المعارف بالجمل توصلوا به الى وصفها
بالجمل كما توصلوا الى الوصف بالاجناس بذو وكذلك لم يمكنهم
ان يقولوا مررت برجل فرس مثلا فقالوا مررت برجل ذي
فرس ثم ان الجملة التي توصل بها وجب ان تكون معلومة
للمخاطب نحو هذا الذي قدم من الحضرة الى الاثر لمن بلغه ان انسانا قدم من الحضرة صح
لم يعرف عينه فافدته بذلك انه ذلك ولو لم يبلغ
المخاطب ذلك فقلت هذا الذي قدم من الحضرة
احلت ثم ان الفرق بين ذو وبين ما ومن ان الذي يقع
الذي صح

وضعًا وهما الا بفعلان وصفين والفرق بينهما انّ
يختص باولي العلم وما يعمهم وغيرهم **فصل**
والخامس المضاف احد هذه الاربعة اضافة
معنوية وذلك نحو هذا غلامك او غلامهم زيد او غلام
الرجل او غلام هذا الرجل او غلام من عرفته وقد
ذكر في باب الاضافة ان كل نكرة اذا اضيفت الى معرفة
اضافة معنوية فالمضاف يكتسب من المضاف اليه التعريف
الا الموغلة في الابهام كغير وشبه وقد سبقت
البيان لاشارة فيما تقدم **فصل في المذكر والمؤنث المذكر ما ليس فيه تاء**
وهي الموقوف عليها هاء كحمزة بخلاف تاء بنت
واخت ونحوهما فانها بدل عن الواو وليست للتانيث
الا ان ابدالها جعل مختصا بحال التانيث والوقف على
بنت واخت بالتاء نحو بنت واخت وبعضهم يقف على

تاء التانيث ايضا بالتاء ولا يقلبها هاء نحو طلحت ومنه
قول الشاعر بل جوز تيهاء كظهر الحجفت ثم ان هذه
التاء اعني المنقلبة هاء في الوقف كما يجيء للتانيث يجيء لشبه
التانيث كمجيئها للفرق بين الجنس والواحد منه كتمر وتمرة
وضرب وضربة وقتل وقتلة وللمبالغة في نحو علامة ونسابة
ولتاكيد معنى الجمعية نحو حجارة وللدلالة على النسب
والتعريب كمهالبة ومواجرة وغير ذلك مما يطول تفصيله
وشبهها بالتانيث كونها فروعا لاصول فرعية التانيث
التذكير **فصل** والالف تجيء للتانيث مقصورة
او ممدودة كحبلى وصحراء والابنية التي تكون فيها الالف
المقصورة قد تكون مخصوصة كفعلى بضم الفاء وسكون العين
وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى بضم الفاء وفتح العين
وقد تكون مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها

وسكون العين فان الفهما قد يكون للتانيث كسلمى ومهرى

وصورى وقد تكون للالحاق كارطى وعزهى وعلقى

كونها للتانيث امتناع الصيغة من الحاق التاء ودروده

غير منصرف في الاستعمال واما امثلة الممدودة فكثيرة

ايضا يورث عدها ساامة **فصل** وهي على ضربين

اعلم ان التانيث الحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كالمراة

والناقة وغير الحقيقي هو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع

والاصطلاح كالظلمة والارض وغيرهما ثم ان الحقيقي

لاصالته اقوى من غيره فاوجبوا معه الحاق العلامة بالفعل

المسند اليه نحو جاءت هند ولم يجز جاء الا لضرورة الشعر

واما في غير الحقيقي فقد جاز طلع الشمس جوازا متسعا

وان كان الاحسن طلعت فان وقع بين الفعل وبينه

فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة نحو حضر القاضي

اليوم

اليوم امراة لان الفاعل اذا بعد عن الفعل ولم يله

لم يبق له تلك القوة فيسن عن الحاق العلامة به لا محالة

واستحسن ذلك في غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه

موعظة ولو كان لهم حصاهنه لانه اذا كان جائزا بغير الفصل

من غير قبح فمع الفصل يحسن ثم ان تانيث البهائم وان كان

حقيقيا الا انه دون تانيث الاناسي لان البهائم

لا يتميز اعيانها بل يجمعها صورة متحدة ولا يقصد تانيثها

وتذكيرها ذلك القصد فاشبه التانيث الغير الحقيقي فاجيز

سار الناقة وان لم يجز جاء هند **فصل** واللفظي على ثلاثة اضرب

التانيث غير الحقيقي قد يكون فيه علامة التانيث لفظا

كالظلمة والبشرى والصحراء وقد لا يكون ثم انه ان كان

واحدا لفظا قدر فيه التاء نحو ارض وفعل بدليل

اريضة وفعيلة واما قدر التاء دون غيرها من حرفي

التانيث للتي لا علامة فيها وهذا يسمى مؤنثا
سماعيا لانه يحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ثم ان الاسم
المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا فانه يظهر فيه وان كان
رباعيا فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف سواء
كان الجميع اصولا او لم يكن نحو عقرب وعناق فانه
لا يظهر الا بالاسناد نحو لدغتني عقرب والقائم لا يظهر
في التصغير لتنزل الحرف الرابع منزلة تاء التانيث على
ما قد سلف في باب ما لا ينصرف وقد شذ قديديمة
ووريئة حيث اظهر التاء في الرباعي وعكس عريس
وعريب ثم انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون
مؤنثا لوجهين احدهما ان الجمع فرع على التوحيد كما ان
التانيث فرع على التذكير والثاني ان جمع المكسر فرع على جمع
المصحح لما جميع فيه فرعيتان فلما كانت تانيثه لاجل المشابهة
كانت

كانت تانيثا غير حقيقي مجازا في فعلها الحاق العلامة وتركها
نحو فعل الرجال وفعلت الرجال ولا فرق بين جمع المذكر
وبين جمع المؤنث نحو قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات وقوله
تعالى وقال نسوة قال الزمخشري نسوة اسم مفرد لجمع
المرأة وتانيثه غير حقيقي كتانيث اللمة وهي اسم لجماعة النساء
وقيل انما قال وقال نسوة على تاويل جمع من النساء وقيل
حملت على معنى الجماعة وتانيث الجماعة ليس بحقيقي وانما
لم يجعل الجمع بالواو والنون مؤنثا لانه لم يشابه التانيث
الا من وجه واحد بخلاف التكسير كما عرفت ولانه مخصوص
بالمذكر ولم يتغير صيغته عما كان عليه بل الحق باخره الواو
واو ونون بخلاف جمع التكسير فانه قد استحقت له
صيغة قوله هذا اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر
اعلم ان ترك العلامة في المؤنث غير الحقيقي انما يسوغ عند

اسناد الفعل الى ظاهر الاسم نحو طلع الشمس واما اذا كان
مسندًا الى ضميره فلا يسوغ الا بالحاق العلامة نحو
الشمس طلعت فيهما ان لم يلحق العلامة فلم يعرف
اسناده الى ضميرها ام الى اسم آخر يجيء بعده نحو طلع
شعاعها او قرنها مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع
لامتناع قولك الشمس طالع ووجه الامتناع هناك
ان الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره وتانيثه وتثنيته
وجمعه حيث كان المخبر عنه فلما كان حكمه هناك
هكذا وهذا واقع موقعه اتبعه في ذلك وهكذا
اذا اسند الى ضمير الجمع لم يجز الا لحاق العلامة نحو
الرجال جاءت والمسلمات فعلت هذا اذا اسنده
الى ضميره المتصل ولك ان تسنده الى ضميره البارز
نحو الرجال جاؤوا والمسلمات فعلن قال ابو عثمان والعرب
تقول الجذوع انكسرت والاجذاع انكسرن وهكذا
يجيء

يجيء حلول وحسن عشرة حلته وماذاك بغريبة
الا ترى **فصل** والناس والانام والرهط والنفر
مذكر الناس اسم جمع وليس بجمع الانسان من لفظه وان كان انسانا
لا يجمع هكذا واصله اناس قال الجوهري خففت
الهمزة ولم يجعلوا الالف واللام عوضا عن الهمزة
والا لما اجتمعا في قوله انا المنايا يطلعن على الاناس
الامنينا وقال غيره الالف واللام فيه بدل كما في الله
ولا يقدح اجتماعهما في ذلك بدليل قوله معا
ذا الاول ان تكون كظبية تساديا ثم الناس اسم مذكر ثم
ليس بجمع لواحد من لفظه بل هو اسم مفرد لمعنى الجمع
وكذلك الرهط والنفر فانهما لم يستعملا الا مذكرين مع
انهما اسما جمع قال الله تعالى تسعة رهط ولو كان مؤنثا
لقيل تسع رهط واما القوم فهو ايضا اسم مفرد

موضوع للجمع الواقع قد يذكر ويؤنث بدليل الاثنين
اللتين اوردهما المصنف الا ان تانيث ليس لمعنى الجمع
بل التاء مقدرة فيه اذ لو كان كذلك لوجب ان يكون
الرهط والنفر مثله قال الجوهري والقوم للرجال
دون النساء لا واحد له من لفظه قال زهير وما ادري
وسوف اخال ادري اقوم ال حصن ام نساء قال الله تعالى
لا يسخر قوم من قوم ولا نساء من نساء وانما دخل فيه
النساء على سبيل التبع قال والقوم يذكر ويؤنث لان الجموع
التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت للادميين مثل
قوم ورهط تذكر وتؤنث وان صغرت لم يدخل
فيها الهاء وانما يلحق تاء التانيث تعدل ويدخل الهاء فيما يكون
لغير الادميين مثل الغنم والابل لان التانيث لازم
له هذا ما ذكره الجوهري وما ذكره المصنف مخالف حيث

فرق بين القوم وبين الباقي والجوهري يفرق قطـ
ونحو النخل والتمر مما جنسه وبين واحده التاء يذكر ويؤنث
اعلم انهم وضعوا بعض الاسماء للجنس ثم فصلوا بينه
وبين الواحد منه بالتاء كنخل وتمر وغيرهما فما كان من
هذا الجنس يذكر ويؤنث اما التذكير فلحكم اللفظ
لان اللفظ وان افاد معنى الجمع اذا اتى واحد صورة
وذلك نحو اعجاز نخل منقعر واما التانيث فعلى المعنى
اذ معناه معنى الجمع مع انه لا واحد فاشبه سائر
الجموع وذلك نحو اعجاز نخل خاوية والنخل باسقات
وهذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه لا لتمييز الواحد
بالجمع لو نث اذا قلت شاة قال يونس اذا اراد ذلك
قالوا هذه شاة ذكر وحمامة ذكر مطـ وتانيث العدد
من ثلثة الى العشرة عكس تانيث جمع الاشياء انما

انعكست قضية التأنيث والتذكير في الثلاثة الى
العشرة نحو ثلاثة رجال وثلاث نسوة لان رجال جمعت
في اعتبار على النسوة نظرا الى الافراد وقد انتها التكسير
فانث العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار النسوة
واستهجن التقاء الاثنين ومنع عن زيادة تاء اخرى لامتناع
اجتماع علامتي التأنيث لزم حذف التاء هذا
في الثلاثة الى العشرة واما الواحد والاثنان فقد
سلك فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد واثنان
وللمؤنث واحدة واثنتان او ثنتان واما فوق العشرة
فاحد عشر الى تسعة عشر تؤنث الاسم الاول دون
الثاني لان الاسمين اعني العشرة مع ما نيف عليها لما
صارا بمنزلة اسم واحد كره اثبات علامة التأنيث
فيهما لامتناع اجتماعهما في اسم واحد نقول احد عشر رجلا

واحدى

واحدى عشرة امراة تؤنث احدى ولم تسقط التاء
التي سقوطها علامة التأنيث عن عشرة لئلا يجتمع علامتا
تأنيث اعني الياء والالف في احدى وسقوط التاء
من عشرة وفي المذكر تسقط التاء عن عشرة كيلا يجتمع
علامتا تذكير في اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا
واثنتا عشرة امراة واثنا عشر تثبت التاء في الاسم
الاول في المذكر وتسقطها من الاسم الثاني وفي المؤنث
بالعكس وشين العشرة تسكنها اهل الحجاز وتكسرها
بنو تميم واما الجمع باخره الواو والنون من الاعداد
نحو عشرين من ثلاثين فالمذكر والمؤنث فيه سواء نحو
عشرون رجلا وعشرون امراة **فصل**
والاسمان مبنيان على الفتح قد سبق الاشارة
الى العلة الموجبة لبناء الاسمين في الاعداد المركبة

واما اثنا عشر فانهم اعربوه اعراب الاسم المثنى
نحو هذا اثنا عشر ورايت اثني عشر ومررت
باثني عشر وذلك لانهم جعلوا اخر شطريه
اعني عشر بمنزلة النون من التثنية وعوضا عنه
بدليل انه لا يجوز الجمع بينهما فكما لا يجوز الاضافة
مع قيام النون فلا تقول اثنانك كذلك لا يجوز
اثني عشرك كما تقول خمسة عشرك واذا كان بمنزلة
النون لم يكن الاسم مركبا فلا يكون مبنيا **الفصل
الثالث** في التوابع وهي الكلمات التي لا يمسها
الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة
اما التاكيد فمختص بالمعرفة ويكون بالتكرير فايدة
التاكيد التقدير والتحقيق وازالة التجوز و
التسهل لان في كلامهم المجاز نحو مررت بزيد اي

اي بالمكان الذي يقرب منه زيد وقوله تعالى فنادته
الملائكة فان ذلك مجاز اذ لم يناده الا جبريل فلذا
مررت بزيد نفسه ازلت التجوز الذي في مررت
بزيد وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ازال
التجوز الذي في قوله تعالى فنادته الملائكة وانه يختص
بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه ولا يسوغ في النكرة
لا تقول جاءني رجل نفسه عند اصحابنا الوجهين احدهما
انهم قالوا ان النكرة شايعة غير ثابتة لها عين كالمعرفة
فلا يفتقر الى تاكيد لان تاكيد ما لا يعرف لا فايدة
فيه والثاني ان التاكيد يدل على التخصيص والتعيين والنكرة
تدل على الشيوع والعموم فبينهما تدافع والكوفيون
اجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو قمت ليلة كلها
لان الليلة موقتة فيجوز ان قيام في بعضها فاذا قيل

ليلة كلها دون الليلة صح المعنى الذي وضع التأكيد
لاجله وهو ازالة التجوز وانشدوا قد صرت البكرة
يوما اجمعا وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التأكيد
في الكلام على وجهين تكرير صريح نحو جاءني زيد زيد
وهو الذي عبّر عنه المصنف بالتكرير مطلقا فانه جار
في كل شيء من الاسم والفعل والحرف والجملة والمفرد
وتكرير غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي
عبر عنه بغير التكرير فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس
تكريرا لفظا ثم ان لفظ النفس ومثله العين يؤكد به الواحد
والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ويسند الفعل اليهما
اسنادا متسعا نحو جاءني نفسه وعينه وكلا لا يؤكد به
الا المثنى كما سبق في صدر الكلام انه مثنى المعنى وكل لا يؤكد
به الا الجمع او شيء ذو اجزاء مقصودة نحو قرأت الكتاب كله

ولا يسند

ولا يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك اجمعون لا يسند اليه
الفعل البتة واكتعون في معناه وهو اتباع له لا يجيء
الا على اثره ولو قلت جاءني القوم اكتعون لم يجز
وكذلك ابتعون وابصعون بالصاد الغير المعجمة
وروي بالضاد المعجمة قال الازهري انه تصحيف
وعن ابن كيسان يبتدأ بايتهن شئت من هذه الثلاثة
بعدها اي بعد اجمعين وعن بعضهم جاءني القوم
اكتعون وليس بالمعروف وانما جمع بين كل واجمعين
في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون لانه اذا قال
كلهم افاد ذلك الاحاطة بالجنس وانه لم يبق واحد منهم
الا وقد سجد الا انه لو ترك لاوهم في اوقات مختلفة
فقرن به اجمعون لينبه الاجتماع ويدل على انهم
سجدوا عن آخرهم في وهلة واحدة هكذا ذكره

ابو العباس قده والصفة هي الاسم الدال على بعض
احوال الذات ذكر بعضهم ان الصفة هي ما تذكر بعد الشي
لتدل على بعض احوال ذاته تخصيصًا له في المنكرات نحو
جاءني رجل عالم وتوضيحًا في المعارف نحو جاءني الرجل
العالم وقيل هي التفرقة بين المشتركين في الاسم نحو مررت
برجل طويل ورجل قصير فيفصل بين شخصين مشتركين
في اسم رجل وقد يجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف
الجارية على القديم سبحانه وتعالى او تم ايضا وذلك عن الذم
والتحقير ولمجرد التاكيد كقولهم ذهب امس الدابر
ثم اعلم ان الصفة اما ان يكون بحال الموصوف او بحال
ما هو من سببه فالاول نحو مررت برجل عاقل
والثاني نحو مررت برجل كثير عدوه فالكثير ليس
بحال الرجل وانما هو حال العدو وهو من سببه والغرض

بالسبب

بالسبب ان يتصل ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم
ان الشي يوصف بجزء اشياء الاول ما كان فعلًا
لموصوف او لشي من سببه نحو مررت برجل قائم وامراة
قاعدة فان مثل هذا فعل يزول ويحدث وفي الوصف
هنا ضمير عائد الى الموصوف كذلك مررت برجل قائم ابوه
فترفع الاب باسم الفاعل وهو صفة للذي قبله لان الفعل
من سببه وفعل ما هو من سببه بمنزلة فعل نفسه ولو قلت
مررت برجل قائم غلامهم لم يجز لان الفاعل ليس
من سبب الرجل فلا يكون فعله صفة له والثاني ما كان
حلية من الموصوف او من شي من سببه نحو رجل طويل
ابوه والثالث ما كان غريزة كالاصم والكبير والعاقل والفرق
بين هذا وبين الاول ان هو ان الصفات قد يكون
علاجا وقد يكون تحلية فالعلاج ما كان من الافعال

الجوارح كالذهاب والقيام والقعود وغير ذلك والخلقية
فهي نحو بين احدهما ما يعرف بالعين كالطول والقصر والحمرة
والزرقة والثاني ما لم يكن للعين فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة
والنظر المتعلق بالقلب كالعلم والجهل والظرافة والكرم
وهذا هو المعنى بالغريزة اصطلاحا ولا مشاحة فيه والرابع
النسب نحو هاشمي وبصري والاسم المحض اذا نسب اليه
صار نحو هاشم وبصرة لا يصح الوصف فاذا نسب
وقلت هاشمي فانخرط في سلك الصفات فتقول مررت
برجل هاشمي وامراة هاشمية وتقول رجل هندي وهو
يرفع الفاعل لانه صار صفة بالنسب جرى مجرى سائر
الصفات في الحاق علامة التانيث والتثنية والجمع وتنزل
منزلة حسن وشديد في مشابهة اسم الفاعل والخامس
ما وصف باسماء الاجناس بتوسط ذو نحو مررت برجل

ذو مال

ذي مال فانهم اذا ارادوا ان يصفوا بالاجناس لم يتأت
لهم ان يقولوا رجل مال وامراة سوار فاجتلبوا هذه
الكلمة فتوصلوا بها الى الوصف باسماء الاجناس وقالوا
رجل ذو مال وامراة ذات سوار فصح لهم المعنى
واللفظ وصار بمنزلة صاحب مال وصاحبة
سوار لان صاحبا لا يلزم هذا المعنى لانك تقول
مررت بزيد صاحبك بمعنى رفيقك وذو موضوع
لان يضاف الى اسماء الاجناس فقط ولا يضاف
الى المضمرات والاعلام وذلك لان الاشياء
تتصف بالاجناس ولا تتصف بالاعيان لانك اذا قلت
رجل ذو علم فيكون صفة له وكذا امراة ذات سوار
لان المصدر الجنس فهي تتصف به حتى كانه قيل
امراة متحلية ومتمولة واما الذوات باعيانها

فلا يتصور ان يتصف بها الشيء الا ترى ان زيدا لا يكون
صفة في الشيء كما يكون العلم ولا يوجب معنى كالوصف
بالملابسة كما يوجب السواد فلهذا لم يجز اضافة ذوا
الى نحو زيد وعمرو وانما جاز ان يضاف الى المعرف باللام
نحو مررت بزيد ذي المال لانه كان نكرة في الاصل وكان
اسم جنس فاحتمل اضافته اليه مع كونه معرفة لان التعريف
ليس باول الحال فالجنسية موجودة فيه بخلاف المضمر
والعلم ثم ان اعراب هذا الاسم حالة الافراد والتذكير
كاعراب ابوه واخوه على ما قد سلف في صدر الكلام واما
في المؤنث فانها تلحق التاء ويكون الاعراب فيه نحو مررت
بامراة ذات مال وكذا في الجمع نحو هذه نسوة
ذوات مال ومررت بذوات مال ورايت ذوات مال
بالكسرة حالة النصب والجر كمسلمات واما في التثنية والجمع

كمسلمات

كمسلمات ومسلمون **فصل** وكل صفة تتبع موصوفها
اعلم ان الصفة اذا كان نعتا للموصوف فهي توافقه في
جميع الاحوال من التعريف والتنكير والاعراب والتذكير وغيرها
لان الصفة لما كانت هي الموصوف في المعنى نحو زيد ظريف وجب
ان يدخلها ما يدخل الموصوف من التذكير والتانيث والافراد
والجمع اذ الشيء الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا
ومؤنثا في حالة واحدة وهكذا حكم التعريف والتنكير
لان الشيء الواحد كما لا يجوز ان يكون واحدا وجمعا
لا يجوز ان يكون شايعا ومخصوصا فلا يجوز ان تقول
جاءني الرجل ظريف لان الرجل اذا كان يدل على واحد
مخصوص وظريف على الشياع والعموم لم يكن احدهما
موافقا لصاحبه وكان بمنزلة الرجل الظرفاء هكذا
ذكره ابو علي وكذلك حكم الاعراب فان الصفة لما كانت

هي الموصوف وجب ان ينصب عمل العامل عليهما جميعًا
فتوفقه في حالته في الاعراب هذا اذا كانت الصفة فعلا
للموصوف واما اذا كان فعلا لسببه فانها توافقه في
الاعراب والتعريف والتنكير دون ما سواها فلك
ان تقول مررت برجل حسنة جاريته وبامرأة قايم
غلامها وبرجلين ذاهب غلامهما وبرجل قايم
اخوهم وذلك لان الصفة التي هي فعل لسببه
لم تكن هي هو حقيقة فيجوز ان لا تطابقه تذكيرًا
وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعًا اذ لا يمتنع ان
يكون المؤنث مذكرًا ابوها او غلامها كما
يمتنع ان يكون المؤنث مذكرًا نفسها الا ان
نزع الصفة بعد عود الضمير من معمولها الى الموصوف
فنزلت منزلة صفة كانت من فعل الموصوف

اذ

اذ الرجل كما يوصف بكرم نفسه يوصف بكرم ابيه
فاذا قيل رجل كريم ابوه كانه قيل كريم الاب فيكون
الصفة فعلا له لان كريم الاب يدل لا محالة ضمنه من ناحيته
في ارادة كريم الاب يدل على ذلك فاذا تقرر ان الصفة
بفعل ذلك الشيء وجب ان تطابق الموصوف في التعريف
والتنكير والاعراب ويدل على اربعة اوجه المقصود من
البدل التبيين والايضاح ارتفاع الالتباس وهو المقصود
من الكلام والاول كالبساط لذكره وهو في حكم تكرير
العامل فاذا قلت مررت بقومك ثلثيهم كان ثلثيهم
مجرورا بحرف جر اخر حتى كانك قلت مررت بقومك
بثلثيهم بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا
لمن امن منهم وقوله لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا
من فضة وانما كان البدل في حكم تكرير العامل لان البدل

يترك اليه للبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك
بعضه على بعض كان المعنى جعلت بعض متاعك فوق
بعض ولهذا قالوا انه في حكم تنحية الاول قال جار الله
وقولهم انه في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله
نفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين
لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك
تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت
تهدر الاول لم يسد كلامك يعني لا يجوز ان تقول
زيد رايت رجلا صالحا اذ لا ضمير عائد من الخبر الى
المبتدا ثم ان البدل يجيء على اربعة اضرب احدها بدل
الكل من الكل نحو رايت زيدا اخاك والاخر هو ابدله
على هذا قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين
والثاني بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه اذ الراس

بعض زيد ولا بد فيه من ضمير راجع الى المبدل منه
والثالث بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه فثوبه بدل
من زيد لا تراه تصالح لاشتماله عليه صار بعضه لزما هو جزء
منه والرابع بدل الغلط نحو مررت برجل حمار اردت
ان تقول مررت بحمار فسبق لسانك الى رجل فتداركته
بان اتبعته المقصود ولا ياتي الا في بداية الكلام والاحسن
ان يستعمل فيه بل نحو مررت برجل بل حمار فهذا انواع الابدال
الاربع ووجه الحصر على ما ذكره بعض المتاخرين هو ان
البدل لا يخلو اما ان يكون عين المبدل او لا يكون
والثاني اما ان يكون بعضه او لم يكن والثاني اما ان يكون
له بالمبدل تلبس ما او لم يكن فالاول بدل الكل من الكل
والثاني بدل البعض والثالث بدل الاشتمال والرابع بدل
الغلط وبهذا يندفع اعتراض من يقول ان ههنا قسما

خامسًا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر
فلكه لان هذا من بدل الاشتمال ثم ان البدل لكونه
مقصودًا في الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس من
التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى ولهذا لم
يشترط ان يطابق البدل البدل منه تعريفا وتنكيرا كما اشترط
في الصفة بل لك ان تبدل اي النوعين شئت من
الآخر نحو قوله تعالى الى صراط مستقيم صراط الذين وقوله
تعالى بالناصية ناصية كاذبة الا انه لا يحسن ابدال
النكرة من المعرفة الا ان تكون موصوفة لتحصل
فتصلح تبيينًا وايضًا فصل وعطف البيان هو اسم
غير صفة اعلم ان عطف البيان اسم وارد للايضاح
والتبيين والكشف عن المراد ككشف الصفة نحو جاءني
ابو عبد الله زيد فيعلم المخاطب انك تريد من جملة

من تكنى

من تكنى ابا عبد الله الرجل الذي يعرف بزيد او يقول
جاءني زيد ابو عبد الله اذا كان بالكنية اشهر
اذ يعلم المخاطب انك تريد من يسمى بزيد هو الذي
تكنى ابو عبد الله والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة
مشتقة غالبا من معنى كوجوده في الموصوف وانه لا يكون
عطف البيان
مشتقا وانه عطف البيان يدل على المقصود ولو
افرد عن قبول والصفة لا تدل اذ لو افرد طويل
عن الموصوف في قولك رجل طويل ولم يقدر جرية
عليه لم يدل عليه وانما تدل على شيء ما من صفة
الطويل على الجملة وان العطف والمعطوف لم
يجعلوهما لاسم واحد لافادة خصوص بل
هما اسمان كان احدهما عند السامع اعرف من الآخر
واما الصفة والموصوف فهما اسمان اجريا مجرى

واحد لا زيادة خصوص والفرق بينه وبين البدل ان
البدل هو المقصود بالكلام دون الاول كالبساط
لذكره وليس عطف البيان كذلك اذ المعتمد بالحديث هو
الاول دون الثاني ولاجل ان يتضح امره وان البدل
في حكم تكرير العامل بخلاف عطف البيان ويوضح
ذلك قول الشاعر انا ابن التارك البكري بشر عليه
الطير ترقبه وقوعا فبشر عطف بيان على البكري ويمتنع
ان يكون بدلا والا لكان التارك داخلا عليه في التقدير
نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد وقد ذكرت
ذلك في باب الاضافة   والعطف بالحروف وحروف
العطف تسعة الواو للجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء
وثم وحتى من حروف العطف تشترك في جمع المعطوف
والمعطوف عليه في حكم واحد الا انها بعد اشتراكها في هذا المعنى

تفترق

تفترق فالواو للجمع المطلق وهي الاصل في الحروف العاطفة
لدلالتها على محض الاشتراك بخلاف اخواتها وانها تفيد
مع الاشتراك معنى اخر فتكون هي اصلا والدليل على انها
تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب كثيرة لا يليق استقصاؤها
بهذا الكتاب وما عزي الى الشافعي من ان الواو تفيد الترتيب
فهو افتراء عليه فانه ارفع شانا واعلى كعبا في علم العربية
من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم فانهما يفيدان
الترتيب الا ان الفاء توجبه من غير مهلة وتراخ وثم
توجبه مع التراخي ومن ثمه لم يجز ضربت زيدا يوم الجمعة
فعمرا بعد شهر وجاز ثم عمرا بعد شهر واما قوله تعالى
وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون وقوله تعالى اني
لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى فالاول بانا
لما اهلكها حكم بان الباس قد جاءها وثبات الاهتداء

ودوامه واما حتى فهي موضوعة لانتهاء الغاية وقد ذكر
في حروف الجر ولهذا لم يذكره المصنف هنا   واو لاحد
الشيئين او الاشياء اذا يجيء على ثلاثة اوجه احدها الشك
نحو ضربت زيدا او عمرا اذا اردت الخبر بضربك زيدا
وترددت انك ضربت واحدا منهما وقد يقع في الاستفهام نحو
ازيد عندك او عمرو وقد دل على انك تستفهم المخاطب
عن احدهما والثاني التخيير نحو اضرب زيدا او عمرا فقد امرته
بضرب احدهما لا بعينه ولم يجز له ان يضربهما فليس في ذلك
شك وانما هو تخيير اذ لم يكن هناك شيء موجود يشك
فيه كما يكون في الخبر والثالث الاباحة نحو جالس الحسن
او ابن سيرين والفرق بين هذا وبين التخيير انه لو جالسهما
معا لم يكن عاصيا كما انه لو جالس احدهما بخلاف التخيير
فان الامتثال لا يكون الا بالاقدام على احدهما واما بمعنى او في

هذه

هذه المعاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو واضرب اما زيدا
واما عمرا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين والجمهور
على انها ايضا من جملة حروف العطف والشيخ ابو علي
لم يعدها منها لوقوعها قبل المعطوف عليه ولدخول
العاطف عليها واقتفاه المصنف حيث لم يذكرها وجعل
حروف العطف تسعة   وام للاستفهام متصلة
ان ام تجيء على ضربين احدهما ان تكون متصلة
ولا تكون ذلك الا في الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو
والمعنى ايهما عندك وكذلك اضربت زيدا ام عمرا
والحاصل انها اذا وقعت بين مفردين فهي متصلة
واذا كانت متصلة صح ان يقال ايهما والاتصال
ان تكون معادلة لهمزة الاستفهام وقرينة لها حتى
تكونا جميعا بمعنى اي والفصل بينهما وبين او انك مع ام

ولا للنفي بعد الاثبات اعلم ان لا وبل ولكن
تشترك في ان المعطوف بها يغاير المعطوف عليه اما لا فهي
للنفي بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو فيدل على ان
المجيء صدر من زيد لا زيد غير عمرو ولا يجيء لا بعد الاثبات
لا تقول ما جاءني زيد لا عمرو واما بل فهي للاضراب
وهو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه فاذا قلت ضربت
زيدا بل عمرا وكنت قاصدا للاضراب عن ضرب زيد ثم ظهر
لك انك غلطت في ذلك فاضربت عنه الى عمرو وقالوا
بل تقتضيه لا بان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول
وبل تثبت للثاني ما وجب للاول وتنفيه عنه وقد تقع
بعد المنفي كما تقع الموجب نحو ما جاءني زيد بل عمرو فابطلت
نفي المجيء عن زيد واخبرت ان الذي لم يجيء عمرو وحده دون
زيد ونقل عن عبد القاهر ان هذا على وجهين احدهما

تعلم وجود احدهما عنده فتطلب بالتعيين ومع او لا
تعلم وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام
بذكر احدهما نحو ازيد كان عنده او عمرو ان كان
عنده عمرو والجواب مع او لا او نعم والثاني ان منقطعة وتقع
في الاستفهام والخبر اما الاول فنحو قولك ازيد عندك
ام عندك عمرو فكانك استفهمت عن وجود زيد عنده ثم
بدا لك عن هذا السؤال فاضربت عنه وابتدأت سؤالا
اخر فقلت ام عندك والمعنى بل اعندك عمرو وام المنقطعة
بمعنى الهمزة ولا بد معها من اعادة الخبر فرقا بينها وبين المتصلة
واما الثانية فكقولك انها لابل ام شاء كانك رايت شبحا فغلب
فظننته ابلا فاخبرت بانه ابل على حسب اعتقادك ثم اعترضك
شك فجوزت ان يكون شاء لا ابلا فاضربت عن الاخبار
واخذت في السؤال عن كونه شاء فقلت ام شاء اي بل اهي شاء

فقد

ان يكون التقدير ما جاءني زيد عمرو وكانك قصدت
ان تثبت نفي المجيء لزيد ثم استدراك فاثبته لعمرو والثانية
ان يكون المعنى ما جاءني زيد بل جاءني عمرو ويكون المجيء
ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك في الفعل
وحده دون الفعل وحرف النفي معا واما لكن فهي للاستدراك
بعد النفي خاصة نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فهي اخص من بل
لاختصاصها بالاستدراك بعد النفي دون الايجاب
لا تقول ضربت زيدا لكن عمرا هذا في عطف المفرد واما في
عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في جواز الاستدراك
والاضراب مذكورة في المتن قوله الفصل الرابع
في الاعراب الاصل وغير الاصل الكلام مداره على ثلثة
معان انما جعل الرفع علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية
والجر علما للاضافة لان الفاعل الذي غير المفعول لكونه

غير مستغنى عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه
فاختص بالرفع الذي هو اقوى لانضمام الشفتين ويحتاج
في النطق به الى تحريك عضوين واختص المفعول الذي
هو اضعف بالنصب الذي هو اخف واضعف لكونه
من اقصى الحلق والمضاف اليه وهو ما بينهما يكون
تارة فاعلا في المعنى وتارة مفعولا بالجر الذي هو المتوسط
بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحنك سلوكا
لطريق التوافق والتشاكل او يقال ان الفاعل اقل
من مفعول لكونه واحدا ليس الا وقد المفعول واحدا
فصاعدا الى التسعة فاختص الاقل بالاثقل والاكثر
بالاخف ايثارا لمنهج التوازن والتعادل
والملحق بالفاعل خمسة الفوق جمهور النحويين على ان الفاعل
اصل والمبتدأ فرع وما شبه به والمفعول نصب ونحوهم

مقامه والمضاف اليه خفض وما جرى مجراه وايضًا
ان الفاعل يتقدم على الاسم في باب الاسناد لما تقدم الفعل
فيكون الجملة الفعلية متقدمة على الجملة الاسمية فيكون
الفاعل مقدمًا على المبتدأ وايضا ان الفاعل ابدًا وفي الغالب
ثاني اثنين لانه لا يحتاج الا الى شيء واحد والمبتدأ ابدًا
وفي الغالب ثالث لافتقاره الى الخبر والى العائد منه اليه
ولا شك في تقدم الاثنين على الثلاثة وقد ذكرنا فيما سبق
وقد ذكرنا فيها بهذا هذه الملحقات بالفاعل فلا نعيدها
قوله والمفعول خمسة انما سمي المصدر مفعولًا
مطلقا لانه مفعول على الاطلاق الا تراك اذا قلت
ضربت ضربًا كانك قلت اوجدت ضربًا واحدثته
فيكون مفعولا مطلقا بخلاف ما ذكرها اذا قلت ضربت
زيدًا فانك تثبت بفاعل زيد على الاطلاق وانما اوقعته

فعلا

فعلًا وعلى هذا سائر المفاعيل وانما الحق الحال والتمييز
والمستثنى المنصوب بالمفعول لحيثهن فضلة في الكلام
مثله وللحال شبه خاص بالظرف لكونه مفعولا فيها والمستثنى
بالمفعول لان العامل فيه بتوسط حرف قوله والجر
الاصلي للمضاف اليه بالاضافة المعنوية انما كان الجر
في كفى بالله ولا تلقوا بايديكم غير اصلي لان المجرور
لفظا مرفوع او منصوب معنًى اذ المعنى كفى الله
ولا تلقوا ايديكم على احد التأويلين فكذلك للمضاف اليه
في الاضافة اللفظية لانه فاعل او مفعول على ما سبق
قوله واعراب الفعل غير حقيقي كله اذ ليس فيه
فاعلية ولا مفعولية قد ذكرنا فيما سبق ان حق الاعراب
للاسم في الاصل لان وضع الاعراب على ان يبين
بين المعاني المختلفة ومحل توارد المعاني هو الاسم

دون الفعل والحرف اذ الافعال والحروف تدل
صيغتها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب للاسم
لا غيرها اما الفعل فاعرابه غير اصيل وانما هو بسبب
المضارعة التي سبق ذكرها في صدر الكتاب قوله
وقد يقال الاعراب صريح وغير صريح اعلم ان اختلاف
الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف الاخر
باختلاف العوامل فاذا قلت هو فصل كذا فلفظ
هو اسم مبني الا انه كناية عن اسم مرفوع ولهذا يسمى
ضمير مرفوع وكذا اذا قلت اياك ضربت فلفظ اياك
مبني الا انه كناية عن اسم منصوب ولما كانت هذه
الاسماء تنوب مناب الاسماء الظاهرة ومست
الحاجة فيها الى تمييز ما كان كناية عن مرفوع عما
كان كناية عن منصوب او مجرور ولم يمكن اعرابها العلة

اوجب

اوجب بناءها صيغ لكل واحد من هذه الاصول
صيغة ليكونوا لم يبطلوا بناءها ويحصل لهم الغرض
المقصود من التمييز بين هذه الاصول فكان اختلاف
الصيغة فيها للدلالة على ما يدل عليه الاعراب نوع
اعراب الا انها لما لم يوجد فيها اختلاف الاخر
لاختلاف العوامل لم يحكم باعرابها صريحا فقيل انه
غير صريح فصل وهي على ضربين متصل وهو ما لا ينفك
عن اتصاله بشيء فان قلت كيف عرف المتصل بالاتصال
وهل هو الا تعريف الشيء بنفسه قلنا عرف المتصل
المصطلح عليه بالاتصال وهل هو الوفي اللغوي
وهذا غير ذلك فلا يلزم ما ذكرت ثم ان الضمير المتصل
اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما
المرفوع فقد يكون بارزا وهو ما لفظ به نحو ضربت

ضربًا وضربوا وستكنًا وهو ما نوى فيه نحو زيد
ضرب اي ضرب هو ثم المستكن اما ان يكون لازمًا
اي لا يسند الفعل الا اليه وذلك في اربعة افعال
وهي افعل وتفعل وافعل ونفعل اذا كان
للمخاطب المذكر دون الغائب المؤنث فهذه الافعال
ابدا مسندة اي مستكن فيهن من انا ونحن وانت
او غير لازم وهو ما يسند الفعل اليه تارة الى
غيره اخرى كالمستكن في فعل المخاطب الواحد الغائب
نحو زيد فعل وهند فعلت وانه كما يسند اليه يسند
الى الظاهر والى الضمائر نحو ضرب زيد
وما ضرب الا هو ومنه المستكن في الصفات
نحو زيد ضارب لانك تسنده الى المضمر ايضًا
نحو زيد ضارب غلامه والى البارز اذا اجري

على غير

على غير ما هو له نحو هند زيد ضاربته هي فالصفة
جارية على زيد لكونها خبرًا له وهي لهند فابرزت
ضميرها وذلك لازم في الصفات بخلاف الفعل
نحو هند زيد ضربته احتياطًا لرتبة الصفات
عن رتبة الافعال واما الضمير المنصوب والمجرور
فلا يكونان الا بارزين لان الاستتار مخصوص
بالمرفوع لانه بعضو اذ الفعل يدل عليه لكونه كالجزء
منه بخلاف المنصوب والمجرور فانهما لا يضمران
بل يحذف فان لحوقها فضلة يتم الكلام بدونها
واما المنفصل فهو جار مجرى المظهر في استقلاله
والتلفظ به وحده ويكون مرفوعًا هو فعل كذا
ومنصوبًا نحو اياك اكرمت ولا مجرور له البتة
اذ لا يكون انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع

والمنصوب الا ترى انه يجوز في كل واحد منهما ان
يفصل بينه وبين عامله نحو ما ضرب الا زيد وما
ضربت الا زيدا وان يصدر به الكلام نحو زيد
فعل وزيدا اكرمت بخلاف المجرور قوله ولفظ
المنفصلة والمتصلة سبعة واربعون لفظا انا
موضوع ليكون كناية عن المتكلم والوقف عليه
بالالف تارة وبالهاء اخرى نحو انه وقد الحق
الالف حال الدرج اجراء للوصل مجرى الوقف
نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني واما نحن
فهو جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا المرأة
والنساء والخلفة والمخاض وكذا قيل للتثنية نحن
وانما لم يثن ولم يجمع على لفظه لان المتكلم لا يقترن
اليه متكلم اخر فانما يقترن اليه الغايب والمخاطب

الا ترى

الا ترى انك اذا فصلت في قولك نحن فعلنا
قلت انا وزيد فعلنا او انت وانا فعلنا ولا يمكن
ان يقول انا وانا وانا فعلنا فلهذا استونف
للتثنية لفظ يدل على الاثنين فما فوقه وبني
على الضم لانه ينبئ على معنيين فقوي وحركه
قط وقيل واما انت فهو ضمير المخاطب
والاسم باتفاق منهم ان والتاء للخطاب
ولا محل لها من الاعراب بخلافها في ضربت
وانما حركوا التاء لئلا يجتمع ساكنان وقالوا
انتَ وانتِ ولم يقولوا انتُ بالضم لانهم
وضعوا انا لاول مراتب الحاضر وهو المتكلم
وحركوا في النون اظهارا لمخرجها اذ لو سكنت
فكانت في الخيشوم غنة واذا حركت ازروا

والفتحة لحقتها ثم زادوا التاء للخطاب فقالوا انت ولو
فعلوا مثل هذا في ضربت لزمهم حذف التاء من المتكلم
وهو بين الفساد وانما اختص الفتحة بالمذكر والكسرة
بالمونث تقديما لجانب المذكر على جانب المونث والفتح خير
من الكسرة عقيبه ثم قالوا في التثنية انتما وفي الجمع انتم وفي
الغايب هما وهم وان كان القياس انتا انتو الان علم
التثنية هو الالف وعلم الجمع هو الواو الا انهم عدلوا
عن القياس لانهم لو قالوا انتا لالتبس بالوقف فيمن
يقول انا ولانهم لو قالوا انتا انتو للزمهم ان يعلوا
هو اسوي وكان يفضي الى اجتماع المتعليين في اخر
غير المتمكن فلم يفعلوا بل لما كانوا الان لوازم الواو في هو
اسما دون الميم من مخرج الواو وهي لحيدة على الحركة الشفوية
الميم في جميع الباب وقالوا في الجمع انتم والاصل انتموا

بدليل

بدليل مواجعته في الضرورة والاختيار ووجوبه
في مثل اكرمكموها ونصرتموه وانما حذف الواو تخفيف
حين امن الالتباس ولم يحذف الف التثنية لالتباس التثنية
بالجمع ولم يعكس لان الجمع اثقل من التثنية فالتخفيف به اولى
وانما ضم ما قبل الميم فيهما وانما في المذكر والمونث لان الميم
شفوية فجعلوا حركة ما قبلها من جنس وهو الضم الشفوي
اتباعا ولانهم جعلوا حركة ما قبل حرف التثنية من جنسه
في المظهر مفتوحين فيه نحو زيدان فجعلوا هنا حركة
ما قبل الميم الشفوية من جنسها واشركوا بين المذكر
والمونث في التثنية ولم يشركوا في الجمع جريا على منوال
المظهر وقالوا في الجمع المونث من وانتن ولم يجعلوا هنا
بالالف والتاء ابقاء للمخالفة بين الفرع والاصل
اعني المظهر والمضمر وخصوا النون لانها علم الجمع

في ضربن ونصرن وشددت لان الاصل ضربتمن وانتمن
فقلبت الميم نونا وادغمت واما المنفصل المنصوب
فهو ايا عند جمهور اصحابنا وما يتصل به من الكاف
ونحوها لواحق لا دلالة على احوال المرجوع اليه
ولا فصل ولهذه اللواحق من الاعراب وهي نظير التاء
في انت وعند الخليل انها مجرورة المحل باضافة ايا
اليها لانه اسم مبهم فلخص امره بالاضافة واستدل
بما حكاه عن العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا
الشواب حيث اضاف ايا الى الاسم المظهر واما الضمائر
المتصلة فما كان للمرفوع منها هو التاء في ضربت
وهي مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب المذكر
ومكسورة للمخاطب المؤنث وقد استوثر المتكلم باقوى
الحركات وانما فتحت في خطاب المذكر وكسرت
في المؤنث

في المؤنث لما ذكرنا في انتما انتم وانتن جارية في ضربتما وضربتم
وضربتن ثم ضمير الغايب الواحد لا يكون الا مستكنا نحو زيد
ضرب اي هو وهند ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل
يدل عليه واما في التثنية والبارز اذ قولك ضربا تثنية
للمستكن في زيد ضرب وضربتا البارز في ضربت ولم
يمكنهم هنالك لانه قد دخلت هنالك التاء
للمخاطب في وبنية حرف تانيثية تفضي الى اجتماع التاءين وهو
مستشنع جدا وقالوا في الجمع ضربن بنون واحد بخلاف
ضربتن لان احد النونين هنالك بدل من الميم في تثنية
الواحد والميم هنا فتبدل منها فلهذا احكم الضماير
لا يختص بالماضي واما الذي يختص بالمضارع فضمير الواحد
الغايب المستكن في نحو زيد يضرب وكذا ضمير الغايبة
نحو هند وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم الواحد

والجمع نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل وعينه هذه

الاحوال بالزوايد التي اعتقبت في صدره ونقول في الغايبين

والغايبتين يضربان ويضربون كما قالوا ضربوا الزمان المضارع

لما كان معربا عوضوا عن حركة الاعراب النون ونقول

في الغايبين تضربان ولم يلحقوا اخره والتاء لان التاء

في اوله يغني عن ذلك وفي الجمع يضربن كما قالوا في جمع الماضي

ضربن ونقول في تثنية المخاطب وجمعه تضربان وتضربون

ولا يزيد الميم لما ذكرنا من الفرق بين البارز والمستكن

ونقول في المؤنث المخاطب تضربين فتلحق الياء باخره

علما للضمير المؤنث لان التاء في اوله علامة للمخاطب

فزيادة اخرى وتختص بالياء لانها علم للمؤنث ايضا

في هذي ونقول في تثنية تضربان ويفرق بينها

وبين المذكر كما لا يفرق في الماضي ضربتما ونقول في الجمع

نضربن

تضربن كما قالوا يضربن في الغايب سواء وفي المتكلم لا يبرز

الضمير لان حرف المضارعة في قوله نفعل عنه انه

وتؤمن الالتباس وحكم الامر حكم مخاطب المضارع

الا في اتصال نون الاعراب لانه مبني او مجزوم

فاكرمني والهاء في اكرمه ونفظ الجر وكلفظ المنصوب

على ما تقدم **قوله** الا ان ياء المتكلم في المنصوب يلحق

له نون عماد اعلم ان ياء المتكلم اذا كان ضمير المنصوب

يعمد بنون قبلها ضربني ويضربني صيانة للفعل عن اخي

الجر اعني الكسر فلا يكون في بنائه كسر كما لم يكن في

اعرابه جر ثم حمل علي الفعل ان واخواتها في ذلك

فقيل انني وكذا اخواتها واحذفها للتضعيف

مع كثرة الاستعمال عما عدا ليت نحو اني وكاني ولكني

ولعلي ولا يقال ليتي الا في ضرورة الشعر واما اذا كان

يعني الضمير المتصل فانه مرفوع
واذا اتصل الضمير المنصوب
الاول والثاني

ضمير مجرور فلا يعد نحو غلامى وفى ولى الا ان الاسم

والحرف لم يجب صون نهما عن الكسر الا فى نحو عن وقد

وقطنى لانهما لما كان مبنية على السكون عند البناء

ابقاؤها على سكونها ونفادها عن ان تزيلها الكسرة **فقط**

ونا للمتكلم اذا كان معه غيره يكون ما قبله ساكنا فى المرفوع

وفى المنصوب باقيا على حاله انما اسكن آخر الفعل مع

ضمير الفاعل لما سبقت اليه الاشارة نحو بنا وعلى هذا

وعدنا ورضينا فلم تقلب الواو والياء الفا لسكونهما

ولم يفعل هذا مع ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا

ودعانا ورمانا لان ضمير المنصوب ليس كالجزء

من الفعل بل هو فى حكم الانفصال وان اتصل وصل

بالفعل لفظا **خاتمة الكتاب** وكما يضمر المعمول يضمر

العامل اعلم ان اضمار الجار من قبيل الشواذ ولا يكون

الا نادرا

ولا يكون الا نادرا لما تبين ان الجار تنزل من المجرور

منزلة الجزء من الكلمة فمنها اضمار رب بعد الواو نحو

قوله وقاتم الاعماق خاوى المخترق اى رب مهمه

مسود الجوانب خالى الطريق والكوفيون على ان الاسم

مجرور بالواو لتنزيلها منزلة رب والبصريون على ان

رب مضمرة اضمرت بعدها لكثرة الاستعمال وبعد الفاء

نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع اى فرب امراة مثلك

وسبأتنا كلام يدل على ذلك ومرضع بمعنى ذات ارضاع

ولهذا لم يؤنث ومعنى الهيتها اشغلتها وقوله غرذى

تمائم اى عن صبى ذى تمائم وهى جمع تميمة وهى المعادة

ومحول الذى اتى عليه الحول وبعد بل قوله بل بلد ذى

صعد واصباب اى بل رب بلد وهى هنا بمعنى المفازة

والاصباب صبب وهو ضد الصعود وغير ذلك

اخره مشتبه الاعلام لماع الخفق

وعليه قول

وبلدة لا ترام خائفة زوراء مغبرة جوانبها

كان في قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرًا فخيرٌ
ذكره سيبويه في اعراب هذا المثل اربعة اوجه
احدها وهو اجودها ان يقال ان خيرًا فخيرٌ
بنصب الاول ورفع الثاني على تقدير ان كان
عمله خيرًا فجزاؤه خيرٌ باضمار كان مع اسمها
لدلالة حرف الشرط عليها وحذف المبتدأ من
الثاني لدلالة حرف الجزاء عليه لاقتضائها
في الاغلب جملة اسمية والثاني ان ترفعا
معًا على ان الاول اسم كان المضمرة فالخبر محذوف
والثاني خبر مبتدأ محذوف والتقدير ان كان
في عمله خير فجزاؤه خير وهذا الوجه دون الاول
لقلة حذف خبر كان والثالث ان تنصبهما جميعًا
نحو ان خيرًا فخيرًا الاول على ما ذكرنا في الوجه

الاول والثاني على انه مفعول به والتقدير ان
كان عمله خيرًا فهو يجزى خيرًا والرابع ان ترفع
الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني وتنصب الثاني
على ما ذكرنا في الوجه الثالث فوكه وهذه
السماعية لا تضمر الا مع شيء آخر العامل السماعي
اذا اضمر فلا بد من قرينة في اللفظ تدل عليه
مثل ما ترى في اضمار ان مع الفاء التي تدل
عليه وفي الاضمار الجازم من الاشياء الخمسة
وفي اضمار رب من الحروف وفي اضمار كان
من حروف الشرط وقد حكم على قولهم اتقه لو فعلن
بالشذوذ اذ لا شيء في اللفظ يدل عليه
فوكه والقياسية لا تضمر الا بدليل الحال
اعلم ان الفعل يضمر ويترك معموله بحاله

وذلك حيث يكون عليه دليل من الحال والمقال
فالأول نحو قولك وقد رأيت من يتهيأ
للسفر مكة يريد مكة فاضمرت لأن الحال تدل على
ذلك وهكذا إذا سمعت المستهلين قد كبروا
فقلت الهلال بإضمار أبصروا وقوله للمتهيئ
والمستهلين معناه لأجل المتهيئ أو في حقه
لأن يكون المتهيئ المخاطب ولهذا كان المضمر
يريد أبصروا على الغيبة دون تريد وأبصرتم
وأما الثاني فقوله تعالى بل ملة إبراهيم حنيفا
فملة منصوب بإضمار نتبع لدلالة ما سبق من الكلام
عليه وهو قوله تعالى كونوا هودا لأنك لما
اضربت ومنه قولك لمن يقول لك من فعل
هذا زيد بإضمار فعل أي فعل زيد ورفعه

بالفاعل

بالفاعل أولى من رفعه بالابتداء وذلك لأن جواب
من فعل فعل زيد لا زيد فعل لمطابقة الجواب
للسؤال كما أن جواب من ضربت زيدا بإضمار
ضربت زيدا لا زيدٌ بالرفع قوله وقريب
من هذا الإضمار على شريطة التفسير الإضمار
على شريطة التفسير من قبيل القسم الثاني وهو
ما يكون الدليل عليه من الألفاظ كما أن
الدليل على إضمار الفعل في قوله تعالى بل ملة
إبراهيم حنيفا مقدم عليه وهو قوله تعالى كونوا
هودا وفيما يضمر على شريطة التفسير متأخر
عنه فهذا معنى قوله لأنه يعقبه وفي الأول
كما سبق ثم إن الاسم قد يكون مرفوعا بفعل مضمر
يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا أيضا أما

المرفوع فنحو قولهم هل زيد خرج فارتفاع زيد
بفعل مضمر يفسره الظاهر اي هل خرج زيد
خرج الا انه اضمر استغناء بتفسيره عنه
وليس ارتفاعه بالابتداء لان هل يقتضي الفعل
فلا يليها الاسم الا نادرا وهكذا حكم الاسم
الواقع بعد لو وان واذا وهلا والا ونحو
ذلك لانهن من اقتضاء الفعل واما المنصوب
فنحو قولك عبد الله ضربته لان انتصابه بالفعل
المؤخر عنه لكونه مشغولا عنه بضميره غير ممكن
فلزم اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان
يكون عين المظهر نحو ما ذكرنا او فعلا في
معناه نحو زيدا مررت باي جزته ولا يصح اضمار
مررت لانه لا ينصب المفعول لانه لازم او ما هو

لازم معناه نحو زيدا ضربت غلامه اي اهنت
زيدا ضربت غلامه لان اهانة المولي من لوازم
ضرب الغلام وهذا باب للاطناب فيه مجال
لكنه يفضي الي الملال فاقتصرت على
هذا القدر فيسال الله اي عن
الشاف بغية الكاف

تمت

طلبت من الحبيب زكوة حسن من الخدين كالقمر البهي
فقال هل مثلي زكوة على قول الحنفي فقلت الشافعي لنا
امام فقد فرض الزكوة على الصبي

تمت

قال علي كرم الله وجهه
نبي اكرم عيناه لم يكتب بعد العصر

تعين اكادر لركه مانعة الجمع اولكه خذ هذا او ذاك كبي

اباحة اكادرلركه مانعة الخلو اوله جالس الحسن او ابن سيرين كبي

تعليق اكادر لركه
لفظا عمل باطل اوله معنى
عمل باطل اوليه ايلا عندك امر عمى
وعلت انديه متعلق كبي

قيمة ثمن
١٠

اوده تعريفله جنس كوكرشامل اوله افرادني
ثانيا فصل كركر مانع اوله اغيارني

رجل وجارية في بطن العصفور
لعب سترنجي ابي حنيفة وهو

والضوء مصدر من ضاء يضيء ضوء من باب
التكلم بقربه من الاجوف الواوي لان
الياء في المهموز اللام واعلاله نحو الخفي
والنعارع كاهر





كتاب الفقه

انموذج بالضم توب نمود يعني شرحه يو سخه اوله همزه حذف ايدوب نموذج ديمك جايز اولور

كافيه قواعد اعرابه عوامل
بواوحو قوارب تلوسم
برقو يونقو بانه
سنه ١٠٣٤

مثال المفعول به ضربت زيدا تقديره الذي فعل به

ومثال المفعول فيه ضربت يوم الجمعة تقديره الذي فعل فيه

ومثال المفعول له ضرب زيد عمرا تاديبا له تقديره الذي فعل لاجله

ومثال معه ضرب زيد عمرا وبكرا تقديره الذي فعل معه

